وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عمار ثليجي بالأغواط
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة



الميدان: العلوم الإسلامية
شعبة: فقه مقارن وأصوله

الموضوع:

الشبهات وأثرها في الحدود والقصاص

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإسلامية LMD
تخصص: فقه مقارن وأصوله

إعداد الطالبة:
هواري خضرة

إشراف الأستاذة :
د.حبيبة شهرة

السنة الجامعية 1439-1440هـ /2019-2020 م

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عمار ثليجي بالأغواط
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة



الميدان: العلوم الإسلامية
شعبة: فقه مقارن وأصوله

الموضوع:

الشبهات وأثرها في الحدود والقصاص

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإسلامية LMD
تخصص: فقه مقارن وأصوله

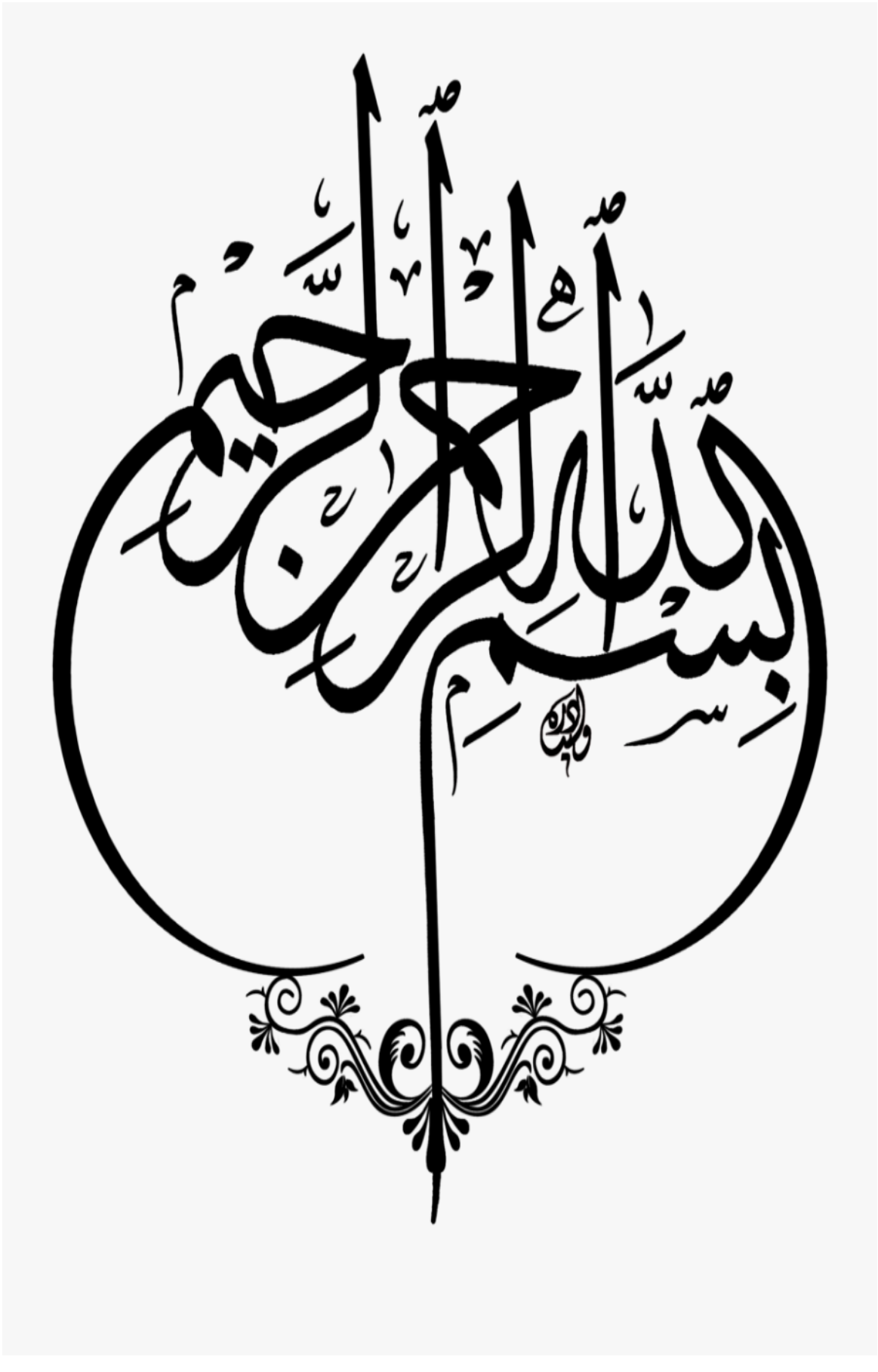
إعداد الطالبة:
هواري خضرة

إشراف الأستاذة :
د.حبيبة شهرة

لجنة المناقشة

د.قبلي بن هني .....رئيسا
د.مايدي عبد الرحمان..... مناقشا
د.حبيبة شهرة .....مشرفا ومقررا

السنة الجامعية 1439-1440هـ /2019-2020 م


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«من لم يشكرالناس، لم يشكر الله»

لله الفضل من قبل ومن بعد فالحمدلله الذي منحني القدرة على انجاز هذا العمل المتواضع,اما بعد

أتوجه بجزيل الشكر وفائق التقدير والاحترام وأسمى معاني العرفان إلى الأستاذة الفاضلة

الدكتورة:حبية شهرة

على مساعداتها لي في إنجاز هذاالعمل وعلى جميل صبرها وجهودها وأسأل الله أن يجزيها عني خيرا وأن يجعلها ذخراً لأهل العلم والمعرفة.

كماأتقدم بالشكرإلى كل أساتذةقسم العلوم الإسلاميةوإلى كل من ساعدني من قريب أوبعيد

الإهداء

إلى الحضن الذي طالما كان ملجئي من تعب الحياة واليد التي لا تتركني امي والى ترتيله الصباح وأنشودة السلام ابي الغالي الى الشمعة التي تضيء ليل حياتي أختيحليمة إلى لمسة الحب التي تعيد جمع شتاتي فاطمة ،إلى الوردتين اللتين نشرتا طيبهما في بيتنا زوجتيأخوي فاطمة و سعاد ؛إلى سندي أخي عمر وإلى الشريان الذي يوصل الدم الى قلبي أخي عبد القادر والى براعم عائلة هواري ابني الحبيب محمد أبا القاسم وملاكي الصغير مريم

وشكراً

مقدمة

مقدمة

إن الحمد لله نحمدهونستعينهونستهديه ونستغفره, ونعوذ بالله من شرور أنفسنا و أعمالنا من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له اشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له واشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى اله وصحبه ومن اهتدى بهديه وسلم أما بعد:

الشريعة الإسلامية هي ما شرعه الله لعباده المسلمين من أحكام وقواعد ونظم لإقامة الحياة العادلة, وتصريف مصالح الناس وأمنهم في العقائد والعبادات والأخلاق والمعاملات ونظم الحياة في شعبها المختلفة,وتنظيم علاقةالناس بربهم وعلاقاتهم ببعضهم البعض وتحقيق سعادتهم في الدنيا والآخرة، فهي تكتسي طابع ديني باعتبارها جوهر الدين الإسلامي وطابع حضاري, وهي صالحة للتطبيق في كل زمانومكان سواء أكان المجتمع الإسلاميأو غير إسلامي, والله سبحانه وتعالى شرع الشرائع وحد الحدود وأمر بالأحكامإليها وجعل سلوك ذلك علامة الإيمان, والنكوص عنها علامة الكفر,وهو تشريع رباني لا خيار للناس في أخذهأو تركه وهو سبيل النجاة من كل الشرور وفيه الأمن واستقامة الحياة لمن احتكم إليه وعمل به,وفيه حفظ للدين,وحفظ النفس وحفظ العقل والنسل و المال, فهي نظاما تشريعيا متكاملا تنص عليهمحظورات تدين مرتكبها كونه تعدى على حرمات الله التي نهى على ارتكابها التي قدر لها عقوبات في كتابه الكريم وعلى لسان نبيه الطاهر الأمين لتكون زجرا للنفوس وتطهيرا للعبد في الدنيا وخلاصا له في الآخرة

في عقوبات الحدود إيقاع الضرر والإيلام في جسد المتهم وسمعته, وهذا الضرر والإيلام لا يصح إلا بالحق, فقد تشددت الشريعة الإسلامية في تطبيق هذه العقوبات وعملت على التضييق من نطاقها برخص شرعية من بينها

الشبهة,فهي تؤدي إلىإسقاطالعقوبة الحدية عن الجاني بالكلية أو تخفيفها إلي عقوبة تعزيرية,ذلك إن الشريعة الإسلامية تهدف بالدرجة الأولى الى تقويم المنحرف وإصلاحه,دون الإساءةإليهأوالإسقاط من قيمته كانسان شرفه الله تعالى بالحياة الفاضلة وضمن له جملة من الحقوق من بينها محاكمته على جرائمه محاكمة عادلة,والاستحقاق التام للعقاب الذي يسند إليه بالثبوت واليقين ولهذا جاءت هذه الرسالة تحت عنوان الشبهات وأثرها في الحدود والقصاص

أسباب اختيار الموضوع:

1. إظهار صورة الإسلام الحقيقة وبيان هدفه الأكيد في الحفاظ على حقوق الأفراد وكرامتهم الإنسانية,والرد على كل من يشوهه ويتهمه بالعنف والدم.
2. بيان عدالة الإسلام وحرصه الشديد أن لا تقع العقوبة إلا على من ثبتت انه ارتكب الجريمة بصورة لا مجال للشك فيها .
3. إثباتأنالهدف من تشريع العقوبات ليس الانتقام من الجناة والمسارعة في تنفيذها عليهم,وإنما الهدف إصلاحهم, وحفظ أمن المجتمع واستقراره .
4. الترغيبفي الدين الإسلاميبإعطاء صورة واضحة على قانون العقوبات وإظهار الجانب الرحيم في تطبيقها وذلك في التماس الأعذار للجاني بالرخص الشرعية كالشبهة وتطهيره من الذنوب.
5. الرغبة في البحث والاطلاع علىأبواب الشريعةالإسلامية والتحلي بالحجية والأدلة للرد على كل من يحاول تشويه الإسلام والمسلمين بالإضافةإلى حب البحث والتعلم.

إشكالية البحث:

تمثل هذه الرسالة في جل صفحاتها في الإجابة على السؤال الكبير التالي:ماهو أثر الشبهات في الحدودوالقصاص؟وماهي حدود هذا الأثر؟ وهومايشتمل عليه باب فقه الجنايات .

منهج البحث:

حاولت التوفيق بين المعلومات الأولية لعنوان الرسالةوالرسائل التي ظهرت لدي في سياق البحث في المنهج الاستقرائي التحليلي الذي تناسب وطبيعة الموضوع وذلك من خلال تتبع واستقراء مفردات الموضوع المتناثرة في بطون الكتب وبالإضافةإلىتقصي وعرض اختلاف الفقهاء في المسائل ببيان أدلتهم ووجه الدلالة منها .

الدراسات السابقة:

1. أثرالشبهة في الحدود والقصاص بين الشريعة الإسلامية والقانون الليبي(دراسة تحليلية مقارنة)
2. أثر الشبهة علىأحكام الأحوال الشخصية وصورها المعاصرة

وهيدراسات تعرضت للبحث من نواحي مغايرة لما بحث فيهافالدراسةالأولىكانت دراسة مقارنة بين اثر الشبهة في الحدود والقصاص بين الشريعة الإسلامية والقانون الليبي على عكس دراستي التي لها نظرة شمولية ولم تخصص بالمقارنة.

أما الدراسة الثانية فقد خصصها باحثها بالأحوال الشخصية دون الحدود والقصاص.

هيكلة البحث

يتمثل هذا البحث من مقدمة وفصلين وخاتمة وقد قسمنا كل فصل إلى ثلاثة مباحث وكل مبحث إلى ثلاث مطالب حاولنا فيها الإلمام بجل ما يقتضيه العنوان المتمثل في" أثر الشبهات على الحدود و القصاص "

فقد كانت المقدمة بمثابة نافذة تمهيدية على محتوى الموضوع لتكون كانطلاقة للولوج إلى عمقه وهي موزعة كالأتي:

مقدمة

الفصل الاول : دراسة في المفاهيم و التعريفات

المبحث الأول: حقيقة الشبهة ضوابطها وأقسامها

المطلب الأول: مفهوم الشبهة واصطلاحا

المطلب الثاني : ضوابط الشبهة

المطلب الثالث: أقسام الشبهة

المبحث الثاني : مفهوم الحدود أنواعها و الحكمة من تشريعها

المطلب الأول: الحدود فب اللغة و الاصطلاح

المطلب الثاني : أنواع الحدود

المطلب الثالث: الحكمة من تشريع الحدود

المبحثالثالث: مفهوم القصاص أنواعه و الحكمة من تشريعه

المطلب الأول: القصاص في اللغة و الاصطلاح

المطلب الثاني : أنواع القصاص

المطلب الثالث: الحكمة من تشريعه

الفصل الثاني : دراسة تطبيقية

المبحث الأول : شرح قاعدة " الحدود تدرأ بالشبهات"و تأصيلها.

المطلب الأول: شرح قاعدة " الحدود تدرأ بالشبهات".

المطلب الثاني: تأصيل القاعدة من الحديث النبوي (الآثار القولية و الفعلية للنبي صلى الله عليه وسلم).

المطلب الثالث: من أقوال الصحابة رضوان الله عليهم.

المبحث الثاني: اراء الفقهاء في قاعدة الحدود تدرأ بالشبهات و علاقتها بالقواعد الفقهية الاخرى.

المطلب الأول: اراء الفقهاء في قاعدة " الحدود تدرأ بالشبهات".

المطلب الثاني: القواعد الفقهية المرتبطة بقاعدة "الحدود تدرأ بالشبهات".

المطلب الثالث: القاعدة و القصاص.

المبحث الثالث: أثر الشبهات في إسقاط الحدود والقصاص–نموذج تطبيقي–

المطلب الأول: الفرق بين القصاص والحدود.

المطلب الثاني: تطبيقي لحد السرقة.

المطلب الثالث: مدى تأثير الشبهة في الحدود والقصاص.

خاتمة تشمل أهم النتائج المتوصل إليها من البحث والتوصيات.

الفصل الأول:

دراسة في المفاهيم و التعريفات

المبحث الأول:حقيقة الشبهة ضوابطها و أقسامها

المبحث الثاني: مفهوم الحدود أنواعها و الحكمة من تشريعها

المبحث الثالث: مفهوم القصاص أنواعه و الحكمة من تشريعه

المبحث الأول:حقيقة الشبهة ضوابطها و أقسامها

المطلب الأول:مفهوم الشبهة لغة و اصطلاحا

المطلب الثاني : ضوابط الشبهة

المطلب الثالث : أقسام الشبهة

المبحث الأول :حقيقة الشبهة ضوابطها و أقسامها

تعتبر الشبهة من المواضيع المهمة التي تناولها العلماء بالدراسة و البحث لما تحمله من أهمية بالغة في الحفاظ على نزاهة الأحكام الشرعية وحفظ حقوق العباد لذلك سلطنا الضوء على جوانبها المهمة من خلال ثلاثة مطالب ،أولها التعريف بها و الثاني ضوابطها و الثالث أقسامها

المطلب الأول:مفهوم الشبهة لغة و اصطلاحا

سنحاول تبيان معنى الشبهة من الجانبين اللغوي والاصطلاحي

الشبهة لغة:

ش- ب-ه :(شبهة) و شبهة لغتان بمعنى يقال هذا شبه أي يشبهه و الشبهة : بمعنى الالتباس و المشتبهات من الأمور و المشكلات و المتشابهات أي المتماثلات و التشبيه أي التمثيل و أشبه فلان و شابهه [1]

ونذكر أيضا:

الشبهة في العقيدة المأخذ و الملبس ،سميت شبهة لأنها شبه الحق و الشبهة العالقة والجمع فيهما شبه و شبهات مثل غرف وغرفات و تشابهت الآيات تساوت أيضا و شبهته عليه تشبيها مثل لبست عليه تلبيسا فالمشابهة المشاركة في معنى من المعاني و الاشتباه الالتباس[2]

شبه الشبهة و الشبه و الشبيه :المثل ،و الجمع أشباه و أشبه الشيءُ الشيءَ:ماثله و في المثل :أشبه أباه فما ظلم [3]

و من بين الآيات التي ذكرت في القرآن الكريم الدالة على ألفاظ التشابه و الاشتباه نذكر:

ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڍ ڍ ڌ ڌ ڌ ڌ ڎ ڎ ڎ ڎ ڈ ڈ ڈ ڈ ژ ژ ژ ژ ڑ ڑ ڑ ڑ ک ک ک ک ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ں ں ں ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ۀ ۀ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ھ ے ے ے ے ۓ ۓ ۓ ۓ[4]

---

[1]- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر،مختار الصحاح، تحقيق محمود خاطر,مكتبة لبنان, بيروت (دط) .1415هـ,1995م,ص 354.

[2] - محمد بن ابي بكر بن عبد القادر,مختار الصحاح, ص 354 (المصدر السابق).

[3] - ابن المظور,لسان العرب,دار صادر,لبنان ,بيروت,المجلد 13(باب الشين),ص 503.

[4]- سورة البقرة, الأية 25

ﭧﭨﭩﭪﭫﭬﭭﭮﭯﭰﭱﭲﭳﭴﭵﭶﭷﭸﭹﭺﭻﭼﭽﭾﭿﮀﮁﮂﮃﮄﮅﮆﮇﮈﮉﮊﮋﮌﮍﮎﮏﮐﮑﮒﮓﮔﮕﮖﮗﮘﮙﮚﮛﮜﮝﮞﮟﮠﮡﮢﮣﮤﮥﮦﮧﮨﮩﮪﮫﮬﮭﮮﮯﮰﮱﯓﯔﯕﯖﯗﯘﯙﯚﯛﯜﯝﯞﯟﯠﯡﯢﯣﯤﯥﯦﯧﯨﯩﯪﯫﯬﯭﯮﯯﯰﯱﯲﯳﯴﯵﯶﯷﯸﯹﯺﯻﯼﯽﯾﯿﰀﰁﰂﰃﰄﰅﰆﰇﰈﰉﰊﰋﰌﰍﰎﰏﰐﰑﰒﰓﰔﰕﰖﰗﰘﰙﰚﰛﰜﰝﰞﰟﰠﰡﰢﰣﰤﰥﰦﰧﰨﰩﰪﰫﰬﰭﰮﰯﰰﰱﰲﰳﰴﰵﰶﰷﰸﰹﰺﰻﰼﰽﰾﰿﱀﱁﱂﱃﱄﱅﱆﱇﱈﱉﱊﱋﱌﱍﱎﱏﱐﱑﱒﱓﱔﱕﱖﱗﱘﱙﱚﱛﱜﱝﱞﱟﱠﱡﱢﱣﱤﱥﱦﱧﱨﱩﱪﱫﱬﱭﱮﱯﱰﱱﱲﱳﱴﱵﱶﱷﱸﱹﱺﱻﱼﱽﱾﱿﲀﲁﲂﲃﲄﲅﲆﲇﲈﲉﲊﲋﲌﲍﲎﲏﲐﲑﲒﲓﲔﲕﲖﲗﲘﲙﲚﲛﲜﲝﲞﲟﲠﲡﲢﲣﲤﲥﲦﲧﲨﲩﲪﲫﲬﲭﲮﲯﲰﲱﲲﲳﲴﲵﲶﲷﲸﲹﲺﲻﲼﲽﲾﲿﳀﳁﳂﳃﳄﳅﳆﳇﳈﳉﳊﳋﳌﳍﳎﳏﳐﳑﳒﳓﳔﳕﳖﳗﳘﳙﳚﳛﳜﳝﳞﳟﳠﳡﳢﳣﳤﳥﳦﳧﳨﳩﳪﳫﳬﳭﳮﳯﳰﳱﳲﳳﳴﳵﳶﳷﳸﳹﳺﳻﳼﳽﳾﳿﴀﴁﴂﴃﴄﴅﴆﴇﴈﴉﴊﴋﴌﴍﴎﴏﴐﴑﴒﴓﴔﴕﴖﴗﴘﴙﴚﴛﴜﴝﴞﴟﴠﴡﴢﴣﴤﴥﴦﴧﴨﴩﴪﴫﴬﴭﴮﴯﴰﴱﴲﴳﴴﴵﴶﴷﴸﴹﴺﴻﴼﴽ﴾﴿﵀﵁ﵐﵑﵒﵓﵔﵕﵖﵗﵘﵙﵚﵛﵜﵝﵞﵟﵠﵡﵢﵣﵤﵥﵦﵧﵨﵩﵪﵫﵬﵭﵮﵯﵰﵱﵲﵳﵴﵵﵶﵷﵸﵹﵺﵻﵼﵽﵾﵿ ﶀﶁﶂﶃﶄﶅﶆﶇﶈﶉﶊﶋﶌﶍﶎﶏ﶐﶑ﶒﶓﶔﶕﶖﶗﶘﶙﶚﶛﶜﶝﶞﶟﶠﶡﶢﶣﶤﶥﶦﶧﶨﶩﶪﶫﶬﶭﶮﶯﶰﶱﶲﶳﶴﶵﶶﶷﶸﶹﶺﶻﶼﶽﶾﶿﷀﷁﷂﷃﷄﷅﷆﷇ﷈﷉﷊﷋﷌﷍﷎﷏ﷰﷱﷲﷳﷴﷵﷶﷷﷸﷹﷺﷻ[1]

ومن السنة النبوية ورد لفظ الشبهة في قوله ﷺ

عن الشعبي ابن بشير قال سمعته يقول :«سمعت رسول الله ﷺيقول :إنَّ الحَلاَلَ بَين وَإنَ الحَرَامَ بَين ،بَينَهُمَا مُشتَبَهَات لَا يَعلَمُهُنَّكثيٌرٌ منَ النَّاس ،فَمنَ اتَّقَى الشُّبُهات استَبرَأَ لدينه وَعَرضه وَمَن وَقَعَ في الشُّبهَات وَقَعَ في الحَرَام ،كَالرَّاعي يَرعَى حَولَ الحمَى، يُوشكُ أَن يَرتَع فيه ،أَلاَ وَإنَّ لكُل حمًى ، أَلاَ وَإنَّ حمَى الله مَحَارمَهُ أَلَا وَإنَّ في الجَسَد مُضغَة ،إذَا صَلُحَت ،صَلُحَ الجَسَدُ كله، وإذَا فَسُدت فَسُدَ الجَسَدُ كُلُّه أَلَا وَهي القَلب »[2]

الشبهة في الاصطلاح:

عرفت الشبهة في الاصطلاح بعدة تعاريف مختلفة إلا أنها ذات معنى واحد رغم الاختلاف في صياغتها منها

الشبهة عند الحنفية :

الشبهة هو مالم يتيقن كونه حراما أو حلالا [3]وهذا التعريف قصر الشبهة على ما يتعلق بالحل و الحرمة . أي الركن الشرعي للجريمة . و لم يتطرق للشبهة طرق الإثبات أو الشبهة في الفاعل و هي ما يثبت الثابت وليس بثابت[4]

الشبهة عند الشافعية :

أما فقهاء الشافعية فقد تحدثوا عند عن الشبهة ، بينوا فيها أنواعها و ذكروا أمثلة لها و قد أوردوا في شروحهم الفقهية تعريفا للشبهة و إذا كان قد جاء في بعض القواعد و الفروع

---

(1)- سورة البقرة ،الاية 117

(2)- رواه مسلم في كتاب الطلاق,باب أخذ الحلال وترك الشبهات,تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي,دار إحياء التراث العربي,لبنان,بيروت,ج 3,ص 1219, رقم الحديث 1599

(3)- محمود عبد الرحمن المنعم,معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية،دارالفضيلة (د ط),(د ت), ج 2, ص 319

(4)- كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي,شرح فتح القدير,دار الفكر,لبنان,بيروت, (د ط)،(د ت), ج 5، ص 249

ما يمكن عده تعريفا للشبهة و إذا كان ق بعض القواعد و الفروع ما يمكن عدة تعريفا للشبهة بأنها ما تسقط الحد [1]

الشبهة عند الحنابلة :

عرفها فقهاء الحنابلة: أنها وجود صورة المبيح مع انعدام حكمه أو حقيقته[2]

الشبهة عند المالكية :

أما فقهاء المالكية فإنهم مع اهتمامهم بالحديث عن الشبهات و بيانهم لأنواعها إلا أنهم لم يوردوا لها تعريفا ،وإن كان فيما قالوه عنها من بيانهم لأنواعها و حديثهم عن كل نوع و ذكر تعريفاتهم للشبهة بصورة تكاد تكون مطابقة إلا في القليل النادر [3]

فمن خلال عرض تعاريف الفقهاء للشبهة انها كل مالم يظهر ويتاكد حكمه حلال اوحرام وانها مسقطة للحد

المطلب الثاني : ضوابط الشبهة

مفهوم الضوابط (الضابط):

تعريف ضابط لغة :

ضبط الشيء حفظه بالحزم و بابه ضرب و رجل ضابط أي حازم [4]

تعريفه اصطلاحا :

إسماع الكلام كما يحق سماعه ثم فهم معناه الذي أريد به ثم حفظه ببذل مجهوده و الثبات عليه بمذاكرته الى حين أدائه الى غيره [1]

---

[1]-محمد منصور الحفناوي,الشبهات و أثرها في العقوبة الجنائية في الفقه الإسلامي، مقارنة بالقانون، مطبعة الأمانة، ط1، ص 249

[2]-عبد القادر عودة,التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي,دار الكاتب العربي,لبنان ،بيروت (د ط)(د ت),ج 1,ص 209.

[3]- منصور محمد منصور الحفناوي, الشبهات و أثرها في العقوبة الجنائية في الفقه الإسلامي مقارنا بالقانون، ج 1, ص 249 (مصدر سابق)

[4] -محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي, مختار الصحاح,ج 1, ص 304

الضابط : اسم فاعل جمع ضبطه و ضباط ك الحازم و الحافظ المتقن و هو حكم كلي ينطبق على جزئياته [2]

وتعريفه عند الأصوليين : هو ما يقصد به نظم صور متشابهة أو هو : ما عم صورا أو : ما كان القصد منه ضبط صور بنوع من أنواع الضبط من غير نظر في مأخذها و إلا فهو : قاعدة [3]

ضوابط الشبهة :

شرع الله عقوبات لجرائم الحدود و حددها و قدرها في كتابه العزيز و على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ، و فرض على الأمة أن تقيم تلك العقوبات و تطبقها عمليا متى استوفت أركانها و شروطها ، و في حالة ما لم تكن هنالك شبهة تدرأها بأن ارتكبت الجريمة أو الحد في ظروف اضطرارية يؤدي في الغالب إلى عقوبة تعزيرية ،فنظرا لدور الشبهة في إسقاط الحدود ودرئها ومن خلال العملية الاستقرائية لما ورد في البحث وأقلية ما اطلعنا عليه ،حاولنا تقصي ضوابط للشبهة

بالاستعانة ببعض الدراسات الضئيلة لهذا العنصر الذي يحتاج الى بحث ونظر عميق لأهميته في العفو و الصفح عن المسلمين في الحدود وصياغتها في نقاط كالتالي:

1-ان لا يجد المضطر بديلا عن الحرام:

ومثالها(لو سرق طعاما زمن القحط ولم يقدر عليه لم يقطع) ومما يتضح لنا ان السارق يسقط عنه القطع وهو حد السارق اذا كان مضطرا للسرقة للحفاظ على حياته وعيشه دون المدعي بذلك كسرقة أكل أو شرب ليس له أو أكل محرم كالحم الخنزير .....الخ فنجد أن الاضطرارية تمثل ضابطا من ضوابط الشبهة التي تسقط الحد

2. الجهل بمعالم الدين و صعوبة السؤال عنها :

---

(1)-علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني,التعريفات,تحقيق جماعة من العلماء بإشراف الناشر, دار الكتب العلمية, لبنان, بيروت, ط11403 هـ, 1913 م،ج 1,ص 137

(2)- محمد رواس قلعجي,حامد صادق قنيبي,معجم لغة الفقهاء,دار النفائس، ط 2 ,1408 هـ, 1988 م , ج 1 , ص 281

(3)-محمود عبد الرحمن عبد المنعم، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، دار الفضيلة (د ط)(د ت)،ج3, ص404(مصدر سابق)

وتتمثل في السنة النبوية في حديثه ﷺ: حدثنا علي بن محمد قال : حدثنا أبو معاوية عن أبي مالك الأشجعي عن ربع أبن حراش ، عن حذيفة بن اليمان قال : قال رسول الله ﷺ «يَدرُسُ الإسلَامُ كَمَا يَدرُسُ وَشيُ الثَّوب حتَّى لَا يَدري مَا صيَامُ وَلَا صَلَاة وَلَا نُسُك وَلَا صَدَقَة وَلَيُسْرَى عَلَى كتَاب الله عَزَّ وَجَّل في لَيلَة ، فَلاَ يَبقَي في الأَرض منهُأية، وَتَبقَى طَوَائفٌ منَ النَّاس الشَيخُ الكَبير وَالعَجوزُ ،يَقُولُون أَدرَكنَا أَبَائَنا عَلَى هَذه الكَلمَة ،لَا إلَهَ إلَّا الله فَنَحنُ نَقُولُهَا «فَقَالُ لَهُ صِلَة: مَا تُغني عَنهُم : لا إلَهَ إلَّا الله وَهُم لَا يَدرُون مَا صَلاَة وَلَا صيَام وَلَا نُسُك وَلَا صَدَقَة ؟ فَأَعرَضَ عَنهُ حُذيفَة ثُمَ رَدَّهَا عَلَيه ثَلاَثًا كُلُ ذَلكَ يُعرضُ عَنهُ حُذَيفَة ثُم أَقبَلَ عَلَيه في الثَالثَة فَقَال :«يَا صلَة تُنجيهُم منُ النَّار » ثَلاَثًا [1]

ومما نفهمه من الحديث المتقدم ذكره أن الجهل قد يكون ضابط من ضوابط الشبهة التي تسقط الحد فمن الملاحظ أن كلمة لا إله إلا الله قد كفت العجوز عن الصلاة و الصيام والنسك لجهله بها ولم يقم عليه حد ولا عقوبة

اختلاف الفقهاء حول كون العقد صحيحا أو فاسدا ضابط من ضوابط الشبه :

إن اختلاف الفقهاء حول صحة العقد (عقد الزواج) وفساده كأن يصحح عالم عقدا ويجعله الأخر فاسدا . من شأنه أن يورث شبهة تدرأ الحد عن الفاعل . فقد يدعي من حكم القاضي عليه بالعقوبة أنه ليس قاصدا لارتكاب الحرام . بل تزوج على المذهب الحنفي الذي لا يبطل الزواج بدون ولي . أو أنه أجرى العقد على المذهب المالكي الذي لا يشترط حضور الشهود يوم العقد [2]

---

[1] -رواه ابن ماجة في كتاب الفتن، باب ذهاب القران و العلم, تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية ،ج 6 ,ص 1344 رقم الحديث 4049 درجته صحيح على شرط مسلم و حكم الألباني صحيح

وشْيُ الثوب : نقشه.

وليسري على كتاب الله : أي يذهب بالليل .

[2] -ابراهيم محمود عباس، مجلة الجامعة العراقية، ضوابط الشبهة في درء الحدود,العدد 2/28،قسم الفقه، كلية الشريعة، ص 137

ومما يجدر بنا الإشارة اليه أن البحث عن ضوابط الشبهة لم يكن بالعملية السهلة كونها عبارة عن عملية بحث استقرائية عند كل باحث وهي تختلف من باحث لأخر إضافة لتعددها.

المطلب الثالث : أقسام الشبهة

سنحاول في هذا المطلب تقصي أقسام الشبهة على حسب ذكرها في المذاهب الأربعة وذكر أهم ما ورد فيها .

أقسام الشبهة عند فقهاء الشافعية :

قسم فقهاء الشافعية الشبهة الى ثلاثة أنواع وهي :

1. **شبهة فاعل** :كأن يكون الزاني جاهلا أو وطء امرأة زفت إليه على أنها زوجته ، تبين له أنها ليست زوجته

2. **شبهة محل** :كوطء الزوجة الحائض أو الصائمة أو إتيان الزوجة في دبرها ، فالشبهة هنا قائمة في محل الفعل المحرم

3. **شبهة في الجهة** :و يقصد من هذا التعبير الاشتباه في حل الفعل وحرمته[1]

أقسام الشبهة عند فقهاء الحنفية :

قسم الحنفية الشبهة الى ثلاثة أقسام كذلك وهي :

1. **شبهة في الفعل :**

وهي التي تثبت في حال ظن الواطئ الحل ، ويسمونها أيضا شبهة اشتباه ، وشبهة مشابهة وتثبت في حق من أشتبه عليه الحل و الحرمة بل ظن غير الدليل دليلا [2]

2. **شبهة في المحل (الشبهة الحكمية) :**

وهي التي تثبت بناءً على الاشتباه في حكم الشرع بمحل المحل . سواء كان الواطئ الحل ، أو قال كلمة أنها على حرام .

---

[1]- عبد القادر بن عودة,التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي, ج 1,ص 213 (مصدر سابق)

[2]- وهبة الزحيلي, الفقه المالكي الميسر, دار الكلم الطيب, ط 3 ,1426هـ،2005 م ،ج 3 ,ص 404

3. شبهة الفاعل :

كمن يطئ امرأة ليلا يجدها على فراشه ظانا أنها زوجته و كالأعمى الذي ينادي زوجته . فتجيبه امرأة أجنبية . فوطأها[1]

أقسام الشبهة عند فقهاء المالكية :

وقد قسم المالكية الشبهة الدارءة للحد الى ثلاثة أقسام كذلك وهي :

1. الشبهة من الواطئ :

و تتحقق في الرجل اذا وجد المرأة الأجنبية على فراشه فوطأها يظنها أنها زوجته ؟أو أمته فلا حد عليه لاعتقاده أن الموطوءة زوجته أو أمته و هذا الاعتقاد صادق محلا قابلا له ، لأن الغالب أن لا ينام على فراشه إلا و زوجته أو أمته، فالاعتقاد يقضي عدم الحد لأن يقتضي الإباحة و لكن كون اعتقاده غير مطابق للواقع يقتضي الحد فحصلت الشبهة

2. شبهة في الموطوءة :

ومثل بها بالأمة المشتركة إذا وطأها أحد الشريكين فلا حد عليه [2]

3. الشبهة في الطريق :

و تتحقق في كل وطئ اختلف العلماء في إباحته مثل نكاح المتعة و نكاح بلا ولي، فيقول المحرم يقتضي الحد و قول المبيح يقتضي عدم الحد فحصلت الشبهة [3]

أقسام الشبهة عند الحنابلة:

---

[1]- وهبة الزحيلي، الفقه المالكي الميسر ،ج 3 ،ص 404 (مصدر سابق)

[2]-أبو محمد عز الدين عبد العزيزبن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي (توفي 660 هـ) ،قواعد الأحكام في مصالح الأنام،تحقيق محمود بن التلاميذ الشنقيطي,دارالمعارف ،بيروت،لبنان(دط) (د ت) ،ج 2, ص 137

[3]- أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي, قواعد الأحكام في مصالح الأنام,ج 2,ص 137 (مصدر سابق)

فقهاء الحنابلة لم يأتوا بأنواع الشبهة في كتبهم إلا أنهم ساروا على نهج المالكية إذ أنهم ولم يذكروا في تقسيم للشبهة و جعلوا لها ثلاث أقسام : شبهة عقد و شبهة اعتقاد شبهة ملك.

1. شبهة العقد :

ويقصد بها شبهة الخلاف أي الاختلاف بين الفقهاء على جوازالفعل أو حرمته

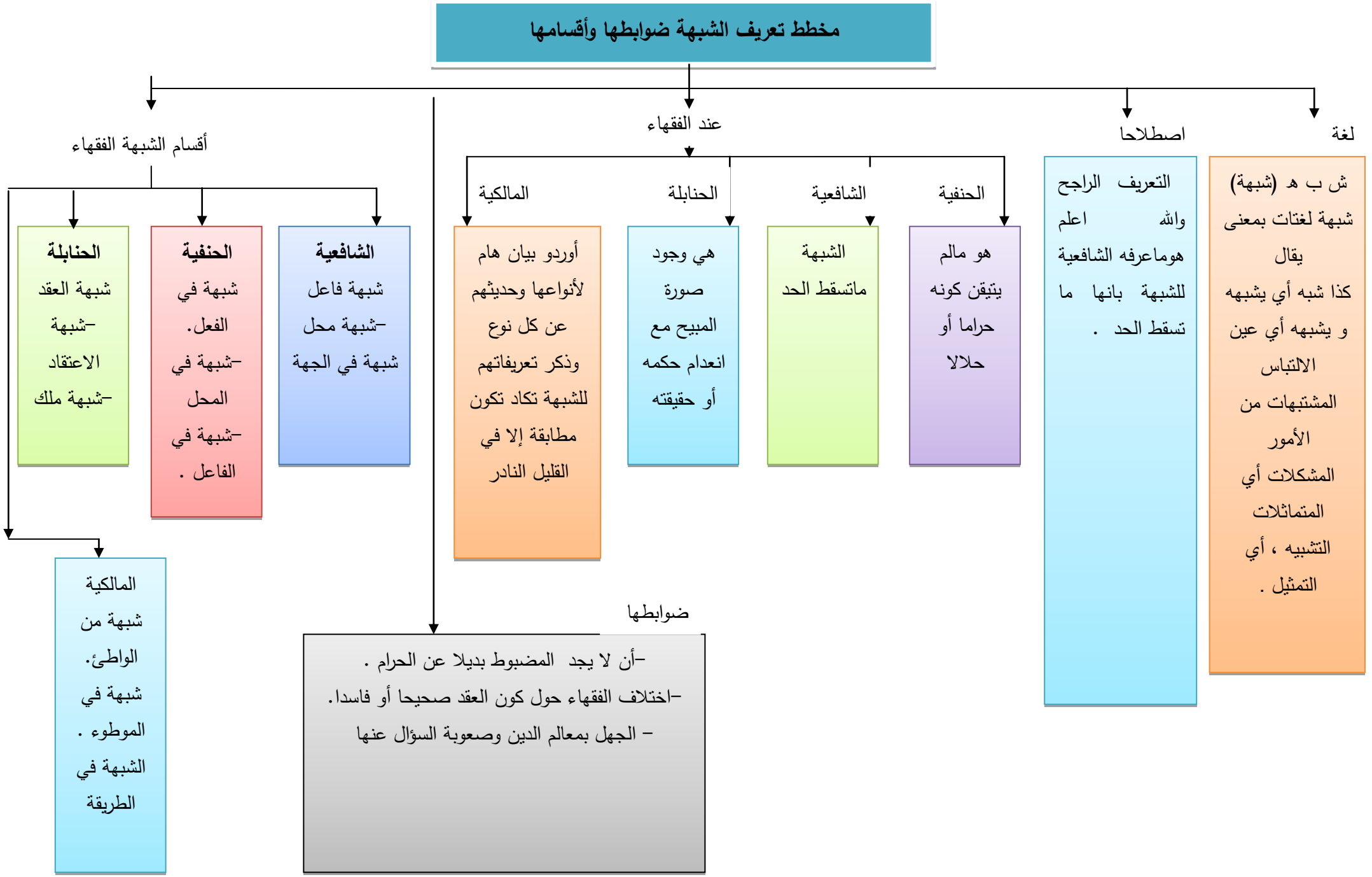
2. شبهة الاعتقاد :

وكذلك كمن وطئ امرأة على فراشه ظنها امرأته

3. شبهة ملك :

وذلك كمن وطئ امرأته في حيض أو نفاس أو دبر فلا يقام عليه الحد ،لأن الوطيء صادف ملكا و هذا ما يسمى بشبهة المحل عند الشافعية فالمحل ملك للزوج إلا أنه يحرم عليه إتيانه لمانع ما[1]

[1]- حباس عبد القادر, الشبهة و أثرها في إسقاط العقوبة دراسة مقارنة بين الشريعة و القانون،إشراف حستر قور،كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإسلامية،قسم العلوم الإسلامية، سنة 1436 هـ


مخطط تعريف الشبهة ضوابطها وأقسامها
لغة
ش ب ه (شبهة) شبهة لغتات بمعنى يقال كذا شبه أي يشبهه و يشبهه أي عين الالتباس المشتبهات من الأمور المشكلات أي المتماثلات التشبيه ، أي التمثيل .
اصطلاحا
التعريف الراجح والله اعلم هوماعرفه الشافعية للشبهة بانها ما تسقط الحد .
عند الفقهاء
الحنفية
هو مالم يتيقن كونه حراما أو حلالا
الشافعية
الشبهة ماتسقط الحد
الحنابلة
هي وجود صورة المبيح مع انعدام حكمه أو حقيقته
المالكية
أوردو بيان هام لأنواعها وحديثهم عن كل نوع وذكر تعريفاتهم للشبهة تكاد تكون مطابقة إلا في القليل النادر
ضوابطها
–أن لا يجد المضبوط بديلا عن الحرام .
–اختلاف الفقهاء حول كون العقد صحيحا أو فاسدا.
– الجهل بمعالم الدين وصعوبة السؤال عنها
أقسام الشبهة الفقهاء
الشافعية
شبهة فاعل –شبهة محل شبهة في الجهة
الحنفية
شبهة في الفعل. –شبهة في المحل –شبهة في الفاعل .
الحنابلة
شبهة العقد –شبهة الاعتقاد –شبهة ملك
المالكية
شبهة من الواطئ. شبهة في الموطوء . الشبهة في الطريقة

المبحث الثاني:مفهوم الحدود أنواعها و الحكمة من تشريعها

المطلب الأول : الحدود في اللغة و الاصطلاح

المطلب الثاني :أنواع الحدود

المطلب الثالث :الحكمة من تشريع الحدود

المبحث الثاني: مفهوم الحدود أنواعها و الحكمة من تشريعها

تناولنا في هذا المبحث المعنون بمفهوم الحدود وأنواعها و الحكمة من تشريعها ، مفهوم الحدود في اللغة و الاصطلاح مع ذكر الآيات و الأحاديث الدالة عليها من الكتاب والسنة ،إضافةإلى أنواع الحدود و الحكمة من تشريعها ، و كلها مقسمة الى ثلاثة مطالب على حسب ترتيبها المذكور.

المطلب الأول : الحدود في اللغة و الاصطلاح

الحد في اللغة :

الحد هو الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر أولئك يتعدى أحدهما على الآخر و فصل ما بين كل شيئين حد بينهما ، و منتهى كل شيء : حده و حد الشيء من غيره يحده حدا و حدده : ميزه،و حدُّ كل شيء . منتهاه لأنه يرده و يمنعه عن التمادي [1]

ودليل ذلك من القران الكريم قوله تعالى :

ﭽ□□□□□□ﯽﯾ□ﯿ□□ﰀ□□□□□ﭼ[2]

وقوله أيضا و الدليل من السنة المطهرة قوله صلى الله عليه وسلم :

وقوله أيضا:

ﭽ□□ﭥ□ﭦ□ﭧ□□□ﭨ□□□□□□□□□□ﭼ[3]

{حدثنا عبد العزيز بن عبد الله ، قال أخبرني الليث، عن سعيد ، عن أبيه ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سَمعتُ النَبيَّ ﷺ يَقُولُ:إذَا زَنَت أَمَةُ أَحَدكُم ، فَتبَيَّنَ زنَاهَا ، فَلَيجلُدُهَا الحَدُّ،وَ لَا يُثرب، ثُمَّ إنزَنَت الثَالثَة، فَتبَيَّنَ زنَاهَا، فَليبيعهَا، وَ لَو بحَبل من شَعر}[4]

الحد في الاصطلاح:

إن تعريف الحد في الاصطلاح تباين بين الشمولية و التخصيص على حسب فقهاء المذاهب الأربعة وبين الاختلاف و الاتفاق و التي سنحاول عرضها كالأتي:

---

[1] –ابن منظور،لسان العرب ،ج 3 ص 140 (مصدر سابق)

[2] – سورة التوبة ،الآية 97.

[3] – سورة النساء ،الآية 12.

[4] – رواه البخاري في كتاب الحدود باب لا يثرب على الأمة إذا زنت و لا تنفى, تحقيق محمد زهير ناصر الناصر, دار طوق النجاة، ط 01 ,1422هـ ،ج 08 ،ص 172 ،رقم الحديث6839

الحد عند الحنفية :عرف جمهور فقهاء الحنفية الحد : بالعقوبة المقدرة حقا لله تعالى فلا يسمى القصاص حدا لأن حق الحد فيه غالب ، و لا يقال عن التعزير أنه حد لأن العقوبة فيه غير مقدرة بنص شرعي [1]

ويبدو لي أن تعريفهم للحد بالعقوبة المقدرة حقا لله خاصة دون القصاص لأنه يشمل حقوق العباد في غالبه ، و تقدر عقوبته بولي أمر دون الحد الذي سُنّت عقوبته و أُدرجت من قبل الشارع ٠

الحد عند الشافعية :

الحد في الشرع عقوبة مقدرة لأجل حق الله فيخرج لعدم تقديره و القصاص لأنه حق لأدمي[2]

الحد عند الحنابلة :

و قد خص تعريفهم للحد بقولهم : هو عقوبة مقدرة لتمنع من الوقوع في مثله [3]

الحد عند المالكية :

تطلق كلمة الحد عند ابن الرشد و هو احد فقهاء المالكية على العقوبات المقدرة ، سواء كانت في جريمة الاعتداء فيها على حقوق العباد الخالصة أو التي يغلب حقهم فيها ، ام كان الاعتداء فيها على حقوق الله تعالى او ما يكون حق الله تعالى أو ما يكون حق الله

تعالى فيها غالبا [4]

---

[1]-محمد أبو زهرة ، الجريمة و العقوبة في الفقه الإسلامي، دار الفكر العربي للطبع و النشر (1365هـ، 1946 م)(د ط) ، ص 59

[2] -محمد بن علي بن محمد الشوكاني, نيل الأوطار شرح منتهى الأخبار,تحقيق رائد بن صبري بن ابي علفة، بيت الأفكار الدولية, عمان, الأردن ,ط 1, 2004 م, ص 1390

[3]- منصور بن يونس بن ادريس البهوتي,كشاف القناع عن متن الإقناع, عالم كتب ،بيروت ،(1403 هـ ، 1983 م) 5 (دط) ج 6. ص 77.

[4]- محمد أبو زهرة، الجريمة و العقوبة في الفقه الإسلامي،ص 59 (مصدر سابق)

المطلب الثاني :أنواع الحدود

إن الشريعة الاسلامية قد سلكت طريقا فريدا للعقوبة و في الوقت نفسه دقيقا بل غاية في الدقة و الضبط ، و قد حددت جرائم معنية فإذا اكتملت الجريمة جعلت لها عقوبة محددة سميت حدا ز هي أنواع : حد الزنا و حد القذف و حد شرب الخمر و حد السرقة و حد الحرابة و حد البغي .

الفرع الاول: حد الزنا :

تعريف الزنا :

في الاصطلاح :هو تغييب البالغ العاقل حشفة ذكره في أحد الفرجين من قبل أو دبر ممن لا عصمة بينهما و لا شبهة[1]

و قد اختلف الفقهاء في تعريف الزنا :

عرفه المالكية : بأنه وطئ مكلف عمدا فرج ادمي بلا شبهة و تسلط شرعي [2]

و **عرفه الحنابلة:** هو فعل الفاحشة في قبل أو دبر [3]

أما الحنفية فقد عرفوه :بوطء الرجل المرأة في القبل في غير الملك و شبهة الملك[4]

و **تعريف الشافعية للزنا** : إيلاج الذكر بفرج محرم لعينه خال من الشبهة مشتهي طبعا[5]

ورغم الاختلاف في تعريف الزنا الذي يترتب عليه عدة نتائج متباينة فمن المتفق عليه بين الفقهاء أنه يمكن التعبير عنه بالوطء المحرم المتعمد [1]

---

[1]- سعود بن عبد العالي البارودي العتيبي, الموسوعة الجنائية الإسلامية المقارنة بالأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية, ط 2, 1427 هـ، فرع منطقة الرياض, ص 422

[2]- بهرام بن عبد العزيز بن عمر بن عوض(ت 805 هـ)الشامل في فقه الامام مالك, تحقيق أحمد بن عبد الكريم نجيب, مركز نجيبويه للمخطوطات, ط 1 (د . بلد) , 1429 هـ , ج 2 , ص 922

[3] -منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن الحسن بن ادريس البهوتي الحنبلي .,كشاف القناع عن متن الاقناع., ج1، ص 664.

[4]- زين الدين بن ابراهيم ابن محمد المعروف بابن نجيم المصري (ت 970هـ) ,البحر الرائق شرح كنز الدقائق , دار الكتاب الاسلامي ,ط 2 , ج 5 , ص 3

[5] -محمد سامي النبراوي, احكام تشريعات الحدود, دار غريب ,ليبيا بنغازي, ص27

والزنا محرم بالكتاب و السنة ومن الآيات الواردة في تحريمه :

ٹ ٱ ٹ ٱ □□□□□□□□□□□ ٍ[2]

ٹ ٱ ٹ ٱ ﱿ لم لى لي □□□□□□□□□□□□ نم نى □□□□□□□□□ يم يى □□□□ [3]

أما دليل حرمته من السنة النبوية ما جاء في الأحاديث الآتية :

الحديث الأول :

حديث ابن مسعود رضي الله عنهما « قُلتُ يَا رَسُولَ الله أَيُ الذَنب أَعظَمُ عندَ الله؟قَالَ أَن تَجعَلَ لله نِدًّا وَهُوَ خَلَقَك ...قلتُ ثُمَ أَي قَالَ أَن تُزَاني حَليلَةَ جَارك»[4]

أما الحديث الثاني :

حدثنا ادم حدثنا شعبة عن الأعمش عن ذكوان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :« قال النبي صلى الله عليه وسلم: لَا يَزني الزَّاني حينَ يَزني ،وَهُوَ مُؤمنٌ وَلاَ يَسرقُ حينَ يَسرق ، وَهُوَ مُؤمنٌ وَلَا يَشرَبُ حينَ يَشرَب وَهُوَ مُؤمنٌ وَالتَوبَةُ معروضةٌ بعد »[5]

عقوبة الزنا :

إن العقوبة المقررة لجريمة الزنا تكون على حسب الزاني الذي قد يكون بكرا أو محصنا ولكل عقوبة تناسبه .

عقوبة البكر :

إذا زنا البكر سواء أكان ذكرًا أو أنثى عوقب بالجلد اتفاقا و عقوبته مئة جلدة لقوله تعالى: ٹ ٱ ٹ ٱ □□□ نم نى □□□□□□□□ يم يى □□□□□□□□□□ ٍ[6]

---

[1]- عبد القادر عودة,التشريع الجنائي الاسلامي مقارنا بالقانون الوضعي. ص 249 (مصدر سابق)

[2]- سورة الإسراء , الآية 32

[3]- سورة الفرقان ,الأية 68 و 69

[4]- رواه البخاري في كتاب الحدود, باب إثم الزناة,(د ت), دار احياء التراث العربي, لبنان, بيروت (د ت),ج 23,ص289,رقم الحديث 1186

[5]- رواه البخاري في كتاب الحدود,باب إثم الزناة,تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر,دار طوق النجاة ، الطبعة الأولى، 1422هـ ، ج 8 ص 164 ، رقم الحديث 6810

[6]-سورة النور, الآية 02.

ومن خلال ما ورد في الآية الكريمة فقد أقر الله تعالى مئة جلدة للزاني البكر ، اضافة لعقوبة التغريب أو النفي التي ذكرها رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه :

حدثنا يحيى بن يحيى التميمي ، أخبرنا هشيم ، عن منصور عن الحسن عن حطان بن الله الوقاشي عن عبادة ابن الصامت قال : «قال ﷺ: خُذُوا عَني خُذُوا عَنّي قَد جَعَلَ الله لَهُنَّ سَبيلًا البكرَ بالبكر جَلدَ مئَةُ وَنفيُ سَنَة وَالثَّيبَ بالثَّيب جَلدُ مئَة وَالرجمُ»[1]

***عقوبة المحصن :**

وعقوبة المحصن الرجم لما روي عن رسول الله ﷺعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : «أَتَى رَجُلٌإِلى رَسُولُ الله ﷺ. وَهُوَ في المَسجد فَنَادَاه فَقَالَ يَا رَسُولَ الله إني زَنَيت فَأَعرَضَ عَنهُ حَتَّى ردَّدَ عَلَيه أَربَعَ مَرَات فَلَمَّا شَهدَ عَلَى نَفسه أَربَعَ شَهَادَات دَعَاهُ النَبّي ﷺفَقَال أَبكَ جُنُون ؟ قَالَ : لَا . قَالَ: فَهَل أَحصُنت ؟ قَالَ ابن شهاب : فَأَخبَرني مَن سَمعَجَامع بن عَبد الله قَالَ : كُنتُ فيمَن رَجَمَه فَرَجَمنَاه بالمُصَلَّى، فَلَّمَا أَذَلَّتَه الحجَارَة هَرَبَ فَأَدرَكنَاهُ فَرَجَمنَاه»[2]

الفرع الثاني: حد القذف :

***تعريف القذف :**

---

[1]- أخرجه مسلم في كتاب الحدود, باب الزنا,تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي, بيروت،ج 5، ص115، رقم الحديث 1290.

[2]- أخرجه الشوكاني في كتاب الحدود باب رجم المحصن من أهل الكتاب, تحقيق عصام الدين الصبابطي, دار الحديث ,مصر, الطبعة الأولى ,1412هـ , 1995 م ,ج 7, ص 115, رقم الحديث 3101

لغة : القاف و الذال و الفاء أصل يدل على الرَّمي و الطرح يقال قذف الشيء يقذفه قذفًا إذا رمى به و بلدة قذوف أي طروح لبعد ما تترامى بالسفر و منزل قذف و قذيف أي بعيد، و ناقة مقذوفة باللحم كأنها رميت به[1]

وعرفه الفقهاء بعدة تعريفات كما يلي :

الشافعية :

هو الرمي بالزنى في معرض التعبير لا الشهادة للرجل و المرأة [2]

***المالكية :**

نسبة ادمي لغيره بزنا أو قطع نسب عفيفا مسلما بالغا أو صغيرا تطيق الوطء لزنا أو قطع نسب مسلم فيخرج قذف الرجل نفسه و انتهى[3]

الحنابلة :

الرمي بالزنا أو اللواط أو الشهادة به [4]

ومما يلاحظ على هذه التعريفات أنها متقاربة في المعنى حين تتفق على أن القذف هو الرمي بالزنا تصريحا و تلميحا خلافا للمالكية الذين يعتبرون التعريض قذفا و اتفق العلماء على أنه اذا صرح بالزنا كان قذفا و رميا موجبا للحد [5]

و القذف نوعان قذف يحد عليه القاذف و قذف يعاقب عليه بالتعزير

والقذف حرام وهو من الكبائر صونا لأعراض الناس و حماية لسمعتهم ومنع التهمة والشك في أحوالهم ودفعا للعار الذي لحق بهم لذلك أوجب الله تعالى الحد على القاذف

ﮋ□□□□ﱫ ﱬ□□□□□□□□□ﱭ ﱮ□□□□□□□□□□ﮊ[6]

---

[1]- أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكرياء, معجم مقاييس اللغة ,ج 5., ص 28 (مصدر سابق)

[2]- شمس الدين محمد ابن أبي عباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي (ت 1004هـ)، نهاية المحتاج ألى شرح المنهاج, دار الفكر, بيروت, الطبعة الأخيرة, 1404 هـ, 1984م,ج 1, ص 435

[3]- شمس الدين بن محمد أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي المعروف بالحطاب الرعيني المالكي (ت 954هـ)، دار الفكر، ط 3 ، 1412هـ ،1995 م ، ص 291

[4]- منصور بن يونس البهوتي ، كشاف القناع عن متن الإقناع ، ص 435 (مصدر سابق)

[5]- نفس المصدر ،ج 6 ، ص 104

[6] سورة النور، الاية 02.

ﭧﭨﭩﭪﭫﭬﭭﭮﭯﭰﭱﭲﭳﭴﭵﭶﭷﭸﭹﭺﭻﭼﭽﭾﭿﮀﮁﮂﮃﮄﮅﮆﮇﮈﮉﮊﮋﮌﮍﮎﮏﮐﮑﮒﮓﮔﮕﮖﮗﮘﮙﮚﮛﮜﮝﮞﮟﮠﮡﮢﮣﮤﮥﮦﮧﮨﮩﮪﮫﮬﮭﮮﮯﮰﮱﯓﯔﯕﯖﯗﯘﯙﯚﯛﯜﯝﯞﯟﯠﯡﯢﯣﯤﯥﯦﯧﯨﯩﯪﯫﯬﯭﯮﯯﯰﯱﯲﯳﯴﯵﯶﯷﯸﯹﯺﯻﯼﯽﯾﯿﰀﰁﰂﰃﰄﰅﰆﰇﰈﰉﰊﰋﰌﰍﰎﰏﰐﰑﰒﰓﰔﰕﰖﰗﰘﰙﰚﰛﰜﰝﰞﰟﰠﰡﰢﰣﰤﰥﰦﰧﰨﰩﰪﰫﰬﰭﰮﰯﰰﰱﰲﰳﰴﰵﰶﰷﰸﰹﰺﰻﰼﰽﰾﰿﱀﱁﱂﱃﱄﱅﱆﱇﱈﱉﱊﱋﱌﱍﱎﱏﱐﱑﱒﱓﱔﱕﱖﱗﱘﱙﱚﱛﱜﱝﱞﱟﱠﱡﱢﱣﱤﱥﱦﱧﱨﱩﱪﱫﱬﱭﱮﱯﱰﱱﱲﱳﱴﱵﱶﱷﱸﱹﱺﱻﱼﱽﱾﱿﲀﲁﲂﲃﲄﲅﲆﲇﲈﲉﲊﲋﲌﲍﲎﲏﲐﲑﲒﲓﲔﲕﲖﲗﲘﲙﲚﲛﲜﲝﲞﲟﲠﲡﲢﲣﲤﲥﲦﲧﲨﲩﲪﲫﲬﲭﲮﲯﲰﲱﲲﲳﲴﲵﲶﲷﲸﲹﲺﲻﲼﲽﲾﲿﳀﳁﳂﳃﳄﳅﳆﳇﳈﳉﳊﳋﳌﳍﳎﳏﳐﳑﳒﳓﳔﳕﳖﳗﳘﳙﳚﳛﳜﳝﳞﳟﳠﳡﳢﳣﳤﳥﳦﳧﳨﳩﳪﳫﳬﳭﳮﳯﳰﳱﳲﳳﴀﴁﴂﴃﴄﴅﴆﴇﴈﴉﴊﴋﴌﴍﴎﴏﴐﴑﴒﴓﴔﴕﴖﴗﴘﴙﴚﴛﴜﴝﴞﴟﴠﴡﴢﴣﴤﴥﴦﴧﴨﴩﴪﴫﴬﴭﴮﴯﴰﴱﴲﴳﴴﴵﴶﴷﴸﴹﴺﴻﴼﴽﵐﵑﵒﵓﵔﵕﵖﵗﵘﵙﵚﵛﵜﵝﵞﵟﵠﵡﵢﵣﵤﵥﵦﵧﵨﵩﵪﵫﵬﵭﵮﵯﵰﵱﵲﵳﵴﵵﵶﵷﵸﵹﵺﵻﵼﵽﵾﵿﶀﶁﶂﶃﶄﶅﶆﶇﶈﶉﶊﶋﶌﶍﶎﶏﶒﶓﶔﶕﶖﶗﶘﶙﶚﶛﶜﶝﶞﶟﶠﶡﶢﶣﶤﶥﶦﶧﶨﶩﶪﶫﶬﶭﶮﶯﶰﶱﶲﶳﶴﶵﶶﶷﶸﶹﶺﶻﶼﶽﶾﶿﷀﷁﷂﷃﷄﷅﷆﷇﷰﷱﷲﷳﷴﷵﷶﷷﷸﷹﷺﷻ﴾[1]

نصت الآية على أن الذين يقذفون العفيفات بالزنا ثم لم يأتوا بأربعة شهداء عدول من الرجال يشهدون لهم بصحة دعواهم ، فذلك يستوجب ثلاث عقوبات : الحد ثماني جلدة ، رجلا كان أم امرأة ، ورد الشهادة و الحكم عليه بالفسق و الطرد من رحمة الله و استحقاق العذاب في الدارين كما

يؤكد ذلك قوله تعالى :

ﭧﭨﭩﭪﭫﭬﭭﭮﭯﭰﭱﭲﭳﭴﭵﭶﭷﭸﭹﭺﭻﭼﭽﭾﭿﮀﮁﮂﮃﮄﮅﮆﮇﮈﮉﮊﮋﮌﮍﮎﮏﮐﮑﮒﮓﮔﮕﮖﮗﮘﮙﮚﮛﮜﮝﮞﮟﮠﮡﮢﮣﮤﮥﮦﮧﮨﮩﮪﮫﮬﮭﮮﮯﮰﮱﯓﯔﯕﯖﯗﯘﯙﯚﯛﯜﯝﯞﯟﯠﯡﯢﯣﯤﯥﯦﯧﯨﯩﯪﯫﯬﯭﯮﯯﯰﯱﯲﯳﯴﯵﯶﯷﯸﯹﯺﯻﯼﯽﯾﯿﰀﰁﰂﰃﰄﰅﰆﰇﰈﰉﰊﰋﰌﰍﰎﰏﰐﰑﰒﰓﰔﰕﰖﰗﰘﰙﰚﰛﰜﰝﰞﰟﰠﰡﰢﰣﰤﰥﰦﰧﰨﰩﰪﰫﰬﰭﰮﰯﰰﰱﰲﰳﰴﰵﰶﰷﰸﰹﰺﰻﰼﰽﰾﰿﱀﱁﱂﱃﱄﱅﱆﱇﱈﱉﱊﱋﱌﱍﱎﱏﱐﱑﱒﱓﱔﱕﱖﱗﱘﱙﱚﱛﱜﱝﱞﱟﱠﱡﱢﱣﱤﱥﱦﱧﱨﱩﱪﱫﱬﱭﱮﱯﱰﱱﱲﱳﱴﱵﱶﱷﱸﱹﱺﱻﱼﱽﱾﱿﲀﲁﲂﲃﲄﲅﲆﲇﲈﲉﲊﲋﲌﲍﲎﲏﲐﲑﲒﲓﲔﲕﲖﲗﲘﲙﲚﲛﲜﲝﲞﲟﲠﲡﲢﲣﲤﲥﲦﲧﲨﲩﲪﲫﲬﲭﲮﲯﲰﲱﲲﲳﲴﲵﲶﲷﲸﲹﲺﲻﲼﲽﲾﲿﳀﳁﳂﳃﳄﳅﳆﳇﳈﳉﳊﳋﳌﳍﳎﳏﳐﳑﳒﳓﳔﳕﳖﳗﳘﳙﳚﳛﳜﳝﳞﳟﳠﳡﳢﳣﳤﳥﳦﳧﳨﳩﳪﳫﳬﳭﳮﳯﳰﳱﳲﳳﴀﴁﴂﴃﴄﴅﴆﴇﴈﴉﴊﴋﴌﴍﴎﴏﴐﴑﴒﴓﴔﴕﴖﴗﴘﴙﴚﴛﴜﴝﴞﴟﴠﴡﴢﴣﴤﴥﴦﴧﴨﴩﴪﴫﴬﴭﴮﴯﴰﴱﴲﴳﴴﴵﴶﴷﴸﴹﴺﴻﴼﴽﵐﵑﵒﵓﵔﵕﵖﵗﵘﵙﵚﵛﵜﵝﵞﵟﵠﵡﵢﵣﵤﵥﵦﵧﵨﵩﵪﵫﵬﵭﵮﵯﵰﵱﵲﵳﵴﵵﵶﵷﵸﵹﵺﵻﵼﵽﵾﵿﶀﶁﶂﶃﶄﶅﶆﶇﶈﶉﶊﶋﶌﶍﶎﶏﶒﶓﶔﶕﶖﶗﶘﶙﶚﶛﶜﶝﶞﶟﶠﶡﶢﶣﶤﶥﶦﶧﶨﶩﶪﶫﶬﶭﶮﶯﶰﶱﶲﶳﶴﶵﶶﶷﶸﶹﶺﶻﶼﶽﶾﶿﷀﷁﷂﷃﷄﷅﷆﷇﷰﷱﷲﷳﷴﷵﷶﷷﷸﷹﷺﷻ﴾[2]

أما في الحديث النبوي فهو كالتالي:

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب . ثنا الربيع بن سليمان ، ثنا عبد الله بن وهب ، ثنا سليمان بن بلال عن ثور عن أبي الغيث عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اجتنبوا السبع الموبقات ، قيل و ما هن، قال : الشرك بالله و السحر و قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق و أكل الربا و أكل مال اليتيم و التولي يوم الزحف و قذف المحصنات الغافلات[3]

الفرع الثالث: حد السرقة :

***لغة:**

سرق منه مالا يسرق بالكسر(سرقاً) بفتحتين والاسم السرق والسرقة بكسر الراء فيهما وربما قالوا سرقة مالا :سرقه تسريقًا إلى السرقة [4]

---

[1] سورة النور، الاية 04 و 05.

[2] سورة النور، الآية 23 الى الآية 25

[3] رواه مسلم في كتاب النفقات باب تحريم القتل من السنة، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت ،طبعة3 ،1424 هـ ، 2003 م ، ج 8 ، ص 37 ،رقم الحديث 15851

[4] زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح ، ص 146 (مصدر سابق)

***اصطلاحا :**

هي أخذ العاقل البالغ نصابا محرزا أو ما قيمته نصب ملكا للغير لا شبهة له فيه على وجه الخفية

وبالنظر الى تعاريف فقهاء المذاهب الأربعة والتي ساوردها ،تبين لي أن حقيقة السرقة هي أخذ مال الغير خفية بغير حق كالاتي :

أخذ مكلف نصابا فأكثر من مال محترم لغيره بلا شبهة قوية خفية بإخراجه من حرز غير مأذون فيه وان لم يخرج هو بقصد واحد أو أخذه حرا لا يميز لصغر أو جنون[1]

***السرقة عند فقهاء الحنفية :**

هي أخذ مكلف خُفية قدر عشرة دراهم مضروبة من حرز لا ملك فيه ولا شبهة وتثبيت[2]

***السرقة عند فقهاء الشافعية:**

هي أخذ مال الغير خفية ظلما من حرز مثله بشروط معينة[3]

***السرقة عند فقهاء الحنابلة:**

هي أخذ مال على وجه الاختفاء من مالكه أو نائبه اذا كان هذا الأخذ ملتزما لأحكام الإسلام وكان المال المأخوذ بلغ النصاب وقد أخذه من حرز مثله وكان مالك المال المأخوذ معصوما ولا شبهة للأخذ منه [4]

كما في قوله تعالى :

ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ □□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□ ﮊ[5]

***حكم السرقة وعقوبتها المقدرة شرعا:**

---

[1]- أبو العباس أحمد بن محمد الخلوتي الشهير بالصاوي المالكي (ت 1241هـ), بلغة السالك لأقرب المسالك, دار الكتب العلمية, بيروت,لبنان، (د ت), (د ط), ج 4 ص 429

[2]- ابراهيم, بن محمد بن ابراهيم الحلبي الحنفي (ت 956هـ), مجمع الأبهر في شرح ملتقى الأبحر, تحقيق خليل عمران المنصو دار الكتب العلمية, بيروت, (د ت), ط 1 , ج1,ص 378

[3] -مصطفى الخن و مصطفى البغا و علي الشربجي . الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي ،دار القلم للطباعة و النشر، دمشق, ط 4 ,1412، 1992 م,ج 8, ص 14

[4]- صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان،الملخص الفقهي،دار العاصمة،الرياض،السعودية،ط1،1422 هـ,ج 2 , ص550

[5]- سورة يوسف, الاية 81

ان حكم السرقة وعقوبتها ثابتة بالكتاب والسنة فيما جاء من الكتاب :

ﭧﭨﭩﭪﭫﭬﭭﭮﭯﭰﭱﭲﭳﭴﭵﭶﭷﭸﭹﭺﭻﭼﭽﭾﭿﮀﮁﮂﮃﮄﮅﮆﮇﮈﮉﮊﮋﮌﮍﮎﮏﮐﮑﮒﮓﮔﮕﮖﮗﮘﮙﮚﮛﮜﮝﮞﮟﮠﮡﮢﮣﮤﮥﮦﮧﮨﮩﮪﮫﮬﮭﮮﮯﮰﮱﯓﯔﯕﯖﯗﯘﯙﯚﯛﯜﯝﯞﯟﯠﯡﯢﯣﯤﯥﯦﯧﯨﯩﯪﯫﯬﯭﯮﯯﯰﯱﯲﯳﯴﯵﯶﯷﯸﯹﯺﯻﯼﯽﯾﯿﰀﰁﰂﰃﰄﰅﰆﰇﰈﰉﰊﰋﰌﰍﰎﰏﰐﰑﰒﰓﰔﰕﰖﰗﰘﰙﰚﰛﰜﰝﰞﰟﰠﰡﰢﰣﰤﰥﰦﰧﰨﰩﰪﰫﰬﰭﰮﰯﰰﰱﰲﰳﰴﰵﰶﰷﰸﰹﰺﰻﰼﰽﰾﰿﱀﱁﱂﱃﱄﱅﱆﱇﱈﱉﱊﱋﱌﱍﱎﱏﱐﱑﱒﱓﱔﱕﱖﱗﱘﱙﱚﱛﱜﱝﱞﱟﱠﱡﱢﱣﱤﱥﱦﱧﱨﱩﱪﱫﱬﱭﱮﱯﱰﱱﱲﱳﱴﱵﱶﱷﱸﱹﱺﱻﱼﱽﱾﱿﲀﲁﲂﲃﲄﲅﲆﲇﲈﲉﲊﲋﲌﲍﲎﲏﲐﲑﲒﲓﲔﲕﲖﲗﲘﲙﲚﲛﲜﲝﲞﲟﲠﲡﲢﲣﲤﲥﲦﲧﲨﲩﲪﲫﲬﲭﲮﲯﲰﲱﲲﲳﲴﲵﲶﲷﲸﲹﲺﲻﲼﲽﲾﲿﳀﳁﳂﳃﳄﳅﳆﳇﳈﳉﳊﳋﳌﳍﳎﳏﳐﳑﳒﳓﳔﳕﳖﳗﳘﳙﳚﳛﳜﳝﳞﳟﳠﳡﳢﳣﳤﳥﳦﳧﳨﳩﳪﳫﳬﳭﳮﳯﳰﳱﳲﳳﴀﴁﴂﴃﴄﴅﴆﴇﴈﴉﴊﴋﴌﴍﴎﴏﴐﴑﴒﴓﴔﴕﴖﴗﴘﴙﴚﴛﴜﴝﴞﴟﴠﴡﴢﴣﴤﴥﴦﴧﴨﴩﴪﴫﴬﴭﴮﴯﴰﴱﴲﴳﴴﴵﴶﴷﴸﴹﴺﴻﴼﴽ﴾﴿﵀﵁ﵐﵑﵒﵓﵔﵕﵖﵗﵘﵙﵚﵛﵜﵝﵞﵟﵠﵡﵢﵣﵤﵥﵦﵧﵨﵩﵪﵫﵬﵭﵮﵯﵰﵱﵲﵳﵴﵵﵶﵷﵸﵹﵺﵻﵼﵽﵾﵿﶀﶁﶂﶃﶄﶅﶆﶇﶈﶉﶊﶋﶌﶍﶎﶏ﶐﶑ﶒﶓﶔﶕﶖﶗﶘﶙﶚﶛﶜﶝﶞﶟﶠﶡﶢﶣﶤﶥﶦﶧﶨﶩﶪﶫﶬﶭﶮﶯﶰﶱﶲﶳﶴﶵﶶﶷﶸﶹﶺﶻﶼﶽﶾﶿﷀﷁﷂﷃﷄﷅﷆﷇ﷈﷉﷊﷋﷌﷍﷎﷏ﷰﷱﷲﷳﷴﷵﷶﷷﷸﷹﷺﷻ[1]

***ومن السنة النبوية:**

قول أحمد بن محمد بن حنبل قال حدثنا سفيان عن الزهري قال سمعته منه ، عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها «أن النبي ﷺكان يقطع في ربع دينار فصاعدًا »[2]

الفرع الرابع: حد الحرابة:

تعريف الحرابة في اللغة ما خوذة من الحرب وهي ضد السلم واشتقاقها من الحرب وهي السلب يقال حربته ماله وحرب ماله أي سلبه حرباً[3]

***تعريفها في الاصطلاح:**

المحارب مشتق من الحرابة ، و المحارب هو قاطع الطريق لمنع سلوك ، أو أخذ مال محترم على وجه يتعذر معه الغوث أو مذهب عقل لذلك أو مخادع مميز لأخذ ما معه و

داخل زقاق او دار ليلا أو نهارا لأخذ مال بقتال [4]

***عرفها فقهاء الشافعية** : على أنها البروز لأخذ مال أو لقتل أو لإرعاب مكابرة اعتمادا على الشوكة مع البعد عن مسافة الفوت من كل مكلف ملتزم للأحكام ولو كان ذمياً او مرتدًا[5]

***عرفها المالكية** أنها إشهار السلاح وقطع السبيل خارج المصر او داخله [1]

---

[1]- سورة المائدة, الاية 38 و 39

[2]- أخرجه أبو داوود في كتاب الحدود باب ما يقطع فيه السارق،دار الكتاب العربي لبنان,بيروت،ج 4 ص235،رقم الحديث4215، درجته صحيح

[3]- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة ،ج 2,ص 48 (مصدر سابق)

[4]- الحبيب بن طاهر,الفقه المالكي و أدلته, مؤسسة المعارف, لبنان ،بيروت،الطبعة الأولى , 1430 هـ ، 2009 م ،ج 7 ،ص 368

[5]- مصطفى الخن و مصطفى البغا و علي شربجي,الفقه المنهجي على مذهب الامام الشافعي,ج 8 ,ص 12 (مصدر سابق)

***عرفها الحنابلة** بقولهم المحاربون الذين يسعون في الأرض فسادًا: قطاع الطريق هم الذين يعرضون للناس في الصحراء والبنيان فيغصبونهم المال مجاهرةً لا سرقة [2]

***أما الحنفية فقد عرفوها:**

بأنها الخروج على المارة لأخذ المال على سبيل المغالبة على وجه يمتنع المارة من المرور وينقطع الطريق سواء كان القطع من جماعة أو من واحد بعد أن يكون له قوة القطع وسواء كان القطع من جماعة أو من واحد بعد أن يكون له قوة القطع وسواء كان القطع بسلاح أو غيره من العصا[3]

فيعبر رجال الفقه الإسلامي عن السرقة العادية بالسرقة الصغرى وعن جريمة الحرابة بالسرقة الكبرى وفي ذلك مجاز لان في السرقة الحقيقية الأخذ خفية أما في الحرابة يكون مجاهرة ،وسميت كبرى لأن ضرر قطع الطريق يقع على أصحاب الأموال وعامة المسلمين بانقطاع الطريق [4]

***عقوبة المحارب وحكمها من الكتاب والسنة:**

الحرابة أو قطع الطريق جريمة كبرى لما فيها من الإخلال بالأمن و إرهاب الناس وإخافتهم وتهديد المارة في الطريق لذا شدد الإسلام في عقوبة المحاربين وجعلهم محاربين لله ورسوله الإسلام في ساعين في الأرض بالفساد كما جاء في

ﭧ ﭨ □□ بن بى بي تر □□ تن تى تي □□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□
□□ نى ني ﯨ[5]

وفي الآية الكريمة شرح مفصل وبيان لعقوبات المحارب وهي على الترتيب . القتل الصلب النفي من الأرض و من لم يتب فله عذاب عظيم

---

[1] -أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن الرشد الحفيد (ت 595ه)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد, مطبعة مصطفى الباي و أولاده ،مصر، ط 4 ، 1395 هـ ،1975 م ،ج 8 ،ص 82

[2] -صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان،الملخص الفقهي،ج2،ص 555(مصدر سابق)

[3] - علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني،بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ،ج 7 ،ص 90 (مصدر سابق)

[4] -محمد سامي النبراوي، أحكام تشريعات الحدود، دارغريب للطباعة (دط)(د ت)ص 27

[5] -سورة المائدة ،الاية 33 و 34.

***ومن السنة الكريمة :**

حدثنا عبد الله بن عامر بن البراد بن يوسف بن أبو أسامة عن عبيد الله ، عن نافع بن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:« من حمل علينا السلاح فليس منا»[1]

الفرع الخامس حد الردّة :

***لغة :**

الراء و الدال أصل واحد : وهو رجع الشيء تقول رددّت الشيء أرده ردًا و سُمي المرتدّ لأنه ردّ نفسه الى كفره[2]

***اصطلاحا :**

عرفها (الردّة) ابن القيم بأنها الإتيان بما يوجب الرجوع عن دين الإسلام إلى الكفر[3] وهي الرجوع من الإسلام إلى الكفر و المرتدُّ : هو من كفر بعد إصلاحه طوعًا [4]

***وقد عرفها فقهاء الحنفية** بـ: إجراء كلمة الكفر على اللّسان بعد وجود الإيمان إذا الردّة عبارة عن الرجوع عن الايمان فالرجوع عن الإيمان يسمى ردّة في عرف الشرع[5]

***أما عند المالكية** : فهي الكفر بعد الإسلام و يكون بصريح و بلفظ يقتضيه و بفعل يتضمنه [6]

---

[1]-أخرجه ابن ماجة في كتاب الحدود باب من شهر السلاح, تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي,دار إحياء الكتب العلمية,ج 2,ص 86 رقم الحديث 2576

[2]-أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا,معجم مقاييس اللغة,ج 3 ,ص 386 (مصدر سابق)

[3]-بكر بن عبد الله أبو زيد, الحدود و التعزيرات عند ابن القيم,دار العاصمة,السعودية،الطبعة 2, 1415 هـ, ص 433

[4]-سعود بن عبد العالي البارودي العتيب،الموسوعة الجنائية الإسلامية المقارنة بالأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية، ط2، 1427هـ ،فرع منطقة الرياض ,ج 1، ص 422

[5]-علاء الدين الكاساني, بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع, ج 7, ص 134 (مصدر سابق)

[6]-عثمان بن عمر بن ابي بكر بن يونس أبو عمر و جمال الدين ابن حاجب الكردي المالكي, جامع الامهات, تحقيق أبو عبد الرحمن الأخضر الأخضري,دار اليمامة,الطبعة 2 ,1421هـ/2000م، ج 1 ص 512

***وعند فقهاء الشافعية** :هي لغة الرُّجوع عن الشيء لغيره و هي أفحش أنواع الكبائر بعد الشرك بالله تعالى بل هي أفحش منه و هي محبطة للعمل [1]

*لنصل الى **فقهاء الحنابلة** فقد كان تعريفهم للمرتد بـ: الراجع عن دين الإسلام إلى الكفر [2]

ومنه نجد أن كل التعريفات للردّة متحدة في المعنى فهي تدور حول معنى واحد هو الرجوع عن دين الإسلام

***حكم الردة في الكتاب و السنة:**

الارتداد من أكبر الكبائر التي تأتي على الأعمال الصالحة كلها و تستوجب العقاب الشديد في الآخرة و تنزع راحة النفس و لذة الإيمان و طمأنينة القلب في الدنيا و الآخرة، و هو ما ورد في قوله تعالى:

ﭐٱ□□□□□□□بر□□بنبىبيتر□□تنتىتي□□□□□□□□□□□□□□□

□□□□□□□□□□نىني□ير□□ين□□□□□□□بجبحبخ[3]□

***ومن السنة النبوية قوله صلى الله تعالى عليه وسلم :**

حدثنا أبو النعمان محمد بن الفضل حدثنا ،حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة قال : أتى عليٌّ رضي الله عنه بزنادقة فأحرقهم فبلغ ذلك ابن عباس فقال : لو كنت أنا لم أحرقهم لنهي الرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :« لا تعذبوا بعذاب الله »و لقتلتهم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من بدل دينه فاقتلوه»[4]

الفرع الخامس: حد البغي :

***في اللغة :**

---

[1]- سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي المصري الشافعي (ت 1221هـ)، تحفة الحبيب على شرح الخطيب ، دار الفكر،(د . ط) 1415هـ ، 1995م ، ج 4 ،ص 227

[2]- أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامى الجماعيلي المقدسي,الشهير بابن قدامى المقدسي، (ت 260هـ)، المغني لابن قدامى، مكتبة القاهرة (د ط)، 1388هـ ،1967 م، ج9، ص3.

[3]- سورة البقرة ، الاية 217.

[4]- أخرجه البخاري في كتاب استتابة المرتدين و المعاندين و قتالهم باب حكم المرتد و المرتدة و استتابتهم،دار طوق النجاة ، ط 1 ،1422هـ ،ج9،ص15، رقم الحديث 6922

أصله الحسد ثم سمي الظلم بغيا ،لأن الحاسد يظلم المحسود جهده زوال نعمة الله عليه و بغا بغيا كذب[1] و قوله تعالى :

ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﷻ[2]

***اصطلاحا :**

وعلى حسب تعريف فقهاء المذاهب الأربعة نجد المالكية عرفوه ب:

الفئة الباغية هي فرقة من المسلمين خالفت الإمام لشيئين إما لمنع حق وجب عليها من زكاة أو حكم من أحكام الشريعة أو للدخول في طاعة فادته حق أو خالفته لخلعه

وقالوا أن الباغية فرقة أبت طاعة الإمام الحق في غير معصية بمبالغة ولو تأويلا و هو امتناع من طاعة من ثبتت إمامته في غير معصية [3]

***أما تعريف الشافعية :**

هم المسلمون المخالفون الإمام بخروج عليه و ترك الإنقياد له أو منع حق توجب عليهم ،بشرط شوكة لهم و تأويل و مطاع فيهم

***وتعريف الحنابلة للبغاة :**

هم الخوارج عن الإمام يريدون إزالته عن منصبه فعلى المسلمين معونة إمامهم في دفعهم بأسهل ما يندفعون به فإن آل إلى قتالهم أو تلف مالهم لا شيء على الدافع و إن قتل الدافع كان شهيدًا([4])

***و عرفه عبد القادر عودة تعريفا مشتركا فيه كل المذاهب :**

إن البغي هو الخروج عن الإمام مغالبة، و ذلك بإبراز أركانه الأساسية و هي الخروج عن الإمام و أن يكون الخروج ومغالبة و وجود القصد الجنائي [5]

***تعريف الحنفية :**

---

[1]-ابن منظور,لسان العرب ،ج 14 ، ص 79 (مصدر سابق)

[2]-سورة يوسف,الاية 65.

[3]-الحبيب بن طاهر,الفقه المالكي و أدلته,مؤسسة المعارف, لبنان,بيروت, الطبعة 1 , 1430 هـ ،2009م ،ج 5 ، ص 235

[4]-ابن قدامى المقدسي، تحقيق أحمد محمد عزوز،عمدة الفقه ،ص131.

[5]-عبد القادرعودة،التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي،ج 3،ص 274(مصدر سابق)

البغاة هم الخوارج و هم قوم من رأيهم أن كل ذنب كفر كبيرة أو صغيرة يخرجون عن إمام أهل العدل ويستحلون القتال و الدماء و الأموال بهذا التأويل و لهم منعة و قوة [1]

الأدلة من النصوص القرآنية و الأحاديث الشريفة في البغي :

من القرآن قوله تعالى :

ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ [2]

***ومن السنة النبوية :**

عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال : أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل وهو يقسم تمرا يوم خيبر فقال :يا محمد اعدل قال «ويحك ومن يعدل عليك إذا لم أعدل ؟ أو عند من تلتمس العدل بعدي ؟ثم قال يوشك أن يأتي قوم مثل هذا يتلون كتاب الله وهم أعداءه يقرؤون كتاب الله محلقة رؤوسهم فإذا خرجوا فاضربوا رقابهم »[3]

حد شرب الخمر:

***في اللغة :**

خمر: خمرة و خمر و خمور ، مثل تمر و تمور قيل سميت بذلك لمخامرتها العقل و التخمير التغطية يقال خمر إنائك و المخامرة المخالطة و إستخمره أي استعبده ومنه حديث معاذ من إستخمر قوما أولهم أحرارا [4]

اختلف الفقهاء في قصر ماهية الخمر الى قولين منهم من حصرها بعصير العنب و منهم من جعلها لكل شراب مسكر

***في الاصطلاح:**

---

[1]-علاء الدين الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع،ج 8،ص 140(مصدر سابق)

[2]-سورة الحجرات ، الاية 10

[3]-رواه الشيخان في كتاب قتال أهل البغي وهو أخر الجهاد,تحقيق مصطفى عبد القادر عطا دار الكتب العلمية,لبنان،بيروت,ط 2, 1422هـ، 2002 م,ج 2, ص 159, رقم الحديث 2644،حديث صحيح على شرط الشيخان و لم يخرجا على هذه السياقة

[4]-عبد القادر الحنفي الرازي, مختار الصحاح,ج 1, ص 97 (مصدر سابق)

عند المالكية : الخمر هو ما اتخذ عصير العنب و دخلته الشدة المطربة ،شربه من الكبائر و موجب للحد و لرد الشهادة اجماعا [1]

وقال **ابو حنيفة** أن الخمر لا تطلق إلا على شيء من ماء العنب إذا غلا أو اشتد و

قذف بالزبد وهذه يحد شاربها سواء أسكر أم لم يسكر باتفاق الفقهاء[2]

وعرف **جمهور الفقهاء الشافعية و الحنابلة و المالكية** الخمر بأنها كل شراب مسكر لقول النبي صلى الله عليه وسلم : «الخمر من هاتين الشجرتين الكرمة و النخلة و في رواية أبي كريب الكرم و النخل »[3]

***دليل التحريم من القران و السنة :**

حرمت الشريعة الاسلامية الخمر تحريما قاطعا ذلك أن الشريعة الغراء لا تعتبر الخمر خبيثة فحسب بل تعتبرها أم الخبائث و لأنها كانت محبوبة لكثير من العرب فجاء تحريمها تدريجيا

قوله تعالى :

ﭧ ﭐﱡ □□□□□ بر □□ بن بى بي تر □□ تن تى تي □ ﱠ[4]

ثم قوله تعالى :

ﭧ ﭐﱡ □□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□ لج لح لخ لم له مج مح مخ ﱠ[5]

ثم بدأ تحريم الخمر نضرا لأضرارها التي تلحقها بالنفس من ذهاب العقل و إفساد الأخلاق و ترك الصلاة و العبادات كما هو واضح في قوله تعالى :

---

(1)- محمد عرفة الدسوقي, تحقيق محمد عليش, حاشية الدسوقي على شرح الكبير,دار الفكر (د،ط) (د ،ت) لبنان, بيروت, ج 4, ص 353

(2)- الكاساني,بدائع الصنائع في تشريع الشرائع,ج 7, ص 39 (مصدر سابق)

(3)- رواه مسلم في كتاب الأشربة باب الخمر من النخلة و العنب,تحقيق جماعة من المحققين, دار الجيل,لبنان,الطبعة المصورة من الطبعة التركية,1334هـ,ج 6، ص 89, رقم الحديث 5188،

(4)- سورة النحل ،الاية 67

(5)- سورة البقرة ،الأية 219

ﭦﭧﭨﭩ□ﯾﻦ□□□□□□□ﺑﺠﺒﺤﺒﺨﺒﻴﺒﻬﺘﺠﺘﺤﺘﺨﺘﻤﺘﻬﺜﻤ□ﺠﻢ□ﺤﻢ□ﺨﻢ□□□ﺴﻢ□□□□□□
□□□□□□□□□□□□□□□□□□□ﭫ(1)

ثـــم جـــاء الـــــنص القطعـــي فـــي تحـــريم الخمـــر فـــــي قولـــه تعـــالى :﴿
✌♦✡⇱❑☑✂☎✂✍✍⮤▲🔔♉⇦×♦③♦🕐✵🕯❑⑨🙚&❑✍
☺◻⑩⬂⭘⬀❸🡸✂✍✍💻⬂③⬩☺⇳❷⇱☽♉☼✵☺◻✍✍⬈♦✂
🏵☞♋⬂🙛⬩🕐☠⇱❑♦✂✍✍🏵☞☼🕐✿✍✍☢⮊❑♦✂✍✍🙛⬂
⦿⓿⬂⮊⬩🕐♊⬖⇱♦☺◻✍✍✌♓♉♊⇳❻♉♉⇳▪♉❑♦✂✍✍
⬩⮕◻🖬✦🗏⬈☠⬀▭⬩✍✍✍✍♉⇳✌♦♈♉⌨🡸❑■🡸✂✍✍🙛⌖
✍⮕▦⬂🖬♉⬩🡸❑♌♦🙛)(2)

ومن السنة النبوية ما قال البيهقي قال: أخبرنا أبو طاهر الفقيه ابن حامد أحمد بن محمد بن يحيى بن بلال البزاز ثنا ابراهيم بن عبد الله ثنا يزيد بن هارون ابنا شريك عن عبد الله بن عيسى عن أبي طعمة عن ابن عمر قال :« قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعنت الخمر و شاربها و ساقيها و عاصرها و معتصرها و حاملها و المحمولة إليه و مبتاعها وآكل ثمنها »(3)

*المطلب الثالث :الحكمة من تشريع الحدود

إن الحكمة من الحدود هي زجر الناس وردعهم عن اقتراف الجرائم الموجبة لها ، و صيانة المجتمع من الفساد ، و التطهر من الذنوب ، و ملحظ الشريعة فيها تقديم مصلحة الجماعة و رعاية الأمن على مصلحة الجاني الآثم ، فليس في هذه الحدود قسوة كما يتخيل البعض ، و إنما هي عين المصلحة والرحمة بالأمة عامة (...) فإذا لم يرتدع المجرم ولم ينزجر بالعقوبة المناسبة هان عليه العودة لمثل جريمته ، و لم يبالي غيره باقتراف مثل جريمته ،فتكثر الجرائم و يختل الأمن ، و تهدر مصالح الجماعة (4)

---

(1)-سورة النساء ،الأية 43

(2)-سورة المائدة ،الاية 90

(3)-أخرجه البيهقي في كتاب الأشربة و الحد فيها باب ما جاء في تحريم الخمر،تحقيق محمد عبد القادر عطا, دار الكتب العلمية, لبنان,بيروت,ط 3، 1424 هـ, 2003 م, ج8, ص499، رقم الحديث, 1733

(4)-وهبة الزحيلي,الفقه المالكي الميسر,دار الكلم الطيب,لبنان,بيروت,ط 3, 1426 هـ ،2005 م,ج 3,ص 383 ،384

قال شيخ الإسلام ابن تيمية[1] الحدود صادرة عن رحمة الخلق ورادت الإحسان إليهم ولهذا ينبغي لمن يعاقب الناس على ذنوبهم أن يقصد بذلك الإحسان إليهم و الرحمة بهم كما يقصد الوالد تأديب ولده و كما يقصد الطبيب معالجة المريض

(1)-ابن تيمية : احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن عبد الله بن ابي القاسم الخضر النميري الحراني الدمشقي الحنبلي ابو العباس تقي الدين ابن تيمية شيخ الاسلام ولد سنة 728هـ،وتوفي سنة 1263همن كتبه الجوامع والفتاوى خمس مجلدات .خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (ت1396)الاعلام،دار العلم للملايين،ط15،ايار مايو ،2002م ج1ص144.

مخطط مفهوم الحدود ، أنوعها ، والممكنة من مشروعيتها

الحد لغة

هوالفصل بين شيئين لئلا يختلطا أحدهما بالآخر ، أولا يتعدى احدهما عن الآخر .

اصطلاحا

تباين بين الشمولية والتخصيص على حسب فقهاء المذاهب

الحنفية

العقوبة المقدرة حقا لله تعالى ، فلا يسمى القصاص حدا لأن حق العبد فيه غالب

الشافعية

عقوبة مقدرة لأجل حق الله فيخرج لعدم تقديره والقصاص لأنه حق لادي

الحنابلة

هو عقوبة مقدرة لتمنع من الوقوع في مثله

المالكية

هي العقوبات المقدرة سواء كانت في جريمة الاعتداء فيها على حقوق العباد الخالصة أو التي يغلب حقهم فيها

حد الزنا

المالكية : وطئ مكلف عمدا فرج ادميا بلاشبهة وتسلط شرعي

الحنابلة : فعل الفاحشة من قبل أو دبر

الشافعية : إيلاج الذكر بفرج محرم .

الحنفية : وطأ الرجل المرأة في قبل في غيرملك ولا شبهة.

حد القذف

الشافعية هو الرمي بالزنا في معرض التعبير لا الشهادة للرجل والمرأة .

المالكية : نسبة أدمي لغيره بزنا أو قطع نسب مسلم عفيف

الحنابلة :الرمي بالزنا أو اللواط اتو الشهادة به

حد الردة

*الشافعية: البروز لأخذ مال أو لقتل أو لإرعاب مكابرة ، اعتمادا على الشوكة مع البعد .

*الحنفية : هو الخروج عن المارة لأخذ المال على سبيل المغالبة.

*الحنابلة : قطاع الطريق هم الذين يعرضون للناس في الصحراء والبنيان .

* المالكية : انها إشهار السلاح وقطع السبيل خارج المصر أو داخله .

حد السرقة

الحنفية : أخذ مكلف عاقل بالغ قدر عشرة دراهم مضروبة من حرز لا ملك فيه.

الشافعية :هي أخذ مال الغير خفية ظلما من حرز مثله بشروط .

الحنابلة : هي أخذ مال على وجه الاختفاء من مالكه أو

حد شرب الخمر

*المالكية : هو ما اتخذ عصير العنب ودخلته الشهوة المطربة .

مورد الفقهاء " كل شراب مسكر لقول النبيء صلى الله عليه وسلم:((الخمر من هاتين الشجرتين الكرمة والنخلة))

حد الردة

*الحنفية : إجراء كلمة الكفر على اللسان

*المالكية : هي الكفر بعد الإسلام

*الشافعية :هي أفحش أنواع الكبائر ومحبطة للعمل .

*الحنابلة : المرتد : هو الراجع عن دين الإسلام إلى الكفر.

.حد البغي :

الفئة الباغية : هي فرقة أبت طاعة الإمام الحق في غير المعصية .

الشافعية : هم المسلمون المخالفون للإمام ويخرجون عليه وترك الانقياد له .

الحنابلة : هم الخوارج عن الإمام ويريدون أزالته عن منصبه .

الحنفية : هم قوم من رأيهم أن كل ذنب كفر كبيره أو صغيره .

يعرفها عبد القادرعودة : هو الخروج عن الّإمام مغالية وذلك لإبراز أركانه الأساسية وهي الخروج عن الإمام .

الحكمة من مشروعية الحدود :

* زجر الناس وردعهم عن ارتكاب الجرائم الموجبة لها وصيانة المجتمع من الفساد .

*التطهر من الذنوب وتقديم مصلحة الجماعة .

المبحث الثالث: مفهوم القصاص أنواعه و الحكمة من تشريعه

المطلب الأول : مفهوم القصاص في اللغة و الاصطلاح

المطلب الثاني : أنواع القصاص

المطلب الثالث :الحكمة من مشروعية القصاص

المبحث الثالث : مفهوم القصاص أنواعه و الحكمة من تشريعه

يعتبر القصاص من الحلول التي شرعها الله تعالى لحل المنازعات و الخلافات الحاصلة ما بين جموع المسلمين لذلك سنحاول عرض مفهوم القصاص و أنواعه و الحكمة من تشريعه في المبحث مفصلين فيها و فق ثلاثة مطالب مرتبة حسب ذكرها

المطلب الأول : مفهوم القصاص في اللغة و الاصطلاح

***الفرع الاول :القصاص في اللغة :**

(القصاص)القود وقد (أقص)الأمير فلانا من فلان إذا (اقتص) له منه فجرحه مثل جرحه أو قتله قودا و (استقصه) سأله أن يقصه منه[1]

(قص) اقتصصت الأثر إذا تتبعته ، ومن ذلك اشتقاق القصاص في الجراح ، وذلك يفعل به مثل فعله بالأول فكأنه اقتص أثره [2]

القصاص مأخوذ من قص الأثر وهو إتباعه ، ومنه القاص لأنه يتبع الآثار و الأخبار و قص الشعر إتباع أثره ، فكأن القاتل سلك طريقا من القتل فقص أثره فيها و أتبعه سبيله في ذلك [3] ومن الآيات التي وردت فيها لفظة القصاص في القرآن الكريم ما جاء في قوله تعالى :

ﭩﭪﭫ□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□ﯹﯺ□ﯻ□□ﯼ□□□□□

□ □ﯽﯾﯿﰀﰁﰂﰃﰄﰅ)[4]

وقوله تعالى :

ﭩﭪﭫ□□□□□□□□□□□□□□□□

□□□□□□□□□□ﯹﯺﰆ[5]

ومما جاء في أحاديث رسول الله ﷺ في القصاص:

---

[1]- أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي أبو العباس (ت 770)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير, المكتبة العلمية, لبنان, بيروت,ج 2, ص 505

[2]- أبو الحسين أحمد ابن فارس ابن زكرياء, معجم مقاييس اللغة,ج 5,ص 11 (مصدر سابق)

[3]- أحمد فتحي بهنسي,القصاص في الفقه الاسلامي,دار الشروق,لبنان,بيروت,ط 4, (1409 هـ،1989م),ص 11

[4]- سورة البقرة,الأية 178

[5]- سورة البقرة,الآية 194

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا عفان بن مسلم ، حدثنا حمان ، أخبرنا ثابت ، عن أنس ، عن أخت الربيع أم حارثة ، جرحت إنسانًا، فاختصموا إلى النبي ﷺ:
فقال ﷺ: «القصَاصُ القَصَاصُ»[1]

الفرع الثاني :القصاص في الاصطلاح:

***القصاص** : هو أن يفعل بالفاعل مثل ما فعل[2]

ويعرف القصاص بأنه عقوبة مقدرة بالمماثلة تجب حقا للعبد [3]

***ويعرف كذلك** : بمعاقبة الجاني على جريمة القتل أو القطع أو الجرح عمدا بمثلها [4]

وكلمة عقوبة تشمل عقوبة القصاص و عقوبة التعزير و كلمة مقدرة فهي تخريج بها الغير مقدرة وهي التعزير

المطلب الثاني : أنواع القصاص

يتضح من التعريفات التي سنوردها للقصاص أنه نوعان :

قصاص في النفس وذلك في جريمة القتل ، و قصاص في الأعضاء و ذلك في جريمة القتل و الجراح [5]

ويجب القصاص في يمكن فيه المماثلة بين المحليين في المنافع و الفعلين ، ويكون ذلك في حالتين :

- في الجناية عمدًا على النفس ، أي في القتل العمد
- في الجناية عمدا على ما دون النفس ،فمن قلع عينا لشخص قلعت عينه بنفس الطريقة وهكذا ،حينها يمكن المماثلة بين الفعلين[1]

---

[1]- رواه مسلم في كتاب القسامة و المحاربين و القصاص و الديات باب إثبات القصاص في الأسنان و ما في معناها,تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي,دار إحياء التراث العربي,(د ط)،(د ت),ج 3,ص 1302، رقم الحديث1675.

[2]- الجرجاني,التعريفات,ص 148 (مصدر سابق)

[3]- علي أحمد مرعي,القصاص و الحدود في الفقه الإسلامي، دار اقرأ,ط2 ،1402 هـ،1972م،ص 11

[4]- مصطفى الزرقا,المدخل الفقهي العام,دار القلم,سوريا,دمشق,ج 1، ص 679.

[5]- مصطفى أحمد الزرقا,المدخل الفقهي العام,دار القلم,سوريا,دمشق,ص 680(نفسه)

والقصاص ليس واجبا في كل قتل أو جرح أو قطع ،بل يجب بشروط معينة في المعتدي و المعتدى عليه و في كل فعل اعتداء[2]

و القصاص في النفس سببه القتل العمد بشروط خاصة سوف يأتي تفصيلها :

- **التكليف :**

المكلف هو البالغ العاقل، ذكرًا كان أم أنثى، مسلمًا أو كافرًا، فلا قصاص على غير مكلف من صبي أو مجنون.

- **العصمة** : و المراد عصمة مخصوصة و تكون بالإيمان أي الإسلام و بالأمان للحربي و الذمي و أما الحربي غير المؤمن فلا يقتل قصاص بل يهدر دمه و لذا لو أسلم أو دخل عندنا بأمان لم يقتل

- **المكافأة للمجني عليه في الإسلام:**

أو أن يكون أنقص منه لا أن يكون أزيد من المجني عليه بإسلام لم يقتص منه فلا يقتل مسلم بذمي ، لأن الأعلى لا يقتل بالأدنى [3]وذلك لقوله تعالى :

ﭧ ﭨ ﭩ □□□□□□□□□□□□□□□□□□□ ﯽ ﯾ □ ﯿ □□ ﰀ □□□□□

□□ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ[4]

ومن السنة قول النبي صلى الله عليه وسلم :

حدثنا هشام ابن عمار ثنا حاتم بن إسماعيل ثنا عبد الرحمن بن عياش عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال ﷺ: «لَا يُقْتَلُ مُسلمٌ بكَافر »[5]

---

(1)- أحمد فتحي بهنسي,مدخل الفقه الجنائي الإسلامي,دار الشروق, لبنان,بيروت,الطبعة 2 ,1400 هـ ، 1980 م,ص 148

(2)- الكاساني, بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع,ج 7,ص 234 (مصدر سابق)

(3)- الحبيب بن طاهر,الفقه المالكي و أدلته، مؤسسة المعارف، لبنان، بيروت, الطبعةالأولى، 1430 هـ,2009 م, ج 7, ص 165.

(4)- سورة البقرة،الآية 178.

(5)- رواه ابن ماجة في كتاب الديات باب لا يقتل مسلم بكافر، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر، لبنان، بيروت، (د ط)(د ت) ج 2،ص 887، رقم الحديث 2659، قال الشيخ الألباني حسن صحيح.

- **وعن الحرية :**

أخبرنا أبو علي أخبرنا أبو بكر بن داسة حدثنا أبو داوود حدثنا مسلم بن قتادة عن الحسن قال :«لا يقاد الحر بالحر »[1]

- **أن لا يكون القاتل والدا للمقتول :**

لما روي عن النبي ﷺقال حدثنا سويد بن سعيد قال حدثنا علي بن مسهر عن إسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس أن رسول الله ﷺقال : «لا يُقتَلُ بالوَلَدُ الوَالد»[2]

- **أن يكون ولي الدم في القصاص معلوما :**

وهذا الشرط نص عليه الحنفية فإذا كان ولي الدم مجهولا لا يجب القصاص لأن وجوب القصاص وجوب الاستيفاء و استفاء المجهول متعذر فعذر الإيجاب [3]

ما يسقط به القصاص في النفس: و يسقط في أمور وهي :

1. **فوات محل القصاص :**

ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه إذا مات القاتل قبل أن يقتص منه سقط القصاص لفوات محله لأن القتل لا يرد على ميت [4]

2. **العفو عنه أو عن بعضه :**

فإن عفا بعض الورثة في حقه أو عن بعضه سقط كله و للباقين حقهم من الدية و إن كان العفو على مال فله حق من الدية و إلا فليس له إلا الثواب [5]

***القصاص في ما دون النفس :**

---

[1]-أخرجه البيهقي في كتاب النفقات في باب لا يقتل حر بعبد,دار مجلس دائرة المعارف النظامية الكائن بالهند حيدر أباد,الطبعة الأولى,1344هـ,ج 8,ص 35,رقم الحديث 16363.

[2]-رواه ابن ماجة في كتاب الديات باب لايقتل الوالد بولده, تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي,دار احياء الكتب العربية (د ط)(د ت),ج 2, ص888،رقم الحديث 2661, حكم الألباني صحيح

[3]-علاء الدين الكاساني,بدائع الصنائع في ترتيب الذرائع, ج7, ص 240 (مصدر سابق)

[4]-نفسه,ج 7 ص 246

[5]-بن قدامة المقدسي,عمدة الفقه,ج1,ص 128 (مصدر سابق)

ويقصد بها ما ذكر شهاب الدين المالكي القصاص في الأعضاء كالنفس إلا لتعذر المماثلة كذهاب بعض البصر أو السمع أو الكلام [1]

قال الشافعي رحمه الله : والقصاص دون النفس شيآن جرح يشق و طرف يقطع[2]

وقد قال الماوردي[3]قد مضى القصاص في النفس هو فيما دون النفس واجب كوجوبه في النفس

ٹ ٱ ٺ ٱ □□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□ ﯨ ﯩ ﯪ [4]

ٹ ٱ ٺ ٱ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ □ ﯜ □ ﯝ □ ﯞ □ □ □ ﯟ □ □ □ □

□□□□□□□□□□□□□ ﯠ [5]

وما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم : حدثنا هدّاب بن خالد حدثنا همام حدثنا قتادة عن أنس بن مالك «أن جارية وجد رأسها قد رُض بين حجريين فسألوها من صنع هذا بك ؟ فلان ؟ فلان؟ حتى ذكروا يهوديا فأومأت برأسها فأخذ اليهودي فأقر فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يُرّض رأسه بالحجارة »[6]

شروط القصاص في ما دون النفس:يشترط لاستفاء القصاص في ما دون النفس مايلي:

---

(1)- عبد الرحمن بن محمد بن عسكر البغدادي أبو زيد أو أبو محمد شهاب الدين المالكي (ت 732هـ)، إرشاد السالك الى أشرف المسالك في فقه الامام مالك,دار شركة مكتبة و مطبعة الباي و أولاده مصر ط 3,ج 1,ص 109

(2)- الماوردي,الحاوي الكبير,ج 12, ص 150 (مصدر سابق)

(3)- الماوردي أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الإمام العلامة أقضى القضاة أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي الشافعي صاحب التصانيف حدث عنه أبو بكر الخطيب ووثقه وقال مات في ربيع الأول سنة 450هـ,شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان الذهبي (ت748هـ،1374هـ)،سير أعلام النبلاء,تحقيق شعيب الارناؤوط واخرون ،مؤسسة الرسالة ط3(1405هـ،1966هـ)ج18 ص64

(4)- سورة البقرة, الآية 194

(5)- سورة المائدة,الآية 45

(6)- رواه مسلم في كتاب الحدود و الديات باب القصاص بالحجر و قتل الرجل بالمرأة,تحقيق مجموعة من المحققين,دار الجيل,لبنان,بيروت,(د ط),ج 5,ص 104،رقم الحديث 4380

1. المماثلة :كأن يكون العضو المراد قطعه مماثلا في الاسم و الموضع للعضو التلف فلا تقطع اليد اليمنى في اليُسرى و لا يد في رجل و لا إصبع أصم في زائد مثلا.
2. استواء العضوين المتلف و المراد أخذه في الصحة و الكمال فلا تؤخذ الشاء في الصحيحة و لا العين العوراء في السليمة
3. إن كان الجرح في الرأس و الوجه و هي الشُجة فلا قصاص فيه إلا إذا كان لا ينتهي الى العظم و كل جرح لا يمكن فيه الاستيفاء لخطورته فلا يقتص به فلا قصاص في كسر عظم و لا جائفة و إنما الواجب في الدية [1]
4. الأمن من التعدي في الاستيفاء فلو كان الجاني حاملا لم يجز استفاء القصاص منها في نفس و لا جرح و لا استفاء حد منها حتى تضع ولدها و يستغني عنها
5. اتفاق جميع المستحقين على استيفائه فإن لم يأذن فيه بعضهم أو كان فيهم غائب لم يجز استيفاؤه بعضهم فلا قصاص عليه و عليه بقية ديته له و لشركائه حقهم في تركه الجاني و يستحق القصاص كل من يرث المال على قدر مواريثهم [2]

***سقوط القصاص في ما دون النفس :**

يسقط القود فيما دون النفس بموت الجاني قبل القصاص لفوات محله لما يسقط بعفو المجني عليه أو صلحه و كذلك بعفو الأولياء إن مات أو صالحهم أو صالح أحدهم على مال و إن قل و كذلك بفوات محل القصاص في الجاني [3]

المطلب الثالث :الحكمة من مشروعية القصاص

إن الشارع جل في علاه لم يترك الحكمة من مشروعية القصاص لاجتهاد الفقهاء ولكن نص على هذه الحكمة في آية قليلة الكلمات كثيرة المعاني فذّة في صياغتها محيطة في

---

[1]-بكر جابر الجزائري,منهاج المسلم، دار السلام,طبعةجديدة,1974 هـ, مصر,القاهرة, الإسكندرية, ج 1 ، ص 408

[2]-ابن قدامة المقدسي,عمدة الفقه,ج 1,ص 20 (مصدر سابق).

[3]-الكاساني,بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع, ج 7,ص 298 (مصدر سابق).

معانيها يخاطب بها أصحاب العقول المدركة الواعية لعلهم يتقون بالأخذ بها و العمل بمقتضياتها لينتشر الأمن و يعم الاطمئنان ربوع البلاد[1] فقال الله تعالى :

ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ[2]

وتتلخص الحكمة من تشريع القصاص من خلال الآية المذكورة في :

1. التقليل من جريمة القتل و التعدي على النفس أو على ما دونها عمدا.
2. الحفاظ على حقوق العباد مع مراعاة العوامل النفسية للبشر من خلال أخذ الحقوق وحفظ النفوس و ذلك من ناحية عدل الله تعالى في اقتصاص المظلوم من الظالم بمثل ما اعتدى عليه.

الحفاظ على حياة الناس وأمن البلاد فقد خلق الله تعالى الإنسان في أحسن تقويم وقد اتفقت كل التشريعات السماوية على احترام حقه في الحياة من أي عدوان وأخذ الجاني بقدر جنايته.

[1]- علي أحمد مرعي,القصاص و الحدود في الفقه الإسلامي,ص 14 (مصدر سابق).

[2]- سورة البقرة,الآية 179.

تعريف القصاص . أنواعه .

القصاص اللغة : هو القود ، وقد أقص الأمير فلانا من فلان إذا اقتص منه .

القصاص في الاصطلاح :

يعرف بأنه عقوبة مندرة بالمماثلة تجب حقا للعبد

أنواعه

القصاص في النفس ذلك في جريمة القتل وسببه القتل العمد .

شروطه :

*التكليف

*العصمة

*المكافأة للمجني عليه في الإسلام

*الحرية

*أن لايكون القاتل واحدا للمقتول

*أن يكون ولي الدم في القصاص معلوما .

*** مسقطاته**

*فوات محل القصاص .

العفو عنه أو عن بعض .

القصاص فيما دون النفس يقصد به القصاص في الأعضاء .

شروطه :

*المماثلة

*استواء العضوين

الأمن من التعدي في الاستيفاء

***مسقطاته :**

تسقط بموت الجاني قبل القصاص .

ويعفو الأولياء إذا صالحهم أو صالح أحده أو بقواة المحل

الحكمة من مشروعية القصاص :

الحكمة من مشروعية القصاص .

التقليل من جريمة القتل والحفاظ على حقوق العباد ، والحفاظ على حياة الناس .

الفصل الثاني:

دراسة تطبيقية

المبحث الأول :شرح قاعدة الحدود تدرأ بالشبهات و تأصيلها

المبحث الثاني : اقوال الفقهاء في قاعدة الحدود تدرأ بالشبهات وعلاقتها بالقواعد الفقهية الاخرى

المبحث الثالث:أثر الشبهة في اسقاط الحدود و القصاص– نموذج تطبيقي

المبحث الأول:شرح قاعدة الحدود تدرأ بالشبهات و تأصيلها

المطلب الأول: شرح قاعدة الحدود تدرأ بالشبهات

المطلب الثاني: تأصيل القاعدة من الحديث النبوي (الآثار القولية و الفعلية للنبي ﷺ)

المطلب الثالث :من أقوال الصحابة رضي الله عليهم

المبحث الأول :شرح قاعدة الحدود تدرأ بالشبهات و تأصيلها

فيما جاء في معنىقاعدة الحدود تدرأ بالشبهات هو عدم إقامة الحد على العمل الجنائي الذي يقع اشتباها، فالمراد من الشبهة هنا هو تحقق العمل الذي عليه الحد مع الجهل بالموضوع أو الحكم، كما هو الحال في القتل عن شبهة وغير ذلك من الشبهات،وسنقدم في هذا المبحث شرحاً للقاعدة وتأصيلها من الحديث وذلك من أقوال و أفعال النبي صلى الله عليه وسلم مرورا بأقوال الصحابة و أفعالهم رضي الله عنهم وكلها موزعة منهجيًا في مطالب ثلاثة.

المطلب الأول: شرح قاعدة الحدود تدرأ بالشبهات

درء الحدود بالشبهات:

درء (الدرأ) الدفع بابه قطع (ودرأ) طلع مفاجأة و بابه خضع [1]،درأ أي مال و أعوج البعير وورمت غدته فهو وهي دارئ والسيل ونحوه اندفع وفي المثل (صادف درء السيل درءًا يدفعه)وفلان درأ اتخذ دريئة والشيء وبه درأ ودرأة دفعة وفي الحديث ادرؤوا الحدود بالشبهات[(2)]

وأيضا يكون ادرأ بمعنى البسط مثل حديث عمر رضي الله عنه أنه صلى المغرب فلما انصرف درأ جمعة من حصن المسجد وألقى عليها رداءه واستلقى أي بسطها و سواها والجمعة أي المجموعة[(3)]

وفي معنى الدفع

ٹاَّاَّاَّ□بر□□بنبيبي تر□□تنتى

تي□□□□□□□□[4]

[(1)]-الرازي،مختار الصحاح,ج 1 ،ص 103(مصدر سابق)

[(2)]-ابراهيم مصطفى و أحمد الزيات و حامد عبد القادر و محمد النجَار,المعجم الوسيط ،دار الدعوة ،(د ط) (د ت) ج 1 ،ص 276

[(3)]-محمد بن محمد بن عبد الرزاق المسيني أبو الفيض الملقب بالمرتضى الزبيدي,تاج العروس من جواهر القاموس,تحقيق عبد الستار احمد فراج 1385ه،1965، دار الهداية(د ط)(د ت) ج 1،ص 221.

[(4)]-سورة الرعد،الآية 22

وفي ما جاء في تفسير هذه الآية أي يدفعون بالعمل [1]

وإمتثالاً لما ورد في التعريفات اللغوية السابقة للدرأ من الدفع والبسط وبالإضافة للعودة لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ما روته عائشة رضي الله عنها قوله صلى الله عليه وسلم «ادرؤُوا الحدُودَ عَن المُسلمين مَا استطعتُم فإن كَان لهُ مخرجٌ فخلُوا سبيلَه فإن الإمَامَ أَن يُخطئ في العفو خير من أَن يُخطئ في العُقُوبَة»[2]

نجد أن الدرء بمعنى الدفع والشبهة أي الالتباس والمشتبهات من الأمور أي المشكلات و اشتبهت الأمور أي التبست فلم تتغير و لم تظهر فمفاد القاعدة أن الحدود أو العقوبات المقدرة شرعا تسقط عند وجود شبهة أو التباس بالفعل أو المحل ولكن شرط أن تكون شبهة قوية [3]

✓**ومنهم من يعتبر هذه القاعدة ضابطاً:**

والأحرى أن تقول هي ضابط وليست قاعدة وهي فرع من فروع اليقين لا يزول بالشك والفرق بين القاعدة و الضابط أن الضابط يكون في باب معين وأما القاعدة فتشمل جميع الأبواب وأن القاعدة لها مستثنيات والضابط ليس له مستثنيات [4]

و قولهم أيضا : معنى الضابط أن الله تعالى قدر العقوبات جزاءا على بعض المعاصي و شرع درء هذه الحدود و العقوبات و إسقاطها بكل أمر يورث شكًا ولبسًا إما في ثبوت

---

[1]-أبو عبيد الله شمس الدين القرطبي(ت 671)،الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)،تحقيق أحمد البرودي و ابراهيم طفيش، دار الكتب المصرية،مصر،القاهرة ،ط 2،1384هـ ،1964 م،ج 9،ص 310.

[2]-رواه الترمذي في كتاب الحدود باب أن الحد لا يجب بالتهم و أنه يسقط بالشبهات,تحقيق عصام الصبابطي,دار الحديث,مصر,ط 1 ,1413هـ ،1993م ،ج ،7 ص 124 ،رقم الحديث 3115 ،رواه الترمذي و ذكر أنه روي موقوفا.

[3]-محمد صدقي بن أحمد بن محمد أل بورنو أبو الحارث العربي، موسوعة القواعد الفقهية,مؤسسة الرسالة لبنان,بيروت، ط 1 ,1424هـ، 2003م ,ج 3 ,ص 98.

[4]-محمد محسن عبد الغفار,القواعد الفقهية بين الأصالة و التوجيه,ج 5، ص 3 (مصدر سابق)

تلك المعصية على من أدعيت عليه أو في علم من أقدم على ذلك الفعل بتحريمه أو نحوه من أنواع الشبهة[1]

والفقه الجنائي الإسلامي يجري على إعمال قاعدة درء الحدود بالشبهات في جرائم الحدود و جرائم القصاص دون جرائم التعزير ، وهذا الذي عليه الفقه الجنائي الإسلامي يحتاج الى مناقشة في ضوء قواعد العدالة الجنائية و ما يتصل منها على وجه الخصوص بالقاعدة التي نبحث بصددها .

وقاعدة درء الحدود بالشبهات قاعدة فقهية مؤداها أنه حيث قامت لدى قاضي شبهة في ثبوت ارتكاب الجريمة الموجبة لعقوبة من عقوبات الحدود وجب عليه أن لا يحكم على المتهم بعقوبة الحد فالشبهة كما تؤدي إلى الحكم ببراءة المتهم مما اسند إليه قد تؤدي إلى تغيير في وصف التهمة بحيث يدان المتهم في جريمة أخرى غير التي رفعت عليه الدعوى عنه [2]

والحدود جمع حد و هو في اللغة المنع و شرعا شيء مقدر رتبة الشرع على من ارتكب الجريمة (تسقط بالشبهات) جمع شبهة ،(تسقط): أي إقامتها قوله بالشبهات جمع شبهة و هي الالتباس وقال الزمخشري تشابهت الأمور واشتبهت أي التبست لاشتباهها ببعضها البعض وقال ابن شريح في الودائع هي ما جهل تحليله على الحقيقة و تحريمه علة الحقيقة فيجب فيما هذا شأنه التوقف عن التناول فإذا لم يجد عنها غنى تناولا على حسب الاستكثار كالميت [3]

---

[1]- عبد الرحمن بن صالح عبد اللطيف,القواعد والضوابط الفقهية المتضمنة للتسيير,دار عمارة البحث العلمي، السعودية،المدينة المنورة، ط 1،1423هـ 2003م

[2]- محمد سليم العوا،في أصول النظام الجنائي الإسلامي,ص 118 (مصدر سابق)

[3]- أبي الفيض محمد ياسين بن عيسى الفاداني المكي،الفوائد جنية حاشية المواهب السنية شرح الفوائد البهية في نضم القواعد الفقهية،تحقيق رمزي سعد الدين سوريا،دمشق،دارالبشائرالإسلامية،ط 02، 1417هـ،1997م,ج02، ص133-134 .

المطلب الثاني: تأصيل القاعدة من الحديث النبوي (الآثار القولية و الفعلية للنبي ﷺ)

لقاعدة درء الحدود بالشبهات مصدر من الحديث النبوي الشريف فهناك الكثير من الأحاديث المروية عن الرسول ﷺ منها القولية و منها الفعلية تستند عليها هذه القاعدة ولو أن بعض تلك الأحاديث مقالا كما قال المحدثون من حيث صحة الإسناد إلا أن كثرتها و رواياتها من طرق عدة إضافة إلى وجود بعض الأحاديث التي لا شك في صحتها و التي تسند هذه القاعدة من المعنى وتأكد تأييد الشريعة لهذا الاتجاه وهو درء الحدود بالشبهات يجعل منها أحاديث ذات حجية في هذا الموضوع وواجبة الإتباع .

ودرأ الحدود بالشبهات لا يعني التهاون بها و المماطلة في إقامتها كما يظن البعض أو يدعي و إنما يعني ذلك أن لا يُقام حد إلا بعد ثبوته ثبوتاً قطعياً لا شبهة فيه ،حتى لا يؤخذ البريء و لا يؤخذ من لديه عذر مقنع يجعل الحد غير مناسب له و إنما المناسب له عقوبة أخف من الحد وهي العقوبة التعزيرية فليس معنى درء الحد بالشبهة عن الفاعل أنه يفلت من العقاب وهو يستحقه ولكن قد يدرأ عنه الحد و يعاقب بعقوبة تعزيرية تناسب فعله وكل ذلك من أجل أن تؤدي العقوبات أهدافها التي منها الزجر والردع ومنه سنبدأ بذكر الأحاديث التي تعتبر مصدرا مهماً لهذه القاعدة وهي الأحاديث القولية :

- عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «ادرَؤُوا الحُدُودَ عَن المُسلمينَ مَا استَطَعتُم فَإن وَجَدتُم للمُسلم مخرَجًا فَخَلُّوا سَبيلَه فَإن الإمَامَ أَن يُخطئ في العَفو خَيرٌ من أَن يُخطئ في العُقُوبَة»[1]
- وما رواه الترمذي برواية أخرى عن عائشة رضي الله عنها «ادرؤُوا الحدُوُدَ عَن المُسلمينَ فَإن كَانَ لَهُ مَخرَجٌ فَخَلُوا سَبيلَهُ فَإنَ الإمَامَ أَن يُخطئَ في العَفو خَيرٌ من أَن

[1]-أخرجه البيهقي في كتاب الحدود باب ما جاء في درءالحدودبالشبهات,تحقيق محمد عبد القادر عطا, دارالكتب العلمية, لبنان,بيروت,ط 3 ,1424هـ,2003 م,ج ,8 ص, 413,رقم الحديث 17057

يُخطئَ في العُقُوبَة»[1]

فإن مجموع هذه الأدلة يدل على رغبة الشارع في دفع الحد قدر الإمكان [2]

- وحديث ثنا محمد بن القاسم بن زكريا ثنا أبو كريب ثنا معاوية بن هشام ثنا عن مختار التمار عن أبي مطر عن علي قال:«سَمعتُ رَسُولَ الله ﷺ يقول: « ادرؤُوُا الحدُودَ»[3]
- ومن الأحاديث القولية و الفعلية التي تدل على هذا المعنى التي يتضح منها الستر و المساهلة في قوله ﷺ:حدثنا يحيى بن بكير،حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أن سالما أخبره أن عبد الله ابن عمر أخبره أن رسول الله ﷺ قال :« المُسلمُ أَخُو المُسلم لَا يَظلمُهُ ولا يَسلمُه وَمَن كَانَ في حَاجَة أَخيه كَانَ اللهُ في حَاجَته وَمَن فَرّجَ عَلَى مُسلم كُربَة فَرّجَ اللهُ عَنَهُ كُربَةٌ من كُرَب يَوم القيامَة وَمَن سَتَرَ مُسلمًا سَتَرَهُ اللهُ يَومَ القيَامَة»[4]
- وحدثنا مسدد ، حدثنا يحيى عن سفيان ، عن زيد بن أسلم ، عن يزيد بن نعيم ، عن أبيه « أَنَّ مَاعزًا أَتَى ﷺ فَأَقَرَّ عندَهُ أَربَعَ مَرَّات فَأَمَرَ برَجمه وَقَالَ لهَزَّال لَو سَتَرتَهُ بثَوبكَ كَان خَيرًا لَكَ »[5]

---

[1]-رواه الترمذي في كتاب الحدود باب أن الحد لا يجب بالتهم و أنه يسقط بالشبهات, تحقيق عصام الدين الصبابطي,دار الحديث,مصر,ط 1, 1413 هـ,1993 م,ج7, ص129, رقم الحديث3115رواه الترمذي وذكرانه قدروي موقوفا

الترمذي: هو أبو جعفر محمد بن أحمد نصر الترمذي الشافعي الزاهد متوفي سنة 295 هـ ولد سنة احدى ومئتين

[2]-عبد الرحمن بن صالح عبد اللطيف,القواعد و الضوابط الفقهيةالمتضمنة للتسيير,دارعمادة البحث العلمي,السعودية,المدينة المنورة,ط1 ,1423 هـ,2003 م,ج 2 ,ص 670

[3]-اخرجه الدارقطني في كتاب الحدود و الديات وغيره باب,تحقيق شعيب الأرناؤوط وحسن عبد المنعم شعبي و عبد اللطيف حرز الله أحمد برهوم,مؤسسة الرسالة,لبنان, بيروت,ط 1, 1424 هـ,2004م, ج 4, ص63,رقم الحديث 3098

[4]-رواه البخاري في كتاب المظالم والغصب باب لا يظلم المسلم المسلم و لا يسلمه,تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر, دار طوق النجاة,لبنان,بيروت,ط ,1 ت 1422هـ,ج 3, ص128,رقم الحديث 2442 .

[5]-أخرجه الحاكم في كتاب الحدود,باب ادرؤوا الحدود ما استطعتم،مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الساكنة بالهند،حيدر أباد،1342هـ،طبعة1،ج4،ص361 .

ومن الأحاديث الفعلية المسندة لهذه القاعدة و المؤكدة لشرعيتها فهي الأفعال و الأقوال التي حدثت منه ﷺ فقال قولا أو فعل فعلا بمناسبتها أو لأجلها و الحدود مثل ما اتسمت بالشدة في عقوبتها اتسمت أيضا بالتشدد في طرق إثباتها سواء كان ذلك بالإقرار خاصة فيما يكون خفيا عادة كالزنا فإنه لا يثبت إلا بأربعة شهود عدول يصفون الزنا بما لا يوجد معه شك و لا ريب وبما لا يكاد يطلع عليه إلا إذا جاهر العاصي بمعصيته أو بالإقرار الصريح أربع مرات .

- ففي حديث جابر عن عبد الله رضي الله عنه « أَن رَجُلًا من أَسلَمَ جَاءَ إلى رسُول اللهﷺ فَاعتَرَفَ بالزنَا فأَعرَضَ عَنهُ ﷺحَتَّى شَهدَ عَلَى نَفسه أَربَعَ شَهَادَات فَقَالَ لَهُ النَبيُ ﷺ: أَبكَ جُنُون؟ قَالَ: لاَ، قَالَ: أَأَحصنت؟ قَالَ: نَعَم قَالَ: فَأَمَرَ به النَبيﷺ فَرُجَم بالمُصَلَّى»[1]

- عن زيد بن أسلم عن يزيد بن نعيم بن هزال عن أبيه قال:«جاء ماعز فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهَ إني زَنَيتُ فَأَقسَمَ عَلَى كتَاب الله فَأَعرَضَ عَنهُ حَتَّى جَاء بأَربَعَ مَرَّات قَالَ: اذهَبُوا به فَارجُمُوه فَلَّمَا مَستَهُ الحجَارَة جَزعَ فاشتَدَ فَخَرَجَ عَبدُ الله ابنُ أنيس من نَاديتَه فَرَمَاهُ بوَظيف حمَار فَصَرَعَهُ ورَمَتهُ النَّاسُ حَتَى قَتَلُوهُ فَذَكَرَ للنبّي ﷺ فرَارَهُ فَقَال: هَلَّا تَرَكَتُمُوه لَعَّلَهُ يَتُوب وَيَتُوب اللهُ عَلَيه»[2]

- ومن الأحاديث التي تؤكد شرعية قاعدة درء الحدود بالشبهات من أفعاله ﷺ أَنَّهُ أَتَى بسَارق فَقَالَ: مَا أَخَالُكَ سَرَقت فقَالَ: بَلَى سَرَقتُ، فَأَمرَ بقَطعه» أبو داوود في المراسيل من حديث محمد بن عبد الرحمن بهذا نحوه و زاد «فَقَطَعُوه وُحَسَمُوه »، ثُمَّ أَتَوهُ به فَقَالَ تُب إلَى الله فَقَالَ: تُبتُ إلَى الله فَقَالَ اللَّهُمَّ تُب عَلَيه »، ووصله الدارقطني و الحاكم و البيهقي بذكر أبي هريرة رضي الله عنه فيه.

- و حدثنا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب ،عن عروة، عن عائشة رضي الله عنه« أَنَّ الَنبَّي ﷺ« قَطَعَ يَدَ امرَأَة » قَالَت عَائشَةُ رضي الله

---

[1]-رواه مسلم في كتاب الحدود باب من اعترف على نفسه بالزنا،تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي،دار إحياء التراث العربي،لبنان, بيروت (د ط)،ج 3،ص1318، رقم الحديث1691 .

[2]-أخرجه الحاكم النيسابوري في كتاب الحدود باب ادرؤوا الحدود ما استطعتم،مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الساكنة بالهند،حيدر أباد،1342هـ،ط1،ج 4, ص363 .

- عنه : وَكَانَت تَأتي بَعدَ ذَلكَ فَأَرفَعُ حَاجَتَهَا إِلَى النَبَّي ﷺ فَتَابَت وَ حَسُنَت تَوبَتُهَا»[1]
- و حدثنا عبد القدوس بن محمد حدثني عمرو بن عاصم الكلابي، حدثنا همام بن يحيى حدثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كُنتُ عندَ الَنبّي ﷺ فَجَاءَهُ فَصَلَّى مَعَ النَّبي ﷺ فَلَمَّا قَضَى النَّبي ﷺ قَامَ إِلَيه الرَجُلُ فَقَالَ :« يَا رَسُولَ الله إنّي أَصَبتُ حَدًا فَأَقم فَيَّ كَتَابَ الله قَالَ: أَلَيسَ قَد صَلَّيتَ مَعَنَا؟ قَالَ: نَعَم ، قَالَ فَإِنَّ الله قَد غَفَرَ لَكَ ذَنبَكَ أَو قَالَ حَدَّك»[2]
- عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لاعن بين العجلان امرأته فقال شداد بن الهاد هي المرأة التي قال فيها رسول الله ﷺ : لَو كُنتُ رَاجمًا أَحَدًا بغَير بَينَه لَرجَمتُ فُلَانَة فَقَد ظَهَرَ منهَا الريبَةُ في مَنطقهَا وَهَيئَتهَا وَمَن يَدخُلُ عَلَيهَا.[3]
- حدثنا أبو بكر قال : حدثنا معتمر بن سليمان الزرقي عن الحجاج عن عبد الجبار بن وائل ،عن أبيه قال: استُكرهَت امرَأَةٌ،عَلَى عَهد رَسُول الله ﷺفَدَرَأَ عَنهَا الحَدّ.[4]
- عن ابن عمر قال: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ«اجتَنبُوا هَذه القَاذُورَات التّي نَهَى الله تَعَالَى عَنهَا فَمَن أَلَمَّ بهَا فَليَستَتر بستر الله تَعَالَى وَليَتُب إِلَى الله تَعَالَى فَإِنَّهُ مَن يُبد لَنَا صَفحَتَهُ نُقم عَلَيه كتَابَ الله عَزَّ وَجَلَّ»[5]

---

[1]-رواه البخاري في كتاب الحدود,باب توبة السارق,تحقيق محمد زهيربن ناصرالناصر,دار طوق النجاة . ط 1 . 1422 هـ . ج 8. ص 161 . رقم الحديث 6800

[2]-أخرجه البخاري في كتاب الحدود باب اذا أقر بالحد و لم يبين هل للإمام أن يستر عليه,تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر,دارطوق النجاة,ط 1 ,1422هـ,ج 8,ص166,رقم الحديث 6823

[3]-أخرجه ابن ماجة في كتاب الحدود,باب من أظهر الفاحشة،تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي،دار إحياء الكتب العربية (د ط)(د ت),ج2،ص855،رقم الحديث 2559،حكم الألباني صحيح الأول متفق عليه

[4]-أخرجه ابن ابي شيبة في كتاب الحدود باب السترعلى المؤمن و دفع الحدود بالشبهات، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي،دار إحياء الكتب العربية (د ط)ج 2،ص850،رقم الحديث 2545

[5]-رواه الحاكم في كتاب الحدود،باب وجوب الاستتارعلى من ألم بمعصية و لا يفضح نفسه بالإقرار، تحقيق سمير بن أمية الزهري،دارالفلق، السعودية،الرياض,ط 7،1424 هـ ،ج1،ص375،رقم الحديث 1234، درجته صحيح .

المطلب الثالث :من أقوال الصحابة رضي الله عليهم

هناك الكثير من أقوال وأفعال الصحابة رضوان الله عليهم المؤكدة تطبيقهم لقاعدة درء الحدود بالشبهات قولا وفعلا ومما لا شك فيه أن تلك الأقوال و الأفعال تعتبر مصدرا لهذه القاعدة ،فمن أقوالهم رضي الله الصريح ومنها التلميح وهو ما تدل عليه هاته الأحاديث:

- حدثنا عبد الله بن الجراح قال حدثنا وكيع بن إبراهيم بن الفضل عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ«ادفَعُوا الحُدُودَ مَا وَجَدتُّم لَهُ مَدفَعًا»[1]
- وحدثنا أبو بكر قال: حدثنا هشيم عم منصور بن الحارث عن إبراهيم قال: قال عمر بن الخطاب «لأن أُعَطّلَ الحُدُودَ بالشُّبَهَات أَحبُّ إلَيَ من أَن أُقيمَهَا بالشُّبُهَات»[2]
- وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ أنبأ أبو الوليد الفقه ثنا محمد بن أحمد بن زهير ثنا عبد الله بن هاشم ثنا وكيع عن سفيان عن عاصم بن أبي وائل بن عبد الله قال:« ادْرَؤُوا الجَلدَ وَالقَتلَ عَن المُسلمينَ مَا استَطَعتُم»[3]
- حدثنا أبو بكر قال : حدثنا عبد السلام عن إسحاق بن أبي فروة عن عمرو بن شعيب عن أبيه أن معاذً و عبد الله بن مسعود و عقبة بن عامر قالوا : «إذَا اشتَبَهَ عَلَيكَ الحَدُّ فَادرَأه»[4]
- ومن أقوالهمٌ أيضا المروية : ثنا محمد بن عبد الله بن غيلان ثنا أبو هشام الرفاعي ثنا عبد السلام بن حرب ثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن عمرو بن شعيب عن أبيه

---

[1]-رواه ابن ماجة في كتاب الحدود باب الستر على المؤمن و دفع الحدود بالشبهات،تحيق محمد فؤاد عبد الباقي،دار إحياء الكتب العربية (د ط) ج 2, ص 850، رقم الحديث 2545

[2]-أخرجه بن أبي شيبة في كتاب الحدود باب في درء الحدود بالشبهات,تحقيق كمال يوسف الحوت دار مكتبة الرشد ,السعودية , الرياض ,ط 1 ,1409 هـ,ج5,ص511,رقم الحديث 28493

[3]-أخرجه البيهقي في كتاب الحدود باب ما جاء في درء الحدود بالشبهات,تحقيق محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية,لبنان,بيروت,ط 3, 1424هـ . 2003 م,ج8,ص414,رقم الحديث17064,درجته حديث موصول

[4]-أخرجه بن أبي شيبة في كتاب الحدود باب في درء الحدود بالشبهات,تحقيق كمال يوسف الحوت, مكتبة الرشد السعودية,الرياض,ط1, 1409 هـ,ج 5,ص511 ,رقم الحديث 28494.

أن عبد الله بن مسعود و معاذ بن جبل وعقبة بن عامر الجهيني قالوا:«إذَا اشتَبَهَ عَليكَ الحَّدُّ فادرَأهُ مَا استَطَعتُ »[1]

- وعن إبراهيم بن محمد عن إسحاق عن عبد الله عن مكحول أن معاذ بن جبل و عبد الله بن عمرو بن العاص قالا:" لَيسَ الحَدُّ إلاَ في الكَلمَة التّي لَيسَ بهَا مَصرف أَي كَلمَةٌ لاَ تَحتَملُ التَأويل وَلَيسَ لَهَا إلاَّ وَجهٌ وَاحدٌ".[2]

وعن الضحاك بن مزاحم عن علي بن مزاحم قال:« إذَا بَلغَ في الحُدُود لَعَّلَ وَعَسَى فَالحَدَّ مُعَطَّل»[3]

ومن خلال هاته الأحاديث يتجلى بوضوح مدى حرص الصحابة رضوان الله عليهم في الستر ما أمكن ذلك ،ففي هذا الحديث ما روي عن أبي بكر رضي الله عنه:

- عن عبد الله بن يزيد عن محمد بن عبد الرحمن قال: قال أبو بكر رضي الله عنه :« لو لم أجد للسارق والزاني وشارب الخمر إلا ثوبي لأحببت أن أستره»[4]وذلك إقتداءً منهم رضوان الله عليهم برسول الله ﷺو إحياءً للسنة المطهرة

❖ **ومن أفعالهم و أثارهم رضوان الله عليهم :**

ومن أفعال الصحابة رضوان الله عليهم ما يؤكد تطبيقهم لقاعدة درء الحدود بالشبهات في الأحاديث الآتية:

- عن شعبة عن عبد الملك بن ميسرة عن النزل بن سرة قال: بينما نحن بمنىً مع عمر رضي الله عنه إذَا امرأَةٌ ضَخمَة عَلَى حمَاره تَبكي قَد كَادَ النَّاسُ أَن يَقتُلُوهَا من الزّحَام يَقُولُونَ زَنَيت فَلَّمَا انتَهَت إلَى عُمَر رضي الله عنه قال:« مَا يُبكيكَ؟ إن امرَأَة رُبَّمَا استُكرهَت»فَقَالَت :«كُنتُ امرأَةٌ ثَقيلَةُ الرَّأس وَكَانَ الله يَرزُقُني من صَلاَة اللَّيل فَصَلَيتُ لَيلَةً ثُمَّ نمتُ فَوَالله مَا

---

[1]-أخرجه الدارقطني في كتاب الحدود و الديات وغيره تحقيق شعيب الأرناؤوط و حسن عبد المنعم الشلبي و عبد اللطيف حرزالله أحمد برهوم, مؤسسة الرسالة ,لبنان ,بيروت, ط1 1424,2004م, ج 4 ,ص 63

[2]-أخرجه الحاكم في كتاب الجامع باب التعريض،تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط2، 1403 هـ ، 1983م ،ج 7 ،ص 425 ، رقم الحديث 12726

[3]-المصدر السابق ، ج 7 ، ص 425 ، رقم الحديث 137280

[4]-المصدر السابق ، ج 10 ،ص 227 ، رقم الحديث 17931

أَيقَضَني إلَّا الرَّجُلَ قَد رَكَبَني فَرَأَيتُ إلَيه مَقفياً مَا أَدرى مَن هُو من خَلق الله فَقَالَ عُمَرٌ لَو قَتَلتُ هَذه خَشيتُ عَلَى الأَخشَبَين النَّار ثُمَّ كَتَبَ إلَى الأمصَار أَلَّا تُقتَلَ نَفسٌ دُونَه. [1]

• أخبرنا ابن جريج عن يحيى ابن سعيد بن المسيب أن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه أَتَى بامرَأَة لَقيَها رَاع بَفَلاَة من الأَرض وَهيَ عَطشَ فَاستَسقَتهُ فَأَبَى أَن يَسقيَهَا إلَّا أَن تَتَرُكَهُ فَيَقَعَ بهَا فَنَاشَدَتهُ باللَّه فَأَبَى فَلَمَّا بَلَغَت جُهدَهَا أَمكَنَتهُ فَدَرَأَ عَنهَا عُمَرٌ الحَّد بالضَّرُورَة.[2]

• عن شعبة عن عاصم بن كليب عن أبيه عن أبي موسى الأشعري قال : أَتَى عُمَر بنُ الخُطَّاب رضي الله عنه بامرَأَة من أَهل اليَمَن قَالُوا بَغَت قَالَت :أَني كُنتُ نَائمَةٌ فَلَم أَستَيقظ إلَّا برُجل رَمَى في مثلَ الشّهَاب فَقَالَ: عُمَر رضي الله عنه يمَانيَةٌ نَؤُومَةٌ شَابَة فَخَلَّى عَنهَا وَمَتعهَا [3]

• حدثنا أبو بكر قال حدثنا ابن نمير عن عبيد الله عن نافع« أَنَّ رَجُلاً أَضَافَ أَهلَ بَيتَ فَاستَكرَهَ منهُم امرَأة فَرَفَعَ ذَلكَ إلَى أَبي بَكر فَضَرَبَهُ وَ نَفَاهُ وَ لَم يَضرب المَرأَة»[4]

---

[1]-أخرجه بن أبي شيبة في كتاب الحدود باب درء الحدود بالشبهات،تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد،السعودية،الرياض ط 1،1459 هـ ،ج5،ص 512،رقم الحديث 28501.

[2]-أخرجه الحاكم في كتاب الجامع باب الحد في الضرورة،تحقيق حبيب الرحمن ألأعظمي،المكتب الإعلامي،ط 2 ،1403هـ ،1983 م،ج7 ،ص407،رقم الحديث 13654

[3]-أخرجه البيهقي في كتاب الحدود باب من زنى بامرأة مستكرهة،مجلس دائرة المعارف النظامية ،الهند حيدرأباد،ط 1، 1344هـ،ج 8،ص 235،رقم الحديث 17503

[4]-أخرجه أبي شيبة في كتاب الحدود باب المستكرهة،تحقيق كمال يوسف الحوت،مكتبةالرشد، السعودية،الرياض،ط 1،1409هـ،ج 5، ص505،رقم الحديث 284222

المبحث الثاني:

اقوال الفقهاء في قاعدة الحدود تدرأ بالشبهات وعلاقتها بالقواعد الفقهية الاخرى

المطلب الأول :أقوال الفقهاء في قاعدة "درء الحدود بالشبهات"

المطلب الثاني :القواعد الفقهية المرتبطة بقاعدة درء الحدود بالشبهات

المطلب الثالث :القاعدة والقصاص

المبحث الثاني : اقوال الفقهاء في قاعدة الحدود تدرأ بالشبهات وعلاقتها بالقواعد الفقهية الاخرى

وسنقدم في هذا المبحث موقف الفقهاء من قاعدة " الحدود تدرأ بالشبهات" المتباينة حولها ،ونخص بالذكر القواعد الكلية التي ترتبط بها،لنخلص في الأخير إلى علاقة القاعدة بالقصاص في ثلاث مطالب على حسب ترتيب ذكرها.

المطلب الأول :أقوال الفقهاء في قاعدة "درء الحدود بالشبهات"

يُعمل جمهور الفقهاء قاعدة درء الحدود بالشبهات أخذًا منهم بما ورد في ذلك منه أثار وأدلة نقليه وردت عن الرسول ﷺ وأعملها صحابته الأطهار رضوان الله عليهم قد رأوا العقوبة الحدية بمقتضاها لوجود الشبهة، ووردت هذه القاعدة في القواعد الكلية عند الشافعية ووردت عند المالكية و ذكروا لها فروعا كثيرة :

رأي الجمهور : اتفق فقهاء المذاهب الأربعة على أن الحدود تدرأ بالشبهات وخالف في ذلك الظاهرية و استدل الجمهور بحديث عائشة المشهور – وقد تقدم نصه – وهو واضح في دلالته على درء الحدود متى ثبتت الشبهة كما استدلوا بالأحاديث التي صحت لديهم من جهة الوقف و على هذا اتفقوا على أن الحدود تدرأ بالشبهات نعرضبعض أقوالهم على النحو التالي :

ذكر السيوطي[1]: الشبهة تسقط الحد سواء كانت في الفاعل كمن وطئ امرأة ضنها حليلته أو في المحل بأن يكون للواطئ فيها ملك أو شبهة [2]

---

[1] ***السيوطي:*** جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (911هـ) إمام حافظ مؤرخ أدين له نحو 600 مصنف منها الكتاب الكبير والرسالةالصغيرة،له العجاجة الزرينبيةفي السلالةالزينبية،اللباب في تحرير الأنساب (بكر بن عبد الله ابو زيد بن محمد بن عبد الله (ت 1429هـ)، طبقات النسابين ،دار الرشد ،السعودية،الرياض،ط01،1987 م، ج 01، ص159)

[2]-السيوطي,الأشباه والنظائر,ج1,ص123 (مصدر سابق)

ابن نجيم[1]:

أجمع فقهاء الأمصار على أن الحدود تدرأ بالشبهات والحديث المروي في ذلك متفق عليه وتلقته الأمة بالقبول[2]

وذكر الشوكاني[3]"... و أما اعتبار كون الشهود أربعة فذلك لمزيد من الاحتياط في الحدود لكونها تسقط بالشبهة ..."[4]

وقال ابن المنذر[5]: اجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن الحدود تدرأ بالشبهات [6]

وقال شهاب الدين المالكي[7]:

---

[1]-**ابن نجيم** : زين بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن محمد المشهور بابن نجيم ولد في 926هـ و توفي في 970 هـ نهار الأربعاء،كان إماما عالمًاعاملًا,مؤلفا ومصنفا ماله في زمنه نظير وله من التصانيف :البحر الرائق بشرح كنز الدقائق وشرح المنارفي أصول الفقه(تقي الدين بن عبد القادر التميمي الدراي الغربي (ت 1010هـ)،الطبقات السنية في تراجم الحنفية (د ط)(د ت)،ج1،ص 289

[2]-محمد مصطفى الزحيلي،القواعد الفقهيةوتطبيقاتها في المذاهب الأربعة،ج2،ص707(مصدر سابق)

[3]-**الشوكاني:** أبوعبدالله محمد بن أحمد بن علي بن محمد الشوكاني المالكي من أهل شوكان احدى قرى خابران،ولد سنة 460هـ وت 542هـ بشوكان،وكان من مشاهير المحدثين بخاراسان,عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي(ت 562 هـ)،التحبير في المعجم الكبير،تحقيق منيرة ناجي القاسم،دار رئاسة ديوانالأوقاف،العراق،بغداد،ط1395،01هـ،1975م،ج02،ص75.)

[4]-محمد علي الشوكاني،الدراري المضيةشرح الدررالبهية،دارالكتب العلمية،لبنان،بيروت،ط1،1407هـ، 1987م،ج 1، ص386.

[5]-**محمد بن ابراهيم ابن المنذر:** النيسابوري أبو بكر فقيه مجتهد من كتب المبسوط في الفقه و الأوسط في السنن والإجماع (خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس،الزركلي الدمشقي (ت 1396هـ)،الأعلام، دارالعلم،ط15،2002م،ج05،ص294)

[6]-بكر بن عبد الله ابو زيد بن محمد بن عبد الله بن يحيى بن غيهب (ت 1429)، الحدود و التعزيرات عند ابن القيم،دارالعاصمة للنشر،ط 02،1415هـ،ج 1 ،ص 373

[7]-**شهاب الدين المالكي :**عبدالرحمن بن محمد بن عسكر البغدادي أبو زيد أو أبو محمد سنة 1246 هـ كان مدرس المستنصرية مولده ووفاته بغداد،سافر كثيرا و دخل اليمن،من كتبه إرشاد السالك على أشرف المسالك,خير الدين بن محمد بن محمد بن علي بن فارس الزركلي،الأعلام،ج03،ص 329)

وتسقط الحدود بالشبهات[1]

لما روي عن عمر رضي الله عنه قال:«لأن أعطل الحدود بالشبهات أحب ألي من أن أقيمها بالشبهات»[2]

ويقول **ابن قدامة** :"و الحدود تدرأ بالشبهات "[3]

يقول **الصنعاني** ما روي عن رضي الله عنه و ما روي عن عائشة «ادرؤوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم»أخرجه ابن ماجة بإسناد ضعيف وأخرجه الترمذي و الحاكم وهو ضعيف أيضا و رواه البيهقي عن علي رضي الله عنه من قوله بلفظ« ادرؤوا الحدود بالشبهات» و ذكره المصنف في التلخيص عن علي رضي الله عنه مرفوعا و تمامه و لا ينبغي للإمام أن يعطل الحدود قال و فيه المختار بن نافع وهو منكر الحديث قاله البخاري إلا أنه ساق المصنف في التلخيص عدة روايات موقوفة صحح بعضها وهي تعاضد المرفوع وتدل على أن له أصلا في الجملة و فيه دليل على أنه يدفع الحد بالشبهة أي يجوز وقوعها كدعوى الإكراه[4].

فإجماع فقهاء المذاهب الأربعة إجماع لا شك فيه ولم يخالفهم فيه **إلا الظاهرية** حيث أنكر ابن الحزم رحمه الله كل الآثار المروية عن الرسول ﷺ والصالحابة رضوان الله عليهم حين قال: ذهب قوم إلى أن الحدود تُدرأ بالشبهات فأشدهم قولا بها واستعمالاً لها أبو حنيفة وأصحابه ثم المالكيون ثم الشافعيون ،وذهب أصحابنا إلى أن الحدود لا يحل أن تدرأ بشبهة و لا أن تقام بشبهة و إنما هو الحق لله تعالى و لا مزيد فإن لم يثبت الحد لم يحل أن يقام بشبهة لقول الرسول ﷺ: «إنَّ دمَاؤُكُم وَأَعرَاضُكُم وُ أَبشَارُكُم عَلَيكُم حَرَام » وإذا ثبت الحد لم يحل أن يدرا بشبهة

---

[1]-أبو محمد شهاب الدين المالكي،إرشاد السالك إلى أشرف المسالك في فقه الإمام مالك،ج 01،ص 117 (مصدر سابق)

[2]-أخرجه بن أبي شيبة – سبق تخريجه

[3]-ابن قدامة,المغني,ج 9, ص69 (مصدر سابق)

[4]-محمد بن اسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني الكحلاني ثم الصنعاني (ت 1182ه)،سبل السلام، دار الحديث،(د ط)(د ت),ج 02،ص 422

قال ابن الحزم فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننضر في اللفظ الذي يتعلق به من تعلق أيصح أم لا ؟ فنظرنا فيه فوجدناه قد جاء من طرف ليس فيها عن النبي ﷺ نص ولا كلمة إنما هي عن بعض أصحاب من طرف كلها لا خير فيها كما ثنا تمام ثنا المفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن إبراهيم النخعي إن عمر بن الخطاب عنه قال :"ادرَؤُوا الحُدُود مَا استَطَعتُم"، وعن أبي هريرة رضي الله عنه

قال:"ادفعوا الحدود ما وجدتم لها مدفعا "وعن ابن عمر رضي الله عنه قال: " ادفعوا الحدود بالشبهات " وعن عائشة رضي الله عنه قالت: "ادرؤوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم " وعن عمر ابن الخطاب وابن المسعود رضي الله عنه كانا يقولان: "ادرؤوا عن عباد الله الحدود فيما شبه عليكم" .قال ابن حزم : وهي كلها لا شيء أما من طريق عبد الرزاق فمرسل والذي من طريق عمر كذلك لأنه عن إبراهيم عم عمر وإبراهيم لم يولد إلا بعد موت عمر رضي الله عنه بنحو خمسة عشرا عامًا.[1]

❖ **ردٌ الجمهور على ما أنكره الظاهرية** :ردَ الجمهور على الظاهرية في نقاط وهي :
قال ابن عابدين: طعن بعض الظاهرية في الحديث لأنه لم يثبت مرفوعا و الجواب أن له حكم الرفع لأن إسقاط الواجب بعد ثبوته بالشبهة خلاف مقتضى العقل وأيضا في إجماع فقهاء الأمصار على الحكم المذكور كفاية ولذا قال بعضهم أن الحديث متفق عليه وأيضا تلقته الأمة بالقبول، وفي تتبع المروي عن النبي ﷺ وعن أصحابه رضي الله عنهتلقين ماعز وغيره الرجوع احتيالًا للدرء بعد الثبوت ما يفيد القطع بثبوت الحكم وتمامه [2]

---

[1]-أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري(ت 456)،المحلى بالأثر، دارالفكر ،لبنان،بيروت (د ط)(د ت)، ج 12،ص59.

[2]-ابن عابدين محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي(ت1252ه)،رد المختار على الدر المختار وحاشية ابن عابدين،دارالفكر ،لبنان،بيروت،ط 2،1412ه،1992 م،ج4،ص 18

وأما الردُ في قوله رحمه الله(ليس فيها عن النبي ﷺنص ولا كلمة) ففي تتبعنا للمروي عن النبي ﷺوعن الصحابة رضي الله عنه ما يقطع في المسألة ففي حديث

حدثنا ابو كامل حدثنا يزيد بن زريع حدثنا خالد يعني الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس ان ماعزا بن مالك اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال انه زنى فاعرض عنه فاعاد عليه مرارا فاعرض عنه فسال قومه امجنون هو؟قالو ليس به باس قال افعلت بها قال نعم فامر ب هان يرجم فانطلق به فرجم ولم يصلي عليه»[1] كل ذلك يلقنه أن يقول نعم بعد إقراره بالزنا وليس لذلك فائدة إلا كونه إذا قالها تُرك وإلا فلا فائدة ولم يقل لمن اعترف عنده بدين لعله كان وديعة عنك فضاعت ونحوه وكذا قال للسارق الذي جيء به إليه – أسرقت ؟ ما أخاله سرق – فالأحاديث الصحيحة الواردة في هذا الباب متفق عليها وتلقتها الأمة بالقبول فالحاصل من هذا كله كون الحد يحتال بدرئه بلا شك ومعلوم أن هذه الاستفسارات المفيدة بقصد الاحتيال بالدرء كلها كانت بعد الثبوت لأنه كان بعد صريح الإقرار وبه الثبوت وهذا هو الحاصل من هذه الآثار ومنه **قوله** ﷺادرؤوا الحدود بالشبهات فمكان هذا المعنى مقطوعا لثبوته من جهة الشرع فكون الشك فيه شكا في ضروري فلا يلتفت إلي قائله ولا يعول عليه [2]

* إن كان التأكد من سلامة الإقرار بالحد بحيث لا يقيمها بشبهة فهذا نتفق فيه مع ابن الحزم وأصحابه وإن كان للتأكد من عدم وجود شبهة تتصل بالجاني أو بدليل الجناية أو بمادياتها وهذا ما لا يستطيع ابن الحزم إنكاره فهذا هو الدليل القاطع على إعمال مبدأ درء الحدود بالشبهات يقدمه ابن الحزم نفسه رادًا به على نفسه[3]

---

[1]-اخرجه ابي داوود في كتاب الحدود باب رجم ماعز ابن مالك تحقيق محمد يحي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية(د ط)(د ت) صيدا بيروت ج4ص146

[2]-كمال الدين ابن الهمام (ت861هـ)،فتح القدير، دار الفكر ،(د ط) (دت) ،ج5 ، ص 249

[3]-منصور محمد منصور الحفناوي،الشبهاتوأثرهافي العقوبة الجنائية في الفقه الإسلامي مقارنا بالقانون ج1،ص 279 (مصدر سابق)

وأما **ردُّ الجمهور على ابن الحزم في أنه** حديث مرسل:

قال **ابن جرير**:وأجمع التابعون بأسرهم على قبول المرسل ولم يأتي منهم إنكاره ولا عن أحد من الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين [1]

أي أنها وإن كانت هاته الأحاديث مرسلة فإن الإرسال لا يقدح بها عند العلماء و أكثر العلماء يحتجون بمراسيل الصحابة رضوان الله عليهم فلا يعتبرونها ضعيفة لان أي صحابي لم يتسنه له سماعه عن النبي ﷺفغالبا ما يكون قد سمعها عن صحابي أخر قد تحقق أخذه وسماعه من النبي ﷺ فثبوت شرف الصحبة له كاف في تعديله.

وقد اعتبر بعض العلماء مراسيل أئمة الحديث الموثوق بهم و المعروف تحريهم حجة ،والمرسل إذا أُسند عن ثقات يتقوى وتنكشف صحته إذ يجتمع حينئذ صورتان، صورة الإرسال وصورة الإسناد فإذا عارضهما مسند أخر كان أرجح منه بإعتضاد المرسل بالمسند و المتصل إلى منتهاه[2]

المطلب الثاني :القواعد الفقهية المرتبطة بقاعدة درء الحدود بالشبهات

1. قاعدة اليقين لا يزول بالشك :

هذه القاعدة أصل شرعي يدعمه العقل والقران الكريم وتعني أنه إذا ثبت أمر من الأمور أو حالة من الحالات ثبوتا يقينيا ، أي قطعيا ثم وقع الشك لوجود ما يزيله، يبقى الأمر المتيقن هو المعتبر الى أن يتحقق السبب المزيل [3]

وهذه القاعدة قال فيها العلماء: "أغلب الفقه يندرج تحتها ولها فروع كثيرة منها الأصل بقاء ما كان على ما كان أو إستصحاب الأصل وأيضا قولهم القديم يبقى على قدمه والأصل براءة الذمة والحدود تسقط بالشبهات وكل هذه فروع لهذه القاعدة [4]

---

[1]-عبد الرحمن ابن ابي بكر جلال الدين السيوطي (ت 1911ه)،تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي،تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفرياني، دار طيبة (د ط)(د ت)،ج 1، ص 223

[2]-محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسيني الكحلاني ثم الصنعاني أبو ابراهيم عز الدين المعروف بالأميرات(ت1182ه)،توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار،تحقيق أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة،دار الكتب العلمية،لبنان، بيروت ،ط 1،1417ه ،1997م،ج 1، ص 289

[3]-مصطفى أحمد الزرقا،المدخل الفقهيةالعام،ج 1 ص،ص 981 (مصدر سابق)

[4]-محمد حسن عبد الغفار،القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه،(دط)(دت)ج 4 ،ص 03

- **ومن تطبيقات هذه القاعدة :**

اعتماد اليقين ما أمكن في نسبة الجريمة إلى المتهم وأن الشك مهما كانت نسبته ومهما كان محله ومهما كان طريقه ينتفع به المتهم ويدرأ عنه الحد[1]

من شك أنه طلق امرأته أولا فلا يقع الطلاق لأن الأصل أنه لم يفعله، و إذا تيقن الزوجية و شك في الطلاق أو تيقن الطلاق و شك في الحل يبنى على اليقين[2]

والمفقود وهو الذي غاب عن بلده ولا يعرف خبره أنه حي أو ميت تجري عليه أحكام الأحياء فيما كان له فلا يورث ولا تبين امرأته لان حياته حين تغيب متيقنة وموته قبل المدة المضروبة شرعاً مشكوك فيدخل تحت قاعدة اليقين لا يزول بالشك [3]

ومن نتائج هذه القاعدة الأخذ في جرائم الحدود وعقوباتها ناقص من التكليف وذلك لأن الأصل في صغار السن أنهم غير مسئولين جنائيا فإذا ارتكب شخص جريمة لم يؤخذ بها إلا إذا كان قد بلغ أقصى سن من التكليف لأن ما ثبت باليقين لا يزول بالشك [4]

وجاء عن الثوري أنه قال: "سمعنا أن الحلم أدناه أربع عشر،وأقصاه ثمان عشرة، فإذا جاءت الحدود أخذ بأقصاها"[5]

ومن خلال شرح القاعدة التي تعتبر من أمهات القواعد الفقهية نستنتج أن قاعدة الحدود تدرأ بالشبهات قاعدة متفرعة عنها .

2.قاعدة الأصل براءة الذمة :

ومعنى هذه القاعدة أن الإنسان بريء الذمة من وجوب شيء أو لزومه و كونه مشغول الذمة خلاف الأصل ولأن الأصل براءة ذمة الإنسان فالمتمسك بالبراءة متمسك بالأصل والمدعي متمسك بخلاف الأصل ولذلك لا يقبل في دعوى شغل الذمة شاهد واحد ما لم

---

[1]-الموسوعة الفقهية،ط 02، الكويت،1406هـ،1906م،ج26،ص204

[2]-محمد مصطفى الزحيلي،القواعد الفقهية و تطبيقاتها في المذاهب الأربعة،ج1،ص101(مصدر سابق)

[3]-عزت عبيد الدعاس،القواعد الفقهية مع الشرح الموجز،دارالترمذي،سوريا،حمص,ط 1،1385هـ، 1965م،ج01،ص 16

[4]-محمد سليم العوا،في اصول النظام الجنائي،ج1، ص 126 (مصدر سابق)

[5]-ابن همام الصنعاني،المصنف،ج7،ص337 (مصدر سابق)

يُعتضد بشاهد أخر أو يمين المدعي عليه ولذلك كان القول للمدعي عليه مع يمينه عند عدم البينة لأنه متمسك بالأصل[1]

فمن ادعى على غيره التزامًا بدين أو بعمل ما مهما كان سببه من عقد أو إتلاف فعليه هو الإثبات إذا أنكر الخصم لأن هذا الخصم يتمسك بحالة أصلية هي براءة الذمة فيكون ظاهر الحال شاهداً له ما لم يثبت خلافه [2].

ومثال ذلك :

إذا ادعى رجل على بكر بالغة أن وليها زوجها منه قبل استئذانها،فلما بلغها سكتت وقالت بل رددت فالقول لها في الراجح لأن الزوج يدعي سكوتها ليمتلك بعضها من غير ظاهر معه وهي تنكر والظاهر هو الاستمرار على الحالة المتيقنة [3]**وأيضا:** الوادعي المستعير رد العارية فإن القول قوله إذا الأصل براءة الذمة ولهذا الوادعي رد الوديعة.

وبهذا تلتقي قاعدة الأصل ببراءة الذمة مع قاعدة الحدود تدرء بالشبهات والتي توجب التحري الدقيق قبل الحكم على المتهم ،بل وتعمل على دفع العقوبة على المتهم ما أمكن.

المطلب الثالث :القاعدة والقصاص

و قد سبق تعريف القصاص عند الفقهاء هو معاملة الجاني بمثل اعتداءه فالقصاص معناه المماثلة .

والقصاص مقدر من الشارع جنسا وقدراً فهو لا يختلف من حيث التقدير عن الحدود إلا من حيث أنه حق للعبد ومن هنا فيجوز العفو من المجني عليه أو من له حق العفو من أولياءه وسواء بلغ السلطان أم لم يبلغ ونظراً لكونه حقاً مقدراً فهناك من الفقهاء من أدخله ضمن جرائم الحدود [4]

---

(1)-محمد صدقي بن أحمد البورنو،الوجيز في ايضاح قواعد الفقه الكلية،مؤسسة الرسالة،ط4،1416هـ 1996م،ج1،ص 179.

(2)-مصطفى أحمد الزرقا،المدخل الفقهي العام،ج1،ص984 (مصدر سابق).

(3)-محمد صدقي بن أحمد البورنو،الوجيز في ايضاح قواعد الفقه الكلية،مؤسسة الرسالة،ط 4،1416هـ، 1996 م،ج1,ص 179.

(4)-عبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري (ت 1360هـ)،الفقه على المذاهب الأربعة،دار الكتب العلمية لبنان،بيروت،ط02،1424هـ،2003م،ج05،ص244

وهو من العقوبات التي شددت الشريعة فيها لما لهذه الجريمة من جسامة فهي اعتداء على حق كبير من حقوق الفرد تمس حياته وأعضاءه، فهي تؤثر على الفرد والمجتمع وأثرها يقع على الفرد أكثر من المجتمع لأنها تمس حياته أو أعضاءه لذلك فالشريعة أعطت الفرد الحق الكامل في الاقتصاص من الجاني بقدر الاعتداء الذي حصل له وبعد ثبوت تلك الجريمة لدى الحاكم [1]

ومن الأحاديث التي تدل على العفو في القصاص:

حدثنا إسحاق بن منصور قال: أنبأنا حسان بن هلال قال: حدثنا عبد الله بن بكر المزي عن عطاء بن أبي ميمونة قال: لا أعلمه إلا عن أنه ابن مالك قال: «مَا رُفِعَ إِلَى رَسُول الله ﷺ شَيءٌ فيه قَصَاص إِلَّا أَمَرَ فيه بالعَفُو»[2]

وعن أبي السفر[3] قال: قال أبو الدرداء سمعت رسول الله ﷺ يقول :«مَا من رَجُل يُصَابُ بشَيء من جَسَده فَيتَصَدَّق به إِلَّا رَفَعَهُ اللهُ به دَرَجَة أَو حَطَّ عَنهُ به خَطيَئَة»سمعته بأذناي ووعاه قلبي.[4]

ومنه نستنتج أنه من الأحاديث المروية عن النبي ﷺ التي تحث على العفو في القصاص وتأسيسا على ما سبق فالنصوص التي تؤكد قاعدة درء الحدود بالشبهات لا تشمل عقوبات القصاص ... كما أن الأهداف العامة لقاعدة درأ الحدود بالشبهات والتي منها إقرار العدالة وبث الطمأنينة لدى أفراد المجتمع بحيث لا توقع عقوبة على غير

---

[1]- محمد سليم العوا،في أصول النظام الجنائي،ج 1،ص 118 (مصدر سابق)

[2]- رواه ابن ماجة في كتاب الديات باب العفو في القصاص،تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار احياء الكتب العربية(دت)(د ط)ج 02،ص898 ،رقم الحديث 2692

[3]- **أبي السفر:** عبد الله ابن أبي السفر و اسمه سعيد بن يحمد و يقال ابن أحمد ابن الثوري الكوفي روى عن أرقم بن شرحبيل و عامر الشعبي ورى عنه :سفيان الثوري و شريك بن عبد الله وروى له الجماعة سوى الترمذي (يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف (ت742هـ)،في أسماء الرجال ،تحقيق بشار عواد معروف،دار مؤسسة الرسالة،لبنان،بيروت،ط1400،01هـ،1980،ج15،ص41.)

[4]- رواه ابن ماجة في كتاب الديات باب العفو في القصاص،تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي،دار احياء الكتب العربية، (دط)(د ت)ج 02، ص 898 رقم الحديث 2693.

مستحقها وكذلك الأهداف العامة لهذه القاعدة من الزجر والردع ،كل هذه الأشياء تجعل تطبيق هذه القاعدة أمرا ضروريا لابد منه[1]

- ✓ **وذكر ابن نجيم أن القصاص كالحدود في سبع مسائل وهي :**

الأولى :يجوز القضاء بعلمه في القصاص دون الحدود كما في الخلاصة

الثانية : الحدود لا تورث والقصاص يورث

الثالثة: لا يصح العفو في الحدود ولو كان حد القذف بخلاف القصاص

الرابعة:التقادم لا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف الحدود سوى حد القذف

الخامسة: يثبت بالإشارة والكتابة من الأخر بخلاف القصاص

السادسة : لا يجوز الشفاعة في الحدود وتجوز في القصاص

السابعة:الحدود سوى القذف لا تتوقف على الدعوى بخلاف القصاص لا بد فيه من الدعوى [2]

و **القصاص كالحدود في الدفع بالشبهة فيسقط بها كما تسقط الحدود بها**،فلا قصاص على من ذبح نائما أو ادعى أنه ذبحه و هو ميت ،ولا قصاص بقتل من قال أقتلني فقتله[3]

---

[1]-صقر زيد حمود السهلي،اشراف علي محمد الحسين الموسى،المعهد العالي للعلوم الإسلامية ،ص 14 ،1414هـ ،1993م

[2]ابن نجيم ، الأشباه و النظائر ، ج 1 ، ص 110 (مصدر سابق)

[3]عبد الكريم زيدان ،شرح القواعد الفقهية في الشريعة الإسلامية ، ص 170 (مصدر سابق)

المبحث الثالث: أثر الشبهة في اسقاط الحدود و القصاص – نموذج تطبيقي-

المطلب الأول: الفرق بين الحدود و القصاص

المطلب الثاني :مثال تطبيقي لحد السرقة

المطلب الثالث :مدي تاثير الشبهة على الحدود والقصاص

المبحث الثالث:أثر الشبهة في اسقاط الحدود و القصاص– نموذج تطبيقي –

للحدود و القصاص جملة من الفوارق التي دأب الفقهاء على إيضاحها و بيانها، وبناء على هذه الفروق أقرت الشريعة الإسلامية نظام العقوبات في القصاص وباقي الحدود من أجل تحقيق حياة يسودها الأمن والاستقرار، وفي هذا المبحث سنقدم ثلاثة مطالب ندرس فيها الفوارق بين الحدود و القصاص ومثالًا تطبيقيا لحد السرقة إضافة لأثر الشبهة في الحدود و القصاص.

المطلب الأول: الفرق بين الحدود و القصاص

إن الشريعة الإسلامية تنظر إلى الناس على حد سواء لا فرق بين عربي و عجمي أو أسود وأبيض إلا بالتقوى و ذلك لقوله تعالى :

ﭐ ﱡ ﱠ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﷻ[1]

وحدود الله تعالى جاءت لتطبق على جميع الناس و بدون تفرق بين حاكم و محكوم فالجميع على قدم المساواة أمام الحدود الشرعية و التي تتمثل في حد الردة و حد الزنا و حد السرقة و حد القذف و شرب الخمر و غيرها ، وقتل النفس التي هي من أعظم الحدود خطورة لأنه يتعلق بالجنايات التي فيها القتل و الاعتداء على الآخرين بإنزال الجروح و غيرها ، لذلك كان لحد القصاص و باقي الحقوق تمايز و فوارق نوجزها فيما يلي :

إن تعريف عقوبة الحد بأنها العقوبة المقدرة حقا لله تعالى إلى التخصيص وبهذا التعريف تخرج العقوبات المقررة للقصاص لأن هذه العقوبات و إن كانت مقدرة شرعا إلا أنها مقررة حقا للأفراد، ومعنى أن العقوبة مقدرة شرعا أن الشارع عين نوعها وحدد مقدارها و لم يترك اختيارها أو تقديرها لولي الأمر و القاضي[2]

لا يجوز الشفاعة في الحدود لأنها حق لله تعالى،فمن أصاب حدا من حدود الله ينبغي أن يقام عليه الحد، حيث جاء عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن قريشا أهمهم شأن المخزومية التي سرقت فقالوا :مَن يُكَلِّمُ فيهَا رَسُولَ الله ﷺ فَكَلَّمَهُ أُسَامَة فَقَال رَسُولُ الله

---

[1]-سورة الحجرات ،الآية 13.

[2]-عبد القادر عودة،التشريع الجنائي الاسلامي مقارنا بالقانون الوضعي،ج 02،ص344 مصدر سابق)

ﷺ : «أَتَشفَعُ في حَد من حُدُود الله ثُمَ قَامَ فإختَطَبَ فَقَال : أَيُهَا النَّاسُ إنَّمَا أَهلَكَ الذّينَ من قَبلكُم أَنَّهُم كَانُوا إذَا سَرَقَ فيهُم الشَّريفُ تَرَكُوه وإذَا سَرَقَ فيُهم الضَّعيفُ أَقَامُوا عَليه الحَد وأَيّمَ الله لَو أَنَّ فَاطمَةٌ بنتُ مُحمَد سَرَقَت لَقَطَعتُ يَدَهَا»[1]

أما القصاص فلو تنازل أحد من الورثة عليه سقط القصاص، فأحيانًا يسقط القصاص إلى الدية أو لفوات المحل.

لا يجوز العفو في الحدود بينما يجوز العفو في القصاص قال تعالى :

الحدود لا تسقط أبدا إذا وصلت إلى السلطان و ذلك مما وضح في الحديث ما روي عن صفوان بن أمية قال :«كُنتُ نائمًا في المَسجد عَلَى خَميصَة لي فَسُرقَت فَأَخذنَا

ﭦﭧﭨ□□□□□□□□□□□□□□□ﯨﯩ□ﯪ□□ﯫ□□□□□

□□ﯬﯭﯮﯯﯰﯱﯲﯳ[2]

السارق فرفعناه إلى رسول الله ﷺ فأمر بقطعه فقلت يا رسول الله أفي خميصة ثمن ثلاثين درهما ؟ أنا أهبها له أو أبيعها له، قال : فهلا كان هذا قبل أن تأتيني به»[3]

وحديث صفوان يدل على أن العفو بعد الرفع إلى الإمام لا يسقط به الحد و هو مجمع عليه[4].

المطلب الثاني :مثال تطبيقي لحد السرقة

مما سبق من تعاريف الفقهاء للسرقة يبين ما وضعه الفقهاء من شروط اعتبار الفعل سرقة و تتمثل هذه الشروط بصفة عامة في الأخذ خفية وأن يكون الشيء المأخوذ محرزا متمولاً مملوكا للغير و أن لا يكون للسارق تأويل ولا شبهة و أن يكون المسروق مما لا يتسارع إليه التلف فمن قام بالفعل المادي للسرقة و استوفى فعله في هاته الشروط و

---

[1]- أخرجه الشوكاني في كتاب الحدود باب ما جاء في السارق يوجب السرقة بعد وجوب القطع و الشفع فيه ، تحقيق عصام الدين الصبابطي، دار الحديث،مصر،ط 01،1414هـ ،1993 م ,ج 7، ص 162، رقم الحديث 3158 متفق عليه.

[2]- سورة البقرة،الأية 178.

[3]- أخرجه الشوكاني في كتاب الحدود باب تفسير الحرز و أن المرجع فيه الى العرف،تحقيق عصام الدين الصبابطي،دار الحديث،مصر،ط1،1413هـ،1993م،ج7،ص154،رقم الحديث3146 .

[4]- الشوكاني،نيل الأوطار،ج 07 ،ص 154 (مصدر سابق) .

اكتملت أركانه عوقب على فعله هذا بالعقوبة الحدية أما من وقع منه هذا الفعل المادي مع وجود شبهة من الشبهات التي تلحق الركن الشرعي لجريمة السرقة فإن عقوبتها الحدية تندرء عنه ولا يلزم بها سواء ترتب على ذلك إعفاؤه من جنس العقوبة أو إعفاؤه من العقوبة الحدية و سنعرضفيما يلي مثال لجريمة السرقة قد اكتمل فيها الركن المادي:

- في عام القحط في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه سرق رجل من بيت مال المسلمين والله عزوجل يقول في كتابه العزيز

ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﮋ □□□□□□□□□ يم يى □□□□ ﮊ[1]

الشبهة التي تعتري هذه السرقة:

الرجل الذي سرق لابد أن له سهم في بيت مال المسلمين فلعله ما سرق إلا سهمه يعني أخذ ملكه ولم يأخذ مال الغير ، وشرط القطع هو أن يأخذ مال الغير فهذه شبهة تجعلنا لا نقيم عليه الحد لان الحدود تدرأ بالشبهات فالرجل له حق في بيت مال المسلمين ولعل المال الذي سرقه هو سهمه بغض النظر عن التفصيلات الفقهية التي تقول إن كان فوق سهمه أو تحت سهمه نصابا أو غير نصاب لان الغرض هو تطبيق هذه القاعدة وبسبب ذلك ترد علينا شبهة [2]

---

(1)- سورة المائدة –الاية 38

(2)- محمد حسن عبد الغفار ،القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه،ج05، ص 74 (مصدر سابق)

واستدل لها ابن القيم من الأثر و القياس :

قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: لا تقطع اليد في عذق و لا عام السنة[1]

قال السعدي[2]:سألت أحمد عن هذا الحديث فقال :العذق هو النخلة والسنة هو المجاعة فقلت :لأحمد نقول به فقال :أي لعمري فقلت : إن سرق في مجاعة لا تقطعه فقال: لا إذا حملته الحاجة على ذلك والناس في مجاعة وشدة

أما في القياس : قال ابن القيم رحمه الله وإسقاط القطع عن السارق في عام المجاعة هو محض القياس ومقتضى قواعد الشريعة فإن السنة إذا كانت سنة مجاعة وشدة غلب على الناس الحاجة والضرورة فلا يكاد السارق يسم من ضرورة تدعوإلى ما يسد رمقه ويجب على صاحب المال بذل ذلك له إما بالثمن أو مجاناً لوجوب المواساة وإحياء النفوس مع القدرة على ذلك و الإيثار بالفضل مع ضرورة المحتاج هذه شبهة قوية تدرأ القطع عن المحتاج وهي أقوى من كثير من الشبه التي يذكره كثير من الفقهاء بل إذا وازنت بين هذه الشبهة وبين ما يذكرونه ظهر لك التفاوت .

❖ **وجه الاستدلال من القياس:**

بهذا الدليل الذي استدل به ابن القيم بالقياس أنه يقيس حالة السارق عام المجاعة لحاجته إلى ما يأكله على حالة المضطر بجامع الحاجة إذ الضرورة المبيحة هي التي يخاف على نفسه الهلاك ، فصارت الحاجة هنا شبهة قوية أسقطت الحد عنه وهو القطع[3]

---

[1]-اخرجه الصنعاني في كتاب اللقطة باب القطع في عام سنة ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، دار المجلس العلمي, الهند، ط 02 ،1403هـ،ج 10،ص242 رقم الحديث 18990

[2]-**السعدي** : الشيخ العالم الحافظ محدث ومرو أبو عبد الرحمن عبد الله بن محمود بن عبد الله السعدي المروزي توفي في 236 هـ حدث عنه ابو منصور الازهري والفقيه احمد بن سعيد المعداني وقد سمع منه امام الائمة ابن خزيمة .شمس الدين ابو عبد الله محمد بن احمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت748),سير اعلام النبلاء ,دار الحديث القاهرة مصر ط1, 1427هـ2006م ,ج11,ص244

[3]بكر بن عبد الله أبو زيد,الحدود والتعزيرات عند ابن القيم، دار العاصمة،ط 02،1415هـ،ج01،ص 374 و 375.

المطلب الثالث:مدى تاثير الشبهة على الحدود والقصاص

1. أثر الشبهة على الحدود:

الشبهة التي يُدرأ بها الحد هي ما يفعله المرء وهو لا يعلم تحريم ذلك كالنكاح (نكاح المتعة)،وهو يحسب أن ذلك له حلال وإذا كان الفقهاء قد اتفقوا على درء الحدود بالشبهات،لأن الحد عقوبة متكاملة فتستدعي جناية متكاملة و لا تتكامل الجناية إلا عند انتفاء الشبهة.

2. أثر الشبهة على القصاص :

إن قاعدة درء الحدود بالشبهات من أهم المبادئ الشرعية في أحكام العقوبات ترجع إلى نصوص في السنة النبوية ، كما ترجع إلى الاجتهاد الفقهي والسوابق القضائية منذ عهد الخلافة الراشدة فإذا قامت لدى القاضي شبهة في ثبوت ارتكاب الجريمة الموجبة لعقوبة من عقوبات الحدود أو القصاص في الشبة لها أثرها في الحكم ببراءة المتهم مما أسند إليه

ومثال ذلك:

لو قطع فعفا المقطوع عن قوده وأرشه،فإن لم يسر القطع بأن اندمل فلا شيء من قصاص أو أرش لإسقاطه الحق بعد ثبوته ،إن سرى للنفس فلا قصاص في نفس و لا طرف،لأن السراية تولدت من معفُّو عنه فصارت شبهة دافعة للقصاص[1]

أثر الشبهة في الحد:

إن سقوط الحد بالشبهة لا يقتضي ترك المتهم بالمرة بل قد يعدل الحاكم معه للتعزير كما لو سقط حد الزنا بشبهة أو فقدان شرط فإن الفاعل يعاقب بالتعزير على ما صدر منه ومن أقر بالسرقة ثم رجع عنها يحكم عليه بإعادة المسروق أو ضمان قيمته

و قد يكون سقوط الحد مفضيا إلى إقامة حد أخر أخف منه ، كالشهود على جريمة الزنا إذا رجعوا على شهادتهم فإنهم يحدون بحد القذف .

و قاعدة درء الحدود بالشبهات هذه من القواعد التشريعية التي أوردها المحدثون عن رسول ﷺ بروايات متعددة في مسائل كثيرة وقعت في أوقات مختلفة فإن وجدت شبهة من ذلك ومما يعتد به الفقهاء لم يصبح في إمكان القاضي الحكم بالعقوبة الحدية بالنسبة

[1]-أحمد الخطيب الشربيني،مغني المحتاج الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج،ج 05،ص 291 (مصدر سابق)

لهذه الجريمة التي خالط أحد أركانها أو دليل إثباتها شيء من ذلك فوجود الشبهة إذا قد درء الحد.

إن في عقوبة الحدود والقصاص إيقاع للضرر على النفس أو العفو ، وفي درء الحد بالشبهة دفع لهذا الضرر والعقوبة المؤلمة أو المزهقة للنفس عمن وقعت منه المعصية وهذا يتناسب مع الشريعة الإسلامية التي جاءت لدرء المفاسد وجلب المصالح والتي من أهمها المحافظة على النفس لأنها من الضروريات الخمس: حفظ الدين والنفس والنسل والمال و العقل ،فلا يحل إيقاع الضرر عليها إلا إذا كان الدليل قويا لدرجة انعدام الشبهة

يقول الشوكاني :"ولا شك إن في إقامة الحد أضرار بمن لا يجوز الإضرار به فهو قبيح عقلا و شرعا، فلا يجوز منه إلا ما أجازه الشارع كالحدود و القصاص وما أشبه ذلك بعد حصول اليقين لأن مجرد الإدعاء و الحدس و التهمة و الشك مظنة الخطأ والغلط ،وما كان كذلك لا يستباح به تأليم المسلم وإضراره بدون خلاف.كما أن في تطبيق قاعدة درأ الحدود بالشبهات فتح المجال للستر على المذنب و عدم افتضاحه بين الناس و تسهيل توبته و رجوعه إلى الله[1]

وإن الأخذ بقاعدة ادرؤوا الحدود بالشبهات سقوط الحد عن الفاعل و قد يعزر الفاعل في بعض الحالات كما في سرقة الأب من مال ولده ، يسقط عنه حد السرقة ولكنه يعزر ومن يأتي زوجته في دبرها يدرأ عنه الحد للشبهة في المحل و لكنه يعزر وكذا من يأتي زوجته و هي حائض[2].

---

[1]-الشوكاني, نيل الأوطار,ج07,ص128 (مصدر سابق)

[2]-عبد الكريم زيدان,شرح القواعد الفقهية في الشريعة الإسلامية,ص 171 (مصدر سابق)

خاتمة

خاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ففي نهاية هذا البحث المتواضع, لا يسعني إلاأن اشكر الله العلي القدير الذي أعانني على جمعه ووفقني إلىإتمامهوقد توصلت إلى النتائج التالية:

1-تعريفات الفقهاء للشبهة أنها مايشبه الثابت وليس بثابت في نفس الأمر.

2-الحدود عقوبات مقدرة من الشارع لا يجوز الزيادة عليها ولا النقصان منها ولا إسقاطهاوتجوز الشفاعة فيها قبل وصولها للحاكم,وهذه الحدود إما حق الله أو حق الله فيها غالب إما عقوبات القصاص فيجوز العفو والشفاعة والإسقاطلأنها حق الآدمي

3-الحدود تدرا بالشبهات باتفاق العلماء باستثناء أهل الظاهر فهم لايقولون بمبدأ درا الحد بالشبهة

4-الشبهة إذا كانت قوية تسقط العقوبة بالكلية عن المتهم وتنفي عن الفعل صفة الإحرام ,وإلا فان الفعل يبقى مجرما ولكن تحول العقوبة الحدية إلى عقوبة تعزيرية

5- اختلاف جرائم الحدود عن غيرها من الجرائم الأخرى من حيث الإثبات ومن حيث العقوبات تمييزها بمميزات معينة

6-حرصت الشريعة على دقة الإحكامفي جرائم الحدود فوجدوا ان الشبهة يعني عدم الحكم بالعقوبة الحدية فلابد من ثبوت الإدانة بالدليل القاطع الخالي من أي شبهة

7-سبق الشريعة الإسلامية لغيرها إلى كل ما فيه المصلحة تحقيق العدالة الجنائية وما قاعدة درا الحدود بالشبهات إلا خير دليل على ذلك

إن الفقهاء اجمعوا على أن الحدود تدرا بالشبهات لثبوت ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم في القول والعمل وأثار الصحابة رضوان الله عليهم من بعده ولم يخالف في ذلك إلا أهل الظاهر فهم لا يأخذون بذلك.

التوصيات:

الشبهة من المواضيع المهمة التي تناولها العلماء بالدراسة والبحث لما تحمله من أهمية بالغة في الحفاظ على نزاهة الإحكام الشرعية وحفظ حقوق العباد ولعل من أهم القيم التي بنيت عليها الشريعة أصولا وفروعا هو العدل فمن خلال بحثي في موضوع الشبهة وأثرها في الحدود والقصاص خلصت إلى بعض التوصيات

1-دعوة القضاة إلى التثبت والاحتياط في إدانة المتهم إعمالا لقاعدة الشبهة التي تعد احد النتائج المباشرة لقرينة الشبهة

2-يجب أن أنبه إلى أن درء الحدود بالشبهات لا يعني التهاون بها او المماطلة في إقامتها كما لا يعني أيضا إعطاء الجاني فرصة للتملص من العقاب وهو يستحقه إنما يعني ذلك أن لا يقام حد إلا بعد ثبوته قطعيا بحيث لا تبقى فيه شائبة من شك أو اشتباه حتى لا يعاقب الناس بالظنية

3-دعوة الجامعات والكليات والمعاهد الإسلامية إلى وضع مناهج علمية لدراسة النظام الجنائي الإسلامي مقارنا بالنظم الجنائية الحديثة.

4-الدعوة إلى عقد وتنظيم ملتقيات وندوات علمية حول الشبهة وأثرها في الحدود والقصاص من اجل إزاحة اللثام عن عناصر هذا الموضوع وجزئياته المبهمة.



فهارس عامة



فهرس الآيات

فهرس الآيات القرآنية

طرف الآية
.....
....
...□□ □
.....□
...□□ □
.....
بن..... □ □
خم .....
.....□ □
... □ □
...
...
...□ □ □

□ □...

ى ني ..

□.....

□ ..

..

□ .....

.....

□ ..... □

□ □□ □ □

□ □

□□.

ي تر..

فهرس الأحاديث

فهرس الأحاديث النبوية

الرقم	طرف الحديث	الراوي	الصفحة
1	سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :إن الحلال بين و إن الحرام بين...	مسلم	9
2	قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «يَدرس الإسلام كما يدرس وَشيُ الثوب...	ابن ماجة	12
3	سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ، يقول:إذا زنت أمة أحدكم...	البخاري	19
4	« قلت يا رسول الله أي الذنب أعظم عند الله ؟...	البخاري	21
5	:« قال النبي صلى الله عليه وسلم : لا يزني الزاني حين يزني....	البخاري	22
6	«قال صلى الله عليه وسلم : خذوا عني خذوا عني	مسلم	22
7	«أتى رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم	الشوكاني	22
8	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:اجتنبوا السبع الموبقات..	مسلم	25
9	«أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقطع في ربع دينار ...	أبو داوود	27
10	قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:« من حمل علينا	ابن ماجة	29
11	:« لا تعذبوا بعذاب الله...	البخاري	31
12	: أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل وهو يقسم تمرا	الشيخان	32
13	قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعنت الخمر و شاربها ...	البيهقي	35
14	جرحت إنسانا ، فاختصموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ...	مسلم	41
15	قال صلى الله عليه وسلم: «لا يقتل مسلم	ابن ماجة	43
16	«لا يقاد الحر بالحر »	البيهقي	43

17	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «لا يقتل بالولد	ابن ماجة	43
18	«أن جارية وجد رأسها قد رُض بين حجرين ...	مسلم	45
19	«ادرؤوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم ...	الترمذي	52
20	«ادرؤوا الحدود عن المسلمين فإن كان له مخرج....	الترمذي	54
21	« سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ادرؤوا الحدود »	الدار قطني	55
22	« المسلم أخو المسلم لا يظلمه...	البخاري	55
23	«أن ماعزا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأقر عنده أربع مرات .	الحاكم	55
24	« أن رجلا من أسلم جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ..	مسلم	56
25	« فقال: يا رسول الله إني زنيت فأقسم على كتاب الله ...	الحاكم	56
26	أنه أتى بسارق فقال ما أخالك سرقت فقال :..	أبو داوود	56
27	أن النبي صلى الله عليه وسلم« قطع يد امرأة »....	البخاري	57
28	كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فجاءه فصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم	البخاري	57
29	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لاعن بين العجلان امرأته فقال	ابن ماجة	57
30	استكرهت امرأة ، على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ...	ابن شيبة	57
31	«اجتنبوا هذه القاذورات التي نهى الله...	الحاكم	58
32	«ادفعوا الحدود ما وجدتم له مدفعا»	ابن ماجة	58
33	«لأن أعطل الحدود بالشبهات...	بن أبي شيبة	59
34	« ادرؤوا الجلد و القتل عن المسلمين....	البيهقي	58
35	قالوا : «إذا اشتبه عليك الحد فادرأه»	بن أبي شيبة	59
36	قالوا:«إذا اشتبه عليك الحد فادرأه ما استطعت »	الدارقطني	59

37	« إذا بلغ في الحدود لعل و عسى فالحد معطل»	الحاكم	59
38	« لو لم أجد للسارق و الزاني و شارب الخمر..	الحاكم	59
39	إذا امرأة ضخمة على حماره تبكي قد كاد الناس ...	بن أبي شيبة	60
40	أن عمر ابن الخطاب أتى بامرأة لقيها راع بفلاة من الأرض	الحاكم	60
41	أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه بامرأة من أهل اليمن	البيهقي	60
42	أن رجلا أضاف أهل بيت فاستكره منهم امرأة ...	بن أبي شيبة	60
43	ما من رجل يصاب بشيء من جسده فيتصدق به إلا رفعه الله به	ابن ماجة	71
44	أتشفع في حد من حدود الله ثم قام فإختطب	الشوكاني	75
45	كنت نائما في المسجد على خميصة لي.....	الشوكاني	75
46	لا تقطع اليد في عذق و لا عام السنة	الصنعاني	77

فهرس الأعلام

فهرس الأعلام

الرقم		اسم العلم	الصفحة
1	ابن تيمية شيخ الاسلام	احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن أبي القاسم الخضر النميري الحراني الدمشقي الحنبلي أبو العباس تقي الدين	35
2	السيوطي	جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي	63
3	ابن نجيم :	زين بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن محمد	64
4	الشوكاني:	أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن محمد الشوكاني المالكي	64
5	ابن المنذر	محمد بن ابراهيم ابن المنذر: النيسابوري أبو بكر	64
6	شهاب الدين المالكي :	عبدالرحمن بن محمد بن عسكر البغدادي أبو زيد أو أبو محمد	64
7	أبي السفر:	عبد الله ابن أبي السفر و اسمه سعيد بن يحمد و يقال ابن أحمد ابن الثوري الكوفي	72
8	السعدي :	الشيع العلم الحافظ محدث ومرو أبو عبد الرحمن عبد الله بن محمود بن عبد الله السعدي المروزي	78

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القران الكريم برواية ورش عن نافع

مصادر ومراجع(:)

1. إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي الحنفي (ت 956هـ)،مجمع الأنهر في ملتقى الأبحر ،دار الكتب العلمية ،لبنان ،بيروت ،ط1 ، (د ت)
2. ابن حاجب الكردي المالكي ،جامع الأمهات ،(د ط) (د ت)
3. ابن عابدين حمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت1252هـ) ،رد المختار على الدر المختار و حاشية بن عابدين، دار الفكر ، لبنان ، بيروت ن ط 2 ، 1412هـ ،1992 م
4. ابن قدامة المقدسي (ت 620هـ) ، عمدة الفقه ، المكتبة العصرية 1425 هـ ، 2004 م
5. ابن منظور ، لسان العرب ،دار صادر ، لبنان بيروت
6. أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكرياء ، معجم مقاييس اللغة
7. أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: 385هـ)،سننالدارقطني، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ط1، 1424هـ، 2004م
8. ابو العباس أحمد بن محمد الخلوتي الشهير بالصاوي المالكي (ت 1241هـ)،بلغة السالك في أقرب المسالك، دار الكتب العلمية ،لبنان بيروت ، (د ط) (د ت)
9. أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت 595هـ) ، بداية المجتهد و نهاية المقتصد ، مطبعة مصطفى الباي ،ط 4 ، 1395 هـ،1975م
10. أبو بكر أحمد بن حسين بن علي البيهقي ، السنن الكبرى للبيهقي ، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ، ط 1، 1344هـ
11. أبو بكر أحمد بن حسين بن علي البيهقي، سنن البيهقي ، تحقيق عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، بيروت ، ط 3، 1424هـ ، 2003 م

12. أبو بكر بن أبي شيبة عبد الله بن محمد بن إبيراهيم بن عثمان بن خواستيالعيسى ، مصنف ابن أبي شيبة ، مكتبة الرشد ،ط 1 ، 1409هـ ،
13. ابو بكر عبد الرزاق ابن همام الصنعاني(المتوفي211هـ)تحقيق عبد الرحمان الاعظمي مكتب الاسلامي لبنان بيروت ط2 1403هـ
14. أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليمني اليماني الصنعاني ، المصنف ، المجلس العلمي ، الهند ط 2 ، 1403هـ
15. أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت275هـ)، دار الكتاب العربي ، لبنان، بيروت ،(د ط)(د ت)،
16. أبو عبد الرحمن عد الله بن صالح بن محمد بن حمد البسام (ت 1423هـ) ، تيسير السلام شرح عمدة الأحكام ، مكتبة التابعين مصر ، القاهرة ، ط 10 ، 1426هـ ، 2006 م
17. ابو عبد الله الحاكم محمد ابن عبد الله ابن محمد بن حمدويه ابن نعيم ابن الحكم الضبيالطهماني النيسابوري المعروف باين الربيع (ت405هـ)،المستدرك على الصحيحين دار الكتب العلمية ،ط1، 1411هـ 1995م
18. أبو عبد الله عبد الرحمن بن ناصر بن حمد أل سعدي (ت 1376هـ)، منهج السالكين و توضيح الفقه في الدين ، ط1، 1421هـ،2000 م
19. أبو عبد الله محمد بن يزيد الربعي القزويني ابن ماجة، سنن ابن ماجة،دار احياء الكتب العربية
20. أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسمبن الحسن السلمي (ت660هـ)،قواعد الأحكام في مصالح الأنام،دار المعارف
21. أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن الحزم الأندسي القرطبي الظاهري (ت 456هـ) ، المحلى بالأثر ، دار الفكر ، لبنان ، بيروت ، (د ط) (د ت)
22. أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي (ت260هـ) ، المغني لإبن قدامة ،مكتبة مصر ، القاهرة (د ط) ،1388هـ ، 1967 م

23. أبوعبد الله شمس الدين القرطبي (ت671هـ) ، الجمع لأحكام القرأن ، تفسير القرطبي، دار الكتب المصرية ،ط 2، 1384هـ ، 1964 م
24. أبي الفيض محمد ياسين بن عيس الفدانيالمكي ، الفوائد الجنية حاشية المواهب السنية سرح الفرائد البهية في نظم القواعد الفقهية ، دار البشائر الإسلامية، ط 2، 1417 هـ ، 1996 م
25. أبي بكر محمد بن ابراهيم ابن المنذر النيسابوري (ت 318هـ) ، الإجماع ، مكتبة الفرقان، راس الخيمة، عجمان، ط 2، 1420هـ ،1999م
26. احمد ابن محمد ابن علي الفيومي ثم الحموي ابو العباس (ت770هـ)،المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ،المكتبة العلمية ،لبنان ،بيروت (د ط) (د ت)
27. احمد فتحي بهنسي ،مدخل الفقه الجنائي الاسلامي ،دارالشروق ،لبنان بيروت،ط2، 1400هـ، 1980م
28. بكر بن عبد الله أبو زيد ، الحدود و التعزيرات عند ابن القيم ، دار العاصمة (د ط) (د ت)
29. بكر بن عبد الله ابو زيدبن محمد بن عبد الله (ت1429)،طبقات النسابين ،دار الرشد ،السعودية،الرياض،ط1، 1407هـ،1987م
30. بكر جابر الجزائري ، منهاج المسلم ، ط جديدة ، 1974م ، مصر ، القاهرة ، الإسكندرية
31. بهرام بن عبد العزيز بن عمر بن عوض (ت805هـ)،الشامل في فقه الإمام مالك ،مركز نجيبويه للمخطوطات ،ط1 ،1429هـ
32. تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الغربي (ت1010هـ)،الطبقات السنية في تراجم الحنفية،(د ط)،(د ت)
33. الحاكم النيسابوري ،المستدرك على الصحيحين،مطبعة مجلس دائرة المعارف ط1،(د ت)،
34. الحبيب بن الطاهر ، الفقه المالكي و أدلته ، (د ط) (د ت) مؤسسة المعارف ، لبنان ، بيروت ، ط 1 ، 1430هـ ، 2009 م

35. خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (ت1396)،الاعلام، دار العلم للملايين،ط15،ايار ماي 2002م،
36. زين الدين بن إبراهيم بن محمد بن معروف بن نجيم المصري (ت970هـ)، البحر الرائق شرح كنزالدقائق،دار الكتاب الإسلامي ،ط2 ،(د ت)
37. سعود بن عبد العالي البارودي العتيبي ، الموسوعة الجنائية الإسلامية المقارنة ، ط 2 ، 1427هـ
38. سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي المصري الشافعي (ت 1221هـ) ، تحفة الحبيب على شرح الخطيب ،دار الفكر (د ط)،1415هـ ،1995م
39. شمس الدين محمد أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن،مغني المحتاج الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (د ط) (د ت)
40. شمس الدين محمد بن أبي عباس أحمد بن حمزة شهاب الديين الرملي (ت 1004هـ) ،نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ،دار الفكر ،بيروت ،لبنان ،ط الأخيرة ،1404هـ ،1904 م
41. شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان الذهبي (ت748هـ، 1374م)،سير اعلام النبلاء، تحقيق بشار عواد معروف ومجي هلال السرحان،مؤسسة الرسالة،ط11، 1417هـ،1996م،
42. صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان ، الملخص الفقهي ،دار العاصمة ، الرياض ، السعودية ، ط 1 ، 1422 هـ
43. عبد الرحمان بن ابي بكر جلال الدين السيوطي (ت911)،تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي،دار طيبة،(د ط)(د ت)
44. عبد الرحمان بن صالح العبد اللطيف ،القواعد والضوابط الفقهية المتضمنة للتسيير ،دار عمادة البحث العلمي السعودية المدينة ، ط2، 1423هـ،2003م
45. عبد الرحمن محمد عوض الجزيري (ت 1360هـ) ، الفقه على المذاهب الأربعة ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، بيروت ، ط 2 ، 1424 هـ ، 2003م

46. عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي،دار الكاتب العربي،لبنان ، بيروت،(د ط)(د ت)
47. عبد الكريم بنمحمدبن منصور التميمي السمعاني المروزي ابو سعد (ت562هـ)التحبير الكبير في المعجم الكبير،تحقيق منيرة ناجي سالم دار رئاسة ديوان الاوقاف،العراق ،بغداد،ط1، 1395هـ، 1975م
48. عبد الكريم زيدان ، شرح القواعد الفقهية في الشريعة الإسلامية ، مؤسسة الرسالة ، لبنان ، بيروت ، ط 1 ، 1422هـ ، 2001 م
49. عبدالرحمان ابن ابي بكر جلال الدين السيوطي ،الاشباه والنظائر ، دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ، 1990م
50. عزت عبيد الدعاس ، القواعد الفقهية مع الشرح الموجز ، دار الترمذي ، ط1 ، سريا ، حمص ، 1385 هـ ، 1965 م
51. علي احمد مرعي ،القصاص والحدود في الفقه الاسلامي (د ط)، (د ت)
52. علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني ،التعريفات ، دار الفضيلة، (د ط) ،116هـ،1413م
53. كمال الدين بن همام ، فتح القدير، دار الفكر (د ط) (د ت)
54. كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي،شرح فتح القدير ،(د ط)(د ت)
55. محمد أبو زهرة ،الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي،دار الفكر العربي للنشر، 1365هـ ،1946م
56. محمد بن أبي الفتح ابن أبي الفضل البعلي أبو عبد الله شمس الدين (ت 709هـ) ، المطلع على ألفاظ المقنع ، دار مكتب السوادي للتوزيع ، ط 1، 1423 هـ ، 2003 م
57. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح،تحقيق محمد خاطر، مكتبة لبنان ، بيروت ،(د ط) 1415هـ ،1995م
58. محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفيالبخاري ، صحيح البخاري ، دار طوق النجاة ، ط 1 ، 1422هـ

59. محمد بن اسماعيل الكحلاني ثم الصنعاني المعروف بالأمير ، سبل السلام ، دار الحديث (د ط) (د ت)

60. محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسيني الكحلاني ثم الصنعاني أبو إبراهيم عز الدين توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ،(د ط)(د ت)

61. محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، نيل الأوطار شرح منتهي الأخبار،بيت الأفكار الدولية ، الأردن عمان ،ط1، 2004

62. محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ) سنن الترمذي تحقيق بشار عواد معروف ،دارالحديث،مصر، ط1، 1413هـ، 1993م

63. محمد رواس قلعجي،حامد صادق قنيبي ،معجم لغة الفقهاء،دار النفائس، ط2 ، 1408هـ،1988م

64. محمد سامي النبراوي ،أحكام تشريعات الحدود،دار غريب ،ليبيا ،بن غازي ،(د ط) (د ت)

65. محمد سليم العوا ، في أصول النظام الجنائي الإسلامي ، ط 1 ، 2006م

66. محمد صدقي بن أحمد ابن محمد أل بورنو أبو الحارث الغربي ، موسوعة القواعد الفقهية ،مؤسسة الرسالة ،لبنان ، بيروت ، ط 1 ، 1424 هـ ، 2003 م

67. محمد عرفة البهوتي ،حاشية الدسوقي على الشرح الكبير،دارالفكر،لبنان ، بيروت (د ط)(د ت)

68. محمد علي الشوكاني، الدرري المضية شرح الدرر البهية،دار الكتب العلمية ،لبنان ، بيروت، ط1، 1407هـ، 1987 م

69. محمد محسن عبد الغفار ، القواعد الفقهية بين الأصالة و التوجيه (د ط) (د ت)

70. محمد مصطفى الزحيلي ، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الاربعة ،دار الفكر، سوريا ن دمشق، ط1، 1427هـ، 2006م

71. محمد منصور الحفناوي،الشبهات و أثرها في العقوبة الجنائية في الفقه مقارنا بالقانون الوضعي،ط1، 1406هـ،1916م
72. محمود عبد الرحمان،معجم المصطلحات و الألفاظ الفقهية،دار الفضيلة،(د ط)(د ت)
73. مصطفى احمد الزرقا ،المدخل الفقهي العام ،دار القلم سوريا دمشق ،ط2، 1425هـ، 2004م
74. مصطفى الخدو مصطفى البغا وعلي الشريجي ،الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي ،دار القلم للطباعة والنشر ،سوريا ، دمشق ،ط4 ، 1412هـ،1992م
75. منصور بن يونس بن ادريس البهوتي ، كشاف القناع على متن الإقناع،عالم كتب بيروت ،ط1، 1403هـ ،1939 م
76. وهبة الزحيلي، الفقه المالكي الميسر،دار الكلم الطيب ،ط3، 1426هـ ،2005م
77. يوسف بن عبد الرحمان بن يوسف (ت742هـ)،تهذيب الكمال في اسماء الرجال،تحقيق بشار عواد معروف،مؤسسة الرسالة ،لبنان ، بيروت،ط1، 1400هـ، 1980م.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

الإهداء

مقدمة..... أ

الفصل الاول :دراسة في المفاهيم و التعريفات

المبحث الأول :حقيقة الشبهة ضوابطها و أقسامها 8

المطلب الأول:مفهوم الشبهة لغة و اصطلاحا 8

المطلب الثاني : ضوابط الشبهة 10

المطلب الثالث : أقسام الشبهة 13

المبحث الثاني: مفهوم الحدود أنواعها و الحكمة من تشريعها 18

المطلب الأول : الحدود في اللغة و الاصطلاح..... 18

المطلب الثاني :أنواع الحدود 20

المطلب الثالث :الحكمة من تشريع الحدود 33

المبحث الثالث : مفهوم القصاص أنواعه و الحكمة من تشريعه..... 38

المطلب الأول : مفهوم القصاص في اللغة و الاصطلاح 38

المطلب الثاني : أنواع القصاص..... 39

المطلب الثالث :الحكمة من مشروعية القصاص 43

الفصل الثاني : دراسة تطبيقية

المبحث الأول :شرح قاعدة الحدود تدرأ بالشبهات و تأصيلها..... 48
المطلب الأول: شرح قاعدة الحدود تدرأ بالشبهات 48
المطلب الثاني: تأصيل القاعدة من الحديث النبوي (الآثار القولية و الفعلية للنبي ﷺ) 51
المطلب الثالث :من أقوال الصحابة رضي الله عليهم..... 55
المبحث الثاني : اقوال الفقهاء في قاعدة الحدود تدرأ بالشبهات وعلاقتها بالقواعد الفقهية الاخرى..... 59
المطلب الأول :أقوال الفقهاء في قاعدة "درء الحدود بالشبهات" 59
المطلب الثاني :القواعد الفقهية المرتبطة بقاعدة درء الحدود بالشبهات..... 64
المطلب الثالث :القاعدة والقصاص..... 67
المبحث الثالث:أثر الشبهة في اسقاط الحدود و القصاص– نموذج تطبيقي – 71
المطلب الأول: الفرق بين الحدود و القصاص..... 71
المطلب الثاني :مثال تطبيقي لحد السرقة..... 72
المطلب الثالث:أثر الشبهة على الحدود والقصاص 75
خاتمة..... 78
فهرس الآيات القرآنية..... 82
فهرس الأحاديث النبوية..... 85
فهرس الأعلام..... 89
قائمة المصادر والمراجع: 91
فهرس المحتويات 99

ملخص البحث باللغتين(العربية/الانجليزية)

الملخص:

تتمثل هذه الدراسة بالبحث في موضوع الشبهات وأثرها في الحدود والقصاصبحيث تدور إشكالية هذا البحث في مامدى تاثير الشبهات على الحدود والقصاص ؟ وماهي حدودهذا الأثر؟ وللإجابة عن هذه التساؤلات قسمتهذا البحث الى فصلين الفصل الأول يتكلم عن تعريفات لأهم المفاهيم حاولت فيها الإلمام بجل ما يقتضيه العنوانأما الفصل الثاني فكان دراسة تطبيقية للفصل النظري وحرصت فيها على التأصيل والتقعيد دون الخوض في المسائل الخلافية كثيرا فاقرب المعاني التي عرفت بها الشبهة أنها مايشبه الشيء الثابت وليس بثابت أو بمعنى اظهر أنها الأمر الموجب للعقوبة ظاهرا ولكنه عارضه أمر آخر منع ترتب الأثر أو العقوبة وفي نظر الشرع أن المنع به أقوى من إقامة الحد لان المصلحة المترتبة على الدرء أعظم من المصلحة المترتبة على إقامته وان الأخذ بمبدأ درء الحدود بالشبهات ليس تعطيلا للحدود ولا حيلة عليها بل هو من باب التثبت والاحتياط .

Abstract

This study is represented by researching the subject of suspicions and their effect on borders and qasab, so the problem of this research revolves around the extent of the impact of suspicions on borders and retribution? What are the limits of this effect? In order to answer these questions, this research was divided into two chapters. The first chapter talks about definitions of the most important concepts in which I tried to get acquainted with most of the requirements of the title. As for the second chapter, it was an applied study of the theoretical chapter and I was keen on rooting and complicating it without going into controversial issues much, so the closest meanings with which I knew the suspicion is that it resembles a fixed thing It is not consistent or in any sense that it appears to be the command that clearly leads to the punishment, but it was opposed by another matter that prevented the consequence of the effect or the punishment, and in the view of the Shariah that preventing it is stronger than establishing a punishment because the interest resulting from the protection is greater than the interest resulting from establishing it, and adopting the principle of warding off the boundaries by suspicions does not disrupt the boundaries nor A trick on it, but it is a matter of verification and precaution.